

التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية
الشعبة: مالية ومحاسبة
التخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان:

الحوافز الجبائية ودورها في توجيه وتعزيز الاستثمار
في المؤسسة الاقتصادية
(دراسة حالة المجمع الصناعي لإنتاج الحليب ملبنة المنبع سعيدة)

تحت إشراف الأستاذة:
- الدكتورة: طيبي نادية

من إعداد الطالب:
- بن توتو عبد الله

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2021/07/06

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ محمود العوني / الدرجة العلمية/ رئيسا

الدكتورة/ طيبي نادية / الدرجة العلمية/ مشرفا

الدكتورة/ باربار حفيظة / الدرجة العلمية/ مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

الإهداء و التـشكرات

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

إلى اللذين قال فيهما سبحانه وتعالى:

﴿وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا﴾

إلى من علمتني الصبر والثبات إلى من لقنتني الفهم صغيرا،

والأدب كبيرا، إلى من لم تبخل علي

بالغالي والنفيس، إلى من تحملت أعباء الزمن، أُمي الغالية.

إلى سندي وعوني ودعامتي، الذي كان علي جوادا وأعطاني دون أن يبخل،

إلى من تعب لأدرس

وتحمل المشاق لأتفوق، أبي.

حفظهما الله ورعاهما وأبقاهما لي عونا وسندا إن شاء الله

إلى جميع الأهل والأقارب بلا استثناء.

إلى كل الأصدقاء والرفقاء.

كما نخص بالشكر الأستاذة الفاضلة طيبي نادية لما

منحتنا من جهد ووقت وإرشادات وتوجيهات ودعم لإنجاز هذا العمل

ونخص بالجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا

وإلى من وقف وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا

إلى الأساتذة الكرام في كلية العلوم الاقتصادية.

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الحوافز الجبائية في تعزيز وتوجيه الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية، من أجل تحليل الجوانب المتعلقة بالموضوع تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في شقيه النظري والتطبيقي.

للتوضيح أكثر في الجانب التطبيقي تم الاستعانة بالقوائم المالية للمجمع الصناعي لإنتاج الحليب ملبنة المنبع سعيدة المستقيدة من الحوافز الجبائية للفترة 2015-2025.

حيث توصلت هذه الدراسة إلى أنه في حالة استفادة المؤسسات من إعفاءات ضريبية يتم بالضرورة إعادة توجيهها إلى استثمارات تعود بالنفع عليها وتحقق وفرة مالية نتيجة انخفاض التكاليف.

الكلمات المفتاحية: الحوافز الجبائية، الإعفاءات الضريبية، التخفيضات الضريبية، الاستثمار، تعزيز الاستثمار.

Abstract:

The aim of this study is to highlight the role of fiscal incentives in promoting and guiding investment in the economic enterprise. For the analysis of relevant aspects, the analytical descriptive approach has been used in both theoretical and practical terms.

To illustrate more on the practical side, the balance sheets of the Industrial Milk Production Complex have been used to build the happy source of the 2015-2025 fiscal incentives.

This study found that if enterprises benefit from tax exemptions, they are necessarily redirected to investments that benefit them and generate financial savings as a result of lower costs.

Keywords: fiscal incentives, tax exemptions, tax cuts, investment, investment promotion.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفهارس

فهرس المحتويات

الإهداء والتشكرات

ملخص الدراسة

VIII	فهرس الجداول
IX	فهرس الأشكال البيانية
X	فهرس الملاحق:
أ	مقدمة:
09	الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الحوافز الجبائية والاستثمار
10	المبحث الأول: عموميات حول الحوافز الجبائية
10	المطلب الأول: مفهوم الحوافز الجبائية
11	المطلب الثاني: خصائص الحوافز الجبائية
13	المطلب الثالث: أشكال الحوافز الجبائية وأهدافها
19	المطلب الرابع: العوامل المحددة والمؤثرة على الحوافز الجبائية
22	المطلب الخامس: شروط نجاح سياسة الحوافز الجبائية
23	المبحث الثاني: أدبيات حول للاستثمار
23	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأهميته
26	المطلب الثاني: أهداف الاستثمار ومخاطره
29	المطلب الثالث: أنواع الاستثمار وتقسيماته
32	المطلب الرابع: أدوات الاستثمار ومحدداته
38	المطلب الخامس: مجالات الاستثمار وحوافز الاستثمار
41	المبحث الثالث: دور الحوافز الجبائية في اتخاذ قرار الاستثمار
41	المطلب الأول: علاقة التحفيزات الجبائية بالاستثمار

43	المطلب الثاني: آثار سياسة منح التحفيزات الجبائية على الاستثمار
46	المطلب الثالث: أهمية الحوافز الجبائية في تطوير الاستثمار
47	المطلب الرابع: شروط منح الحوافز الجبائية في دعم الاستثمار
49	المطلب الخامس: الانتقادات الموجهة لسياسة التحفيز الجبائي والمشاكل المترتبة عنها
51	<u>خاتمة الفصل</u>
52	الفصل الثاني: دراسة حالة المجمع الصناعي لإنتاج الحليب
54	المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة
54	المطلب الأول: نبذة تاريخية عن المؤسسة
55	المطلب الثاني: هيكلية وتنظيم المجمع الصناعي لإنتاج الحليب ملبنة المنبع سعيدة:
61	المطلب الثالث: الوضعية الجبائية لمجمع الصناعي لإنتاج الحليب ملبنة المنبع سعيدة
62	المبحث الثاني: دراسة الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة وتأثيراتها الضريبية
62	المطلب الأول: الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة
63	المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة خلال الفترة (2015-2019)
78	المبحث الثاني: التأثير الضريبي على أهم العناصر المحفزة على الاستثمار في المؤسسة
78	المطلب الأول: التأثير الضريبي على التوازن المالي
83	المبحث الثالث: انعكاسات سياسة الحوافز الجبائية على الوضعية الاستثمارية للمؤسسة
83	المطلب الأول: تأثير الحوافز الجبائية على مردودية المؤسسة
87	المطلب الثاني: التأثير الضريبي على رحية المؤسسة
89	المطلب الثالث: الوفرة الضريبية التي تتمتع بها المؤسسة في ظل الحوافز الجبائية الممنوحة لها .
91	خلاصة الفصل
93	خاتمة
96	قائمة المراجع

101.....الملاحق

فهرس الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
63	يوضح أصول المؤسسة لسنة (2017-2016-2015)	01
64	يوضح أصول المؤسسة لسنة (2019-2018)	02
65	يوضح نسبة زيادة الأصول الغير جارية للفترة (2019-2015)	03
69	يوضح خصوم المؤسسة لسنة (2017-2016-2015)	04
40	يوضح خصوم المؤسسة لسنة (2019-2018)	05
74	يوضح حساب النتائج لسنة (2017-2016-2015)	06
75	يوضح حساب النتائج لسنة (2019-2018)	07
78	يوضح كيفية حساب رأس المال العامل للفترة (2019-2015)	08
80	يوضح كيفية حساب احتياجات رأس المال العامل للفترة (2019-2015)	09
82	يوضح كيفية حساب الخزينة للفترة (2019-2015)	10
84	يوضح كيفية حساب المردودية الاقتصادية والمالية في حالة استفاضة المؤسسة من الحوافز الجبائية للفترة (2019-2015)	11
85	يوضح كيفية حساب المردودية الاقتصادية والمالية في حالة عدم استفاضة المؤسسة من الحوافز الجبائية للفترة (2019-2015)	12
87	يوضح كيفية حساب الربحية في حالة استفاضة المؤسسة من الحوافز الجبائية للفترة (2019-2015)	13
88	يوضح كيفية حساب الربحية في حالة عدم استفاضة المؤسسة من الحوافز الجبائية للفترة (2019-2015)	14
90	يوضح الوفرة الضريبية للمؤسسة نتيجة استفاذتها من الحوافز الجبائية	15

فهرس الأشكال البيانية:

الصفحة	عنوان الأشكال	الرقم
18	ألية عمل سياسة الحوافز الجبائية في زيادة موارد الخزينة العامة	01
24	مفهوم الاستثمار	02
27	أهداف الاستثمار	03
31	أنواع الاستثمار	04
56	الهيكل التنظيمي لمجمع الصناعي لإنتاج الحليب سعيدة	05
65	تطور الأصول الغير الجارية للفترة (2015-2019)	06
66	أصول المؤسسة لسنة 2015	07
67	أصول المؤسسة لسنة 2016	08
67	أصول المؤسسة لسنة 2017	09
68	أصول المؤسسة لسنة 2018	10
68	أصول المؤسسة لسنة 2019	11
71	خصوم المؤسسة لسنة 2015	12
71	خصوم المؤسسة لسنة 2016	13
72	خصوم المؤسسة لسنة 2017	14
72	خصوم المؤسسة لسنة 2018	15
73	خصوم المؤسسة لسنة 2019	16
76	القيمة المضافة للفترة (2015-2019)	17
76	رقم الأعمال للفترة (2015-2019)	18
77	النتيجة الصافية للفترة (2015-2019)	19
79	رأس المال العامل للفترة (2015-2019)	20
86	المردودية الاقتصادية في حالة استفاة وعدم استفاة المؤسسة من الحوافز الجبائية	21
86	المردودية المالية في حالة استفاة وعدم استفاة المؤسسة من الحوافز الجبائية	22
88	الربحية في حالة استفاة وعدم استفاة المؤسسة من الحوافز الجبائية	23

فهرس الملاحق:

الصفحة	العنوان	الرقم
105-102	مقرر الاستفاده من الحوافز الجبائية	الملحق 01
106	أصول المؤسسة لسنة 2014-2015	الملحق 02
107	خصوم المؤسسة لسنة 2014-2015	الملحق 03
108	حساب النتائج لسنة 2014-2015	الملحق 04
109	أصول المؤسسة لسنة 2016-2017	الملحق 05
110	خصوم المؤسسة لسنة 2016-2017	الملحق 07
111	حساب النتائج لسنة 2016-2017	الملحق 08
112	أصول المؤسسة لسنة 2018-2019	الملحق 09
113	خصوم المؤسسة لسنة 2018-2019	الملحق 10
114	حساب النتائج لسنة 2018-2019	الملحق 11

مقدمة

مقدمة:

يعتبر الاستثمار محور الحياة الاقتصادية والذي على أساسه تحقق الأهداف المسطرة مسبقاً، إلا أن ذلك مرتبط بمدى سلامة القرار الاستثماري المتخذ مسبقاً عند إنشاء المشاريع الاستثمارية، ومدى سلامة طريقة إنجاز هذه المشاريع في نفس الوقت. إن أهمية موضوع الاستثمار ناتج أساساً عن أهميته بالنسبة للمؤسسة باعتبارها الوحدة الأساسية للاقتصاد، فلا يمكن أن نتصور مؤسسة ناجحة لا تفكر في زيادة نشاطها أو تحسينه أو الرفع من نوعية الأداء الأفراد، فالتطور هو الهدف الأساسي للمؤسسة بل في بعض الأحيان يصبح حتمية على المؤسسة إذا أرادت الاستمرار في النمو والبقاء، فالاستثمار إذا هو المؤسسة والعكس صحيح حيث لو وضعنا تعريفاً دقيقاً تجد كذلك المؤسسة تمثل المشروع الاستثماري.

تعتبر الجباية أحد المتغيرات التي تهتم بها المؤسسة، وهي تعبر عن القوة العمومية التي من خلالها تفرض الدولة الرسوم والضرائب وطرق تحصيلها، حيث يصدر كل سنة قانون مالية يتضمن في أحكامه إحداث وتعديل معدلات الضريبة والإعفاءات والإجراءات الجبائية.

لا شك أن السياسة الجبائية تعد من بين أهم آليات السياسة المالية، وهو ما يتضح من خلال الأهمية التي تشكلها الضرائب والرسوم في إنماء الخزينة العامة وتمويل النفقات العامة، وإنعاش التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية. هذا وتعد سياسية الحوافز الجبائية إحدى التدابير الجبائية الاستثنائية التي تنتهجها الدولة على الرغم من أنها تعمل على هدر وتفويت موارد مهمة على خزينة الدولة، باعتبارها تقنية تستعملها الدولة لتخفيف العبء الضريبي على فئة من الملمزمين قصد تحفيز المشاريع الاستثمارية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية.

إشكالية البحث:

ما مدى مساهمة الحوافز الجبائية في تعزيز وتوجيه الاستثمار في المجمع الصناعي لإنتاج الحليب
ملبنة المنبع سعيدة؟

لتدعيم الإشكالية ارتأينا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي شروط الاستفادة من الحوافز الجبائية؟

- ما علاقة الحوافز الجبائية بالاستثمار؟

الفرضية:

للإجابة المسبقة على التساؤل الرئيسي تم وضع الفرضية الرئيسة التالية:

-توجد علاقة إيجابية بين تعزيز الاستثمار والحوافز الجبائية في مؤسسة انتاج الحليب ومشتقاته ملبنة
المنبع سعيدة.

دوافع اخيار الموضوع:

لا يخلو أي موضوع بحث من دوافع تثير رغبة الباحث وتجعله يتمسك بموضوع بحثه ومنها
الموضوعية والذاتية، وعليه فاختيار الموضوع ليس وليد الصدفة. ويمكن إيجاز هذه الدوافع فيما يلي:

-أهمية البالغة للموضوع على المستوى الاقتصادي؛

-الجدل المثار حول سياسة الحوافز الجبائية؛

-القيمة المضافة التي تحققها الحوافز الجبائية.

أهداف البحث:

ومن أسباب دراسة أي موضوع هو الوصول إلى أهداف معينة، وبصفة عامة تتلخص أهداف
الموضوع محل الدراسة في العناصر التالية:

-توضيح مدى أهمية الحوافز الجبائية، والدور الفعال لها داخل المؤسسة الاقتصادية؛

-معرفة الأشكال المختلفة للحوافز الجبائية؛

-الكشف عن مردودية الحوافز الجبائية داخل المؤسسة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول موضوعا ذو مكانة اقتصادية بالغة يمس جوهر أعمال المؤسسات التي تعمل في بيئة تتسم بالتطور والتغيير والتجديد والمنافسة الشديدة، بالإضافة إلى القناعة التامة بأن الاستثمار والجبائية جزء لا يتجزأ من أي نظام اقتصادي. لذا تكمن أهمية الموضوع في:

-الموضوع حديث الساعة؛

-الموضوع مرتبط بالاقتصاد الوطني؛

-تبيان أثر الحوافز الجبائية من خلال مقارنة وضعية المؤسسة في حالة استفادة منها ومن عدمها.

صعوبات البحث:

مما لا شك فيه أن دراسة أي موضوع لا تخلو من العقبات والصعوبات ومن بين أهم الصعوبات التي واجهتنا كانت:

-تحفظ المؤسسة محل الدراسة عن الإدلاء ببعض المعلومات؛

-عدم استقرار قوانين الجبائية بما تحتويه من تعديلات.

المنهج المتبع في الدراسة والأدوات المستعملة:

من أجل الإجابة على الأسئلة السابقة الذكر واختبار مدى صحة أو نفي الفرضية الموضوعية سابقا، فإنه تم الاعتماد على المنهج الوصفي فيما يتعلق بالمفاهيم العامة وإتباع المنهج التحليلي في أجزاء البحث الأخرى وذلك لإعطاء صورة شاملة على الحوافز الجبائية وطرق استخدامها في تعزيز الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية.

ولتحقيق منهجية هذه الدراسة تم استخدام أدوات ومصادر بالاطلاع على مختلف المراجع التي لها علاقة بجوانب الموضوع من كتب، مجلات، مذكرات، المقالات، ملتقيات، بالإضافة إلى مواقع الإنترنت، وكذا الاستعانة بالمقابلة وكذلك الوثائق الخاصة بالمؤسسة موضوع الدراسة.

الدراسات السابقة:

مما لا شك فيه أن الإلمام بأي بحث علمي يتطلب الرجوع إلى الدراسات السابقة بهدف التعرف على المصطلحات والمفاهيم الجوهرية والإلمام بالنقاط الأساسية ورسم الطريق الصحيح الذي يوصلنا إلى النتيجة المرغوبة ويمكننا من تحقيق الأهداف المرسومة، لذلك سنقدم عرضاً لأهم الدراسات السابقة التي أجريت حول الموضوع بشكل عام، وذلك بهدف تدعيم أهمية الموضوع من خلال هذه الدراسات ومقارنة نتائجها بتلك التي تمخضت عنها الدراسة الحالية.

الدراسة الأولى: سعيدان السبتي ودغفل عبد المالك، "دور التحفيزات الجبائية في دعم نشاط المؤسسة المصغرة"، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016-2017.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور مختلف الامتيازات الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من تفعيل دور المؤسسة المصغرة وتشجيع نموها بهدف إنشاء مؤسسات تمتلك مؤهلات وكفاءات وتوفير مناصب وقضاء على البطالة.

الدراسة الثانية: حمومي إلهام، أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار الخاص في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة تلمسان، 2015-2016.

تبين هذه الدراسة الطابع الاغرائى للتحفيزات الجبائية لإقناع المستثمرين وترغيبهم بالمبادرة بخلق استثمارات وفق مقاييس محددة إلا أن هذه التحفيزات لم تحقق نتائج ذات مردودية مقارنة بالنتائج المرجوة.

الدراسة الثالثة: شارف صبرينة سرية، "الامتيازات الجبائية لتحفيز الاستثمار الخاص في الجزائر"، مذكرة ماستر، ملحقة الجامعية مغنية تلمسان، 2015-2016.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الامتيازات الجبائية ساهمت في تطوير القطاع الخاص بحيث شهد زيادة في المشاريع الاستثمارية وتوفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة غير أن النتائج المحققة كانت جد متواضعة مقارنة مع النتائج المنتظرة.

الدراسة الرابعة: بسعود يوسف، دور التحفيزات الجبائية في تطوير الاستثمار دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، 2014-2015.

توصلت هذه الدراسة الى أن سياسة التحفيز الجبائي هي عبارة عن تضحية الدولة بجزء من إيراداتها الجبائية من طرف الدولة تسمح بزيادة الإيرادات في المستقبل، واصلاحات التي تبنتها الجزائر في مجال الاستثمار لم تحقق المستوى المطلوب، ويعود ذلك إلى عدم تبني استراتيجية شاملة تهدف من خلالها الى تحقيق توازن اقتصادي.

الدراسة الخامسة: سويعد عبد النور، " دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر"، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي، 2013-2014.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الحوافز الضريبية لم تتمكن من خلق جو مناسب للاستثمارات الأجنبية بحيث سجلت نتائج محدودة رغم كل هذه الحوافز المقدمة وأن معظم هذه الاستثمارات الأجنبية كانت تميل إلى قطاع المحروقات أغلبها كان في إطار الشراكة.

الدراسة السادسة: نعيمة مسعي، "دور التحفيزات الجبائية في دعم وتشجيع الاستثمار"، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي، 2011-2012، ص 69.

توصلت هذه الدراسة إلى أن التحفيزات الجبائية غير قادرة وحدها على خلق مناخ ملائم ومشجع للاستثمار بل يتطلب تعبئة شاملة ومستمرة من أجل وضع مبادئ قانونية جديدة لجعل الجهاز المتعلق بترقية الاستثمار يقضي على جميع المشاكل والعراقيل الاقتصادية والاجتماعية.

مميزات الدراسة:

يلاحظ من الدراسات السابقة أنها قد تطرقت الى تأثير الحوافز الجبائية على اقتصاد البلد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي، بحيث تهدف الى خلق مناخ استثماري ملائم، وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة يتمثل في:

- دور الحوافز الجبائية في تقليل تكاليف المؤسسة الاقتصادية؛

- دور الحوافز الجبائية في رفع مردودية الاستثمار للمؤسسة الاقتصادية.

خطة وهيكل البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين، تسبقهما مقدمة وتسبقهما خاتمة عامة بما فيها النتائج والاقتراحات، حيث تضمن كل من:

الفصل الأول: الذي جاء بعنوان مفاهيم أساسية حول الحوافز الجبائية والاستثمار، ويتضمن ثلاث مباحث، الأول منها يتناول عموميات حول الحوافز الجبائية، المبحث الثاني سنوضح من خلاله أدبيات حول الاستثمار، أما المبحث الثالث والذي سنتطرق فيه إلى دور الحوافز الجبائية في اتخاذ قرار الاستثمار.

أما الفصل الثاني: بعنوان دراسة حالة المجمع الصناعي لإنتاج الحليب ملبنة المنبع سعيدة، وهذا الفصل يمثل الدراسة التطبيقية الذي يعد في مجمله إسقاط للدراسة النظرية في الواقع، حيث تضمن هو الآخر ثلاث مباحث، جاء الأول منها مخصصا لعرض عام للمؤسسة محل الدراسة، المبحث الثاني خصص لدراسة الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة وتأثيراتها الضريبية، أما المبحث الثالث فخص لانعكاسات سياسة الحوافز الجبائية على الوضعية الاستثمارية للمؤسسة.

الفصل الأول:

مفاهيم أساسية حول الحوافز

الجبائية والاستثمار

تمهيد:

يحظى الاستثمار بمكانة خاصة في الاقتصاد ويعتبر ركيزة أساسية فيه، إذ أنه يحتل حصة الأسد في السياسة الاقتصادية ويعتبر سبيلا للوصول الى التنمية الاقتصادية، وللاستثمار ارتباط وثيق بعدة متغيرات اقتصادية مما يؤدي الى صعوبة اتخاذ قرارات استثمارية وأهم هذه المتغيرات هي السياسة الجبائية وهذا ما يجعل الدولة تتدخل بغية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية. من صور تدخل الدولة هي منحها للحوافز الجبائية بهدف توجيه الاستثمار بغية تحقيق أهدافها، وتتجلى أشكال وصور الحوافز الجبائية في منحها لإعفاءات وتخفيضات ضريبية التي تؤدي الى انجاح العملية الاستثمارية.

للتوضيح أكثر ومعالجة الجانب النظري في هذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** عموميات حول الحوافز الجبائية؛
- **المبحث الثاني:** أدبيات حول الاستثمار؛
- **المبحث الثالث:** دور الحوافز الجبائية في اتخاذ قرار الاستثمار.

المبحث الأول: عموميات حول الحوافز الجبائية

إن المؤسسة الاقتصادية الناجحة هي المؤسسة التي تسعى دوماً إلى تحقيق أهدافها بأقل التكاليف وخاصة الاستثمارية منها، والحوافز الجبائية تعد من أهم الوسائل التي تحاول الدولة من خلالها دعم التنمية الاقتصادية وتشجيع هذه المؤسسات على تحقيق أهدافها المالية المسطرة، وسنتطرق في هذا المبحث إلى توضيح الحوافز الجبائية من خلال مفهومها وخصائصها وأهدافها وصولاً إلى شروط نجاحها.

المطلب الأول: مفهوم الحوافز الجبائية:

هناك العديد من التعريفات للتحفيز الجبائية نذكر منها:

"التحفيز كمفهوم اقتصادي، مصطلح حديث نسبياً، يستعمل بصفة عامة للدلالة على الأساليب والطرق ذات الطابع الإغرائي التي تتخذها السياسة الاقتصادية في نطاق التنمية للنهوض بقطاع معين".¹

" عبارة عن مجموعة من الإجراءات، والتسهيلات ذات الطابع التشجيعي، تتخذها الدولة لصالح فئات معينة، بغرض توجيه نشاطهم، والمؤسسة الخاصة هي المستهدفة بالدرجة الأولى من إجراءات الامتياز".²

"هو إجراء خاص وغير إجباري لسياسة اقتصادية تستهدف الحصول من الأعوان الاقتصاديين المستهدفين على سلوك معين يوجه اهتماماتهم إلى الاستثمار في ميادين أو مناطق لم يفكروا في إقامة استثماراتهم فيها من قبل، مقابل الاستفادة من امتياز أو امتيازات معينة".³

¹حمومي إلهام، "أثر التحفيز الجبائية على الاستثمار الخاص في الجزائر"، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة تلمسان الملحقه الجامعية مغنية، 2015-2016، ص 65.

²باشونده رفيق، داني كبير معاشو، "تحليل سلوك المؤسسة اتجاه العبء الجبائي وأساليب التحريض الجبائي"، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، أيام 11 و12 ماي 2003، ص 49.

³رزوق هدى، "دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار"، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2012-2013، ص 36.

"تخفيض في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقيده بعدة شروط".¹

من خلال ما سبق من التعاريف، يمكن القول إن الحوافز الجبائية هي عبارة عن تنازل الدولة عن جزء من حقها والمتمثل في إيرادات ضريبية وذلك بتقديم مساعدات مالية غير مباشرة لبعض الأعوان الاقتصاديين بغية إحداث سلوك معين لدى هذه الفئة، شرط تقيدهم بشروط معينة تضعها الدولة المتمثلة في نوع النشاط، مكانه، إطاره القانوني. . . الخ. وهذا من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية. . الخ

المطلب الثاني: خصائص الحوافز الجبائية:

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج الخصائص التالية:²

* **إجراء اختياري:** تتميز سياسة الحوافز الجبائية كونها إجراء اختياري لأنها تترك للأعوان الاقتصاديين حرية الخضوع لهذه الشروط والمقاييس المحددة من طرف الدولة، وهذا مقابل الاستفادة من هذه الإجراءات دون أن يترتب عن ذلك أي جزاء.

* **إجراء هادف:** إن الدولة بمنحها هذه الحوافز الجبائية فهي تضحى بإيرادات جبائية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة وفق السياسة الاقتصادية المتبعة من طرفها، ومن أجل ذلك لا بد من تنظيم هذه الحوافز بدراسات وافية وشاملة حول العناصر التالية:

- مدة صلاحية إجراءات الحوافز؛

- دراسة تنبؤية للتغيرات المستقبلية؛

- تحديد مختلف الشروط التي يجب توفرها في المستفيد من الحوافز.

¹ناصر مراد، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص117.

²يوسف قاشي، "النظام الضريبي في ظل إفريقياات العولمة الاقتصادية"، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، بومرداس، 2008-2009، ص117.

* إجراء له مقابل: الحوافز الجبائية هي إجراء خاص وهو محكم ومدقق، وموجه إلى فئة محددة من الأعوان الاقتصاديين في مناطق معينة ولمدة معينة، وعليه فلا بد لهذه الفئة احترام بعض المقاييس كمكان الإقامة، مدة الاستفادة من هذه الحوافز.

* إجراء له مقاييس: إن الاستفادة من الحوافز الجبائية المقدمة من طرف الدولة للمستثمرين تقاس بالتقيد بالشروط الموضوعية، فإذا قامت الدولة بتحديد أنواع القطاعات والمناطق التي يجب أن تقام فيها الاستثمارات، فعلى المستثمر التقيد بها من أجل استفادته من تلك الحوافز الجبائية.¹

* أحداث سلوك معين: التحفيز الجبائي يريد إحداث سلوك أو تصرف لم يتم التفكير في القيام به من طرف الأعوان، وكذلك يحث الدولة على تحفيز عمل الأعوان على القيام بفعل لم يقوموا به من تلقاء أنفسهم.²

* موجه الى فئة معينة: فهي تستهدف فئة معينة من المكلفين الذين يستفيدون من التشجيعات والتسهيلات الضريبية.

¹ بوعلام بوشاوي، "مفاهيم اقتصادية وقانونية"، دار الهومو للنشر، الجزائر، 2007، ص77.

² نجيب زروقي، "جريمة التملص الضريبي آليات مكافحتها في التشريع الجزائري"، مذكرة ماجستير في العلوم القانونية، تخصص علوم جنائية، جامعة باتنة، 2013، ص62.

المطلب الثالث: أشكال الحوافز الجبائية وأهدافها

أولاً: أشكال الحوافز الجبائية:

1- الحوافز الجبائية الخاصة بالاستثمار:

ويأخذ هذا النوع من التحفيزات الأشكال التالية:

1-1- الإعفاء الضريبي:

هو إسقاط لحق الدولة عن بعض الممولين في مبلغ الضرائب الواجبة السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف محددة، وهو ما يساعد الممول على زيادة دخله الصافي بعد الضريبة، ويمكن أن يكون الإعفاء كلياً أو جزئياً، دائماً أو مؤقتاً. وتعتبر الإعفاءات الضريبية المؤقتة من أكثر النفقات الضريبية استخداماً في البلدان النامية لكونها بسيطة الإدارة.¹

ونقسم الإعفاءات الضريبية إلى:

أ- الإعفاء الدائم:

عدم دفع المكلف لضريبة معينة أو مجموعة من الضرائب طوال حياة المشروع، وتمنح الدولة هذه الإعفاءات إلى أنشطة محدودة وتكون موجّهة لمناطق وفئات معينة.²

ب- الإعفاء المؤقت:

عدم دفع المكلف لضريبة معينة لمدة محدودة، وتمنح هذه الإعفاءات للمشروعات الاستثمارية لعدد من السنوات في بداية حياتها الإنتاجية.³

¹ عفيف عبد الحميد، "فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة"، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة سطيف، 2013-2014، ص38.

² سعيدان السبتي ودغفل عبد المالك، "دور التحفيزات الجبائية في دعم نشاط المؤسسة المصغرة"، مذكرة ماستر، تخصص مالية وجبائية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016-2017، ص9.

³ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، الطبعة الأولى، شركة الجلال للطباعة، الإسكندرية، 2013، ص127.

1-2- التخفيضات الضريبية:

هي تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح، بمعنى أن يتم استخدام التخفيضات الضريبية بناء على التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستهدفة ومن وجهة نظرنا فإن التخفيضات الضريبية أكثر جدوى من طريقة الإعفاء.¹

1-3- نظام الإهلاك المالي:

يعرف الإهلاك بأنه قيمة النقص الحاصل في قيمة الاستثمارات أو الأصول الثابتة نتيجة الاستخدام أو مرور الزمن أو الإبداع التكنولوجي²، حيث يعبر عن النقص السنوي في القيمة الكلية للأصل الثابت بقسط الإهلاك الذي ستطرح قيمته من الدخل الخاضع للضريبة، وهو ما يساهم في تخفيف العبء الضريبي، مقارنة بحجم الدخل الخاضع للضريبة قبل الإهلاك.

بالإضافة إلى هذا ومن أجل تشجيع وتحفيز النشاط الاستثماري تلجأ العديد من الدول إلى اعتماد تقنية الإهلاك المتسارع في إطار سياسة الحوافز الجبائية، وذلك كونه يسمح بخصم النفقات الاستثمارية للدخل الخاضع للضريبة بوتيرة جد سريعة مقارنة بالإهلاك العادي، إذ تسمح هذه التقنية بالإهلاك الكامل لنفقات الاستثمار في السنة التي أنفقت فيها.

1-4- المعاملة الضريبية للخسائر المرحلة:

يقوم هذا الأسلوب على فكرة مساهمة الدولة في خسائر المكلف بالضريبة مثلما ساهمت في أرباحه لأن بعض المؤسسات قد تتعرض في بداية حياتها للخسائر. عندئذ يجب أن تسمح السياسة الضريبية بخصم هذه الخسائر من أرباح السنوات التالية ويرى البعض أنه كلما زادت السنوات التي يسمح بترحيل الخسارة في حدودها زاد الحافز لدى المستثمرين.³

¹ رضا خلاصي، "شذات النظرية الجبائية"، دار الهومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص206.

² قاسم قادة، قدي عبد المجيد، "الوجيز في المحاسبة الوطنية"، أطلس للنشر، الجزائر 1993، ص134.

³ زينبات أسماء، "دور التحفيز في الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الجزائر3، العدد3، 17، 2017ص114.

1-5- شهادات الاعتماد الضريبي المطبقة للاستثمار:

تمنح شهادات الاعتماد الضريبي للمستثمرين للتخلص من بعض الالتزامات الضريبية كالضرائب على الدخل، أو على رقم الأعمال، الرسوم الجمركية والضرائب المقتطعة من المنبع، وتمنح هذه الشهادات على أساس نسبة مئوية من حجم الاستثمار أو على أساس حصة القيمة المضافة الداخلية المنتجة للصناعة الجديدة مثلاً.

2- التحفيزات الجبائية الخاصة بالتشغيل:

يقصد بالتشغيل توفير عدد من الوظائف ومناصب العمل في شتى ميادين النشاط الاقتصادي ومختلف مستويات العمل بالشكل الذي يوفر أكبر عدد من الطلبات للقوى العاملة وبسبب التطور التكنولوجي تقلص دور العنصر البشري في عملية الإنتاج، ونتج عن هذا تخفيض في مناصب الشغل، فمشكل البطالة هو المشكل الشاغل للحكومات التي تعاني من هذه الظاهرة، وتعد الحوافز الجبائية الخاصة بالتشغيل إحدى الوسائل التي تتخذها الحكومة للتخفيف من حدة هذه الظاهرة.

وتتخذ الحوافز الجبائية الخاصة بالتشغيل الأشكال التالية:

2-1- الحوافز الجبائية الخاصة بالتشغيل التخفيض على أساس كل شخص مشغل:

وذلك بإخضاع المؤسسات لقيمة منخفضة من دخلها الخاضع للضريبة حسب كل شخص أو كل منصب شغل تحدته وفق مقاييس معينة في إطار ما يسمح به القانون، وهذا من شأنه أن يخفض من تكلفة اليد العاملة لزيادة الطلب عليها، ويكون هذا التخفيض محددًا حسب كل شخص مشكل أو منسق بقاعدة لسلم تتناسب طرديًا مع عدد المناصب المستحدثة. تمس هذه التخفيضات الرسم على الأجور والذي هو على عاتق رب العمل، وبالتالي يكون له الأثر البالغ في زيادة عروض العمل.¹

¹سويعد عبد النور، "دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر"، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2013-2014، ص50.

2-2- التخفيضات الضريبية للمؤسسات ذات الكثافة العمالية:

يتحدد معدل الاقتطاع الضريبي للمؤسسات على أساس رأس المال، اليد العاملة، لهذا يتم رفع المعدل الضريبي للمؤسسات ذات الكثافة في رأس المال، وتخفيضه للمؤسسات ذات الكثافة العمالية، كما تمنح التخفيضات الأرباح المعاد استثمارها وذلك لأنها تخلق مناصب شغل جديدة.¹

3- الحوافز الجبائية المتعلقة بالتصدير:

تهدف الدول من خلال تشجيع الصادرات إلى الرفع من مستوى المنتج المحلي وجعله قادرا على المنافسة في الأسواق الدولية، وذلك من أجل جلب العملة الصعبة، فالصادرات إذن تعتبر من أهم الأنشطة المدعمة للنشاط الاقتصادي، لذا تلجأ معظم الدول إلى تدعيم هذا النشاط بمنحه حوافز جبائية، بهدف تخفيف العبء الضريبي على المؤسسات المصدرة وزيادة تنافسيتها في الأسواق الدولية.

وتتمثل أشكاله فيما يلي:

3-1- الحوافز الجبائية المتعلقة بالحقوق الجمركية:

بهدف تشجيع الاستثمار يتم منح إعفاء كلي أو جزئي للرسوم أو الضرائب الجمركية المستحقة على واردات المشروع من مستلزمات تشييده أو تشغيله والتوسع فيه، ويسري التسيير المدة اللازمة لإقامة المشروع أو طيلة فترة إنتاج المشروع أو طوال حياة المشروع أو من بداية تشغيله.

تلجأ العديد من الدول بقصد تشجيع الاستثمارات الأجنبية إلى إنشاء مناطق حرة داخل إقليمها، وتعتبر هذه المناطق بالرغم من كونها تقع داخل الدولة، غير أنها تقع خارج حدودها من الناحية الجمركية، وتسعى الدول من ورائها إلى جلب العملة الصعبة.²

¹ محمد حمو، أوسرير منور، "محاضرات في جباية المؤسسة"، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2009، ص226.

² حدادي أسماء، بلهاين ليلي، "التحفيز الجبائي ودوره في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة جيجل، 2017-2018، ص24.

3-2- الحوافز الجبائية المتعلقة بالضرائب على الدخل:

يمكن للمؤسسات التي تصدر منتجاتها الاستفادة من إعفاء كلي على دخلها الناتج عن التصدير، إذا توفرت بعض الشروط سواء من ناحية طبيعة المنتج أو على أساس الصادرات.

3-3- الحوافز الجبائية الممنوحة في إطار الضرائب على رقم الأعمال والضرائب الأخرى:

تتمثل هذه الحوافز التي تتبناها العديد من الدول بغرض تشجيع الصادرات في إعفاء السلع الموجهة للتصدير من الضرائب على المبيعات والرسوم على رقم الأعمال أو القيمة المضافة في أغلب الحالات. كما يشمل هذا الإعفاء كذلك عمليات الاستيراد للمواد والتجهيزات التي تدخل مباشرة في إنتاج السلع الموجهة للتصدير.¹

ثانيا: أهداف الحوافز الجبائية:

* تحسين ربحية أصحاب المشاريع، فمن المعلوم أن ربحية المنتج تزداد من خلال حوافز ضريبية معينة بحيث تعمل تلك الحوافز على تحقيق أكبر عائد مالي واجتماعي للمؤسسة بما يؤدي الى تعظيم الأرباح؛²

*زيادة تنافسية المؤسسات المحلية في الأسواق الخارجية وذلك بإعفاء المنتجات المصدرة من مجموعة من الضرائب المحلية؛

* البحث عن توسيع مجال الاختيارات بالنسبة للأدوات المالية العامة فالحوافز الجبائية تستخدم كأداة للتدخل بقصد التكيف مع تطورات الاقتصاد المعاصر والانفتاح الاقتصادي؛³

* تحقيق التنمية الاجتماعية وتخفيض الفقر، حيث أن أغلب الدول المانحة للحوافز الجبائية تسعى لمساعدة بعض فئات المجتمع عن طريق تخفيض العبء الضريبي؛

¹ حميد بوزيدة، "جباية المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية الجزائر، 2007، ص09.

² كريم عيسى حسان العزاوي، الحوافز الضريبية ودورها في نمو القطاع الصناعي الخاص في العراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية

والإدارية والمالية، جامعة بابل كلية الإدارة والاقتصاد، العدد12، 2014ص130

³ Gilbert Orsoni, L'Interventionnisme fiscale, press universitaire De France, Paris,1995, p17

* تشجيع المشاريع الاستثمارية وتوجيهها نحو المناطق المراد تنميتها من جهة وتحقيق التنمية القطاعية للأنشطة الهامة التي تخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مثل القطاع الفلاحي، التكنولوجيات الجديدة وهو ما يضمن حماية الصناعات الضرورية من خلال منح المؤسسات الناشئة الحماية اللازمة حتى تصبح قادرة على المنافسة؛ *تقليص البطالة والتخفيف من حدتها وذلك عن طريق توفير مناصب شغل جديدة، حيث تعمل الامتيازات الضريبية على توفير موارد مالية تسمح للأعوان الاقتصاديين بإعادة استثمارها في شكل فروع إنتاجية أخرى أو إنشاء مؤسسات صغيرة؛¹

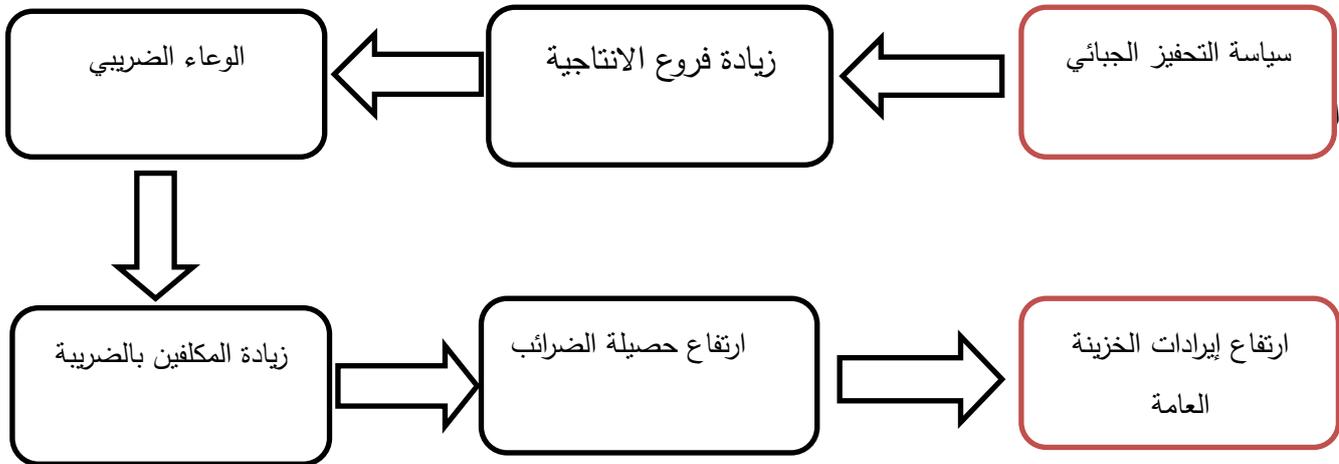
*تشجيع الصادرات لتحقيق ميزان تجاري موجب من جهة، و لرفع احتياطي الدولة من العملة الصعبة من جهة أخرى؛

*تحسين الإنتاجية من خلال زيادة مردودية عوامل الإنتاج؛

*تهيئة المناخ المناسب والمشجع للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الشاملة؛

*زيادة إيرادات الخزينة العامة مستقبلا، فتنمية الاستثمار ستؤدي بالضرورة إلى تنوع النشاط الاقتصادي ومنه نمو الفروع الإنتاجية، وسينتج عن ذلك تعدد العناصر الاقتصادية الخاضعة للضريبة، وبالتالي اتساع الوعاء الضريبي وبالتالي ارتفاع عدد المكلفين بالضريبة، والتزامهم سيرفع حتما من حجم الحصيلة الضريبية.²

الشكل رقم 01: يوضح آلية عمل سياسة الحوافز الجبائية في زيادة موارد الخزينة العامة:



المصدر: يحي لخضر، المرجع السابق ذكره، ص23.

¹ يحي لخضر، "دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية"، مذكرة ماجستير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2006-2007ص24.

² زينات أسماء، المرجع السابق ذكره، ص113.

ولتحقيق هذه الأهداف يجب تعبئة مختلف الطاقات المادية والبشرية وتكييفها لتنماشى مع الخطط التنموية، وتحقيق التعويضات لتغطية مختلف التضحيات التي قدمتها الدولة من أجل نجاح هذه السياسة.¹

المطلب الرابع: العوامل المحددة والمؤثرة على الحوافز الجبائية:

1-العوامل ذات الطابع الضريبي:

1-1-طبيعة الضريبة محل التحفيز: يحتوي النظام الضريبي على عدة ضرائب، تتدرج ضمن صنفين هما: ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة، كما أن تأثير هذه الضرائب على المؤسسة يختلف حسب طبيعة الضريبة، وبالتالي فإن تحديد نوع الضريبة التي سوف تكون محل التحفيز الضريبي له أهمية بالغة على مستوى فعالية ذلك التحفيز، وعلى هذا الأساس تحدد تلك الضريبة، حسب أهميتها ومردوديتها بالنسبة للمؤسسة.²

1-2-شكل التحفيز: كما ذكرنا سابقا فإن هناك أوجه مختلفة للتحفيز وقد يكون هذا الاختلاف راجعا لسببين:

- أولهما تخفيف العبء عن الدولة من جهة كون هذه التحفيزات تنقص من إيراداتها؛

- أما الثاني هو إعطاء فرص أكبر أمام المؤسسة والتأثير عليها بطرق مختلفة للمبادرة في الاستثمار. ومن ثمة فإن الدولة تقوم بمنح الإعفاءات الدائمة على بعض المشاريع وتعويضات بتخفيضات أو إعفاءات مؤقتة في مشاريع أخرى حيث تستعمل في ذلك مبدأ الأولوية وفق شروط محددة.

فرغم ما تحمله الإعفاءات الدائمة من تأثير على قرار الاستثمار إلا أن الدولة تدعمها بأشكال أخرى من التحفيز تحقق نوع من العدالة من خدمة مصلحتها من جهة وإغراء المؤسسة أو المستثمرين من جهة أخرى.

1-3-زمن التحفيز: عنصر الزمن عامل مهم في سياسة الحوافز الجبائية، حيث من الضروري قبل تطبيق الإجراءات التحفيزية، تحديد الوقت المناسب لها، والفترة الزمنية اللازمة لها، من أجل تحقيق الأهداف المراد بلوغها.

¹ إبراهيم متولي حسن المغربي، "دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 101.

² ناصر مراد، المرجع السابق ذكره، ص 120.

1-4- مجال تطبيق التحفيز: عند وضع إجراء الحوافز الجبائية يجب اختيار المشاريع التي سوف تستفيد من تلك الحوافز، لذا توضع بعض المعايير والشروط المحددة ضمن قوانين الاستثمار قصد تحديد طبيعة الاستثمارات، وكذلك المواد والوسائل المعنية بذلك التحفيز نظرا لأهميتها في تحقيق المشروع.¹

2-العوامل ذات الطابع غير الضريبي:

2-1-العنصر السياسي: يراعي كل مستثمر سواء كان محلي أو أجنبي في اتخاذه لقرار الاستثمار، الحالة السياسية لمكان الاستثمار، لهذا فإن الاستقرار السياسي يعتبر أحد المتطلبات الهامة لنجاح أي مشروع استثماري، حيث أن غيابه يزيد من نسبة المخاطرة من حيث الخسارة، ومن ثم فإن سياسة التحفيز الجبائي لن يكون لها دور فعال في اتخاذ قرار الاستثمار، في ظل وضع سياسي مضطرب وخال من الاستقرار. وتتمثل المخاطر السياسية بالنسبة للمستثمر المحلي في الأحداث والمتغيرات السلبية التي تحدث داخل الدولة، أما بالنسبة للمخاطر السياسية التي يوجهها المستثمر الأجنبي فتكمن في الأوضاع الداخلية غير المستقرة للبلد المستثمر فيه، بالإضافة إلى التغيرات في العلاقات الدبلوماسية التي تربط الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي بالدولة المستقبلية للاستثمار.²

2-2 العنصر الإداري: تتوقف فعالية الحوافز الجبائية على عملية تفسير القوانين التي تنظمها كيفية تطبيقها باتباع إجراءات إدارية معينة قصد تحديد المشاريع التي تستفيد من إجراءات التحفيز ومتابعة تنفيذها، ويرتبط نجاح تلك الإجراءات بكفاءة الإدارة التي يمكنها الموازنة بين النفع العائد للمجتمع من السياسة الاقتصادية المحددة والخسارة التي تحملها الدولة جراء فقدانها لحصيلة الضريبة، وعلى هذا الأساس تعد طبيعة المعاملات الإدارية من العوامل المباشرة المؤثرة على فعالية إجراء التحفيز بحيث نجد تطهير الإدارة من العراقيل والبيروقراطية والمحسوبية والرشوة، يعمل على التأثير الإيجابي في اتخاذ قرار الاستثمار والمساهمة في إنجاح إجراءات الحوافز الجبائية، و ذلك لن يتحقق إلا بنضج وكفاءة الأجهزة القائمة بإتمام عملية الحوافز، أما في حالة العكس فإن إجراء الحوافز الجبائية يكون غير فعال.

¹ناصر مراد، المرجع السابق ذكره، ص 122.

²محمد حمو، أوسرير منور، المرجع السابق ذكره، ص 221.

2-3-العنصر التقني: تعتبر البنية الاقتصادية من متطلبات نجاح أي مشروع استثماري، بحيث تساهم بقسط كبير في خلق بيئة ملائمة للاستثمار، ومن ثم المساهمة في إنجاح سياسة الحوافز الجبائية ، فالبلدان التي تتوفر على هياكل تقنية متطورة بما في ذلك وجود مناطق صناعية، تسهيلات الاتصال والتمويل العام يكون لها الحظ الكبير في جلب المستثمرين الخواص، أما في حالة العكس ، فإن المناطق التي لا تتوفر على الهياكل القاعدية تكون فرص نجاح سياسة الحوافز الجبائية بها ضعيفة، لذلك قبل وضع أي إجراء تحفيزي يجب توفير جميع الهياكل القاعدية الضرورية للاستثمار.¹

2-4-العنصر الاقتصادي: بالإضافة إلى العناصر السابقة، يوجد عنصر آخر لا يقل أهمية عن سابقه يتمثل في العنصر الاقتصادي أي الوضعية الاقتصادية المشجعة، ويتجسد ذلك بتوفر أسواق كافية، وجود شبكة اتصالات متطورة، وجود مصادر كافية للتمويل بالمواد الأولية، توفر اليد العاملة المؤهلة، بالإضافة إلى التسهيلات الخاصة بالعلاقات الاقتصادية والمالية مع الخارج، وكذا استقرار العملة، ووجود سياسة مرنة بالنسبة للأسعار والأثمان.

¹ عبد النور سويعد، المرجع السابق ذكره، ص48.

المطلب الخامس: شروط نجاح سياسة الحوافز الجبائية:

- إن نجاح سياسة الحوافز الجبائية وبتنوع أهدافها المختلفة مرهون بجملة من الشروط نذكر منها:
- يجب توجيه هاته الحوافز إلى الأنشطة المهمة والمعلن عن أولويتها وفقا للسياسة الاقتصادية للدولة؛¹
 - يجب أن تتناسب هاته الحوافز مع درجة الأهمية لكل نشاط؛
 - يجب تغطية العبء الناتج عن هاته الحوافز بالنسبة لميزانية الدولة، أي مواجهة العجز الذي قد يصاحب ميزانية الدولة جراء هاته الحوافز الجبائية؛²
 - تبسيط إجراءات الحصول على الحوافز الجبائية وإعلام المؤسسات بأشكالها ومدى أهميتها بالنسبة لأنشطتهم
 - حتمية وجود جهاز تنفيذي قوي لأن الأمر لا يتعلق بوجود عمل تشريعي منسجم بقدر ما هو في حاجة ماسة وأكددة إلى جهاز تنفيذي قوي؛
 - تأهيل الإدارة الضريبية حيث ينبغي أن تكون نشطة، نزيهة وعادلة؛
 - وضع شروط وسياسات تهدف إلى الربط ما بين منح الحوافز الجبائية وبين أداء المشروع الاستثماري أي أن يتم منح الحوافز الجبائية على مراحل تزامن مع بدء المشروع الاستثماري وتتزايد هذه الحوافر كلما تثبت كفاءة الأداء هذا المشروع؛³
 - يجب أن يكون حجم الحافز الجبائي هاما بحيث يحفز المستثمرين على الاستثمار؛
 - يجب أن تكون المشروعات والفرص الاستثمارية المتاحة في مجال الأنشطة الاقتصادية المرغوبة تحقق نتائج موجبة أما إذا كانت سالبة في المراحل الأولى فإن الحوافز الجبائية تصبح عديمة أو قليلة الفعالية في توجيه الاستثمارات باتجاه تلك الأنشطة.

¹ عبد المجيد قدي، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 04.

² يحي لخضر، المرجع السابق ذكره، ص 38.

³ بوفركاس صافية، جيري أمينة، "السياسة الضريبية ودورها في استقطاب وتوجيه الاستثمار"، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة البويرة، 2014-2015، ص 63.

المبحث الثاني: أدبيات حول للاستثمار

يعتبر الاستثمار من الركائز الأساسية للاقتصاد كما أنه من القضايا المهمة المطروحة للنقاش على الساحة العلمية، وتظهر أهميته البالغة كمتغير اقتصادي من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النظام الاقتصادي وتطوره، ولاسيما وأنه وثيق الارتباط وصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمتغيرات كالادخار والدخل والاستهلاك ومستوى التشغيل، ومستوى النمو والتنمية الاقتصادية، وسنتطرق في هذا المبحث للاستثمار من خلال مفهومه وأهدافه وشروط نجاحه وصولاً لحوافزه.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأهميته

أولاً: مفهوم الاستثمار:

المفهوم الاقتصادي للاستثمار:

الاستثمار هو " نفقة لامة للإنتاج تثمر التطور الاقتصادي لأنها تنطوي على مبادلة رأس مال حالاً مقابل إيرادات مستقبلية يكون مبلغها أكبر".¹

والاستثمار هو " توظيف الأموال لفترة زمنية محددة، للحصول على تدفقات نقدية في المستقبل، تعويضاً عن القيمة الحالية للأموال ومخاطر التضخم وتقلب تلك التدفقات".²

المفهوم المحاسبي للاستثمار:

نعني به "الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال كتنشيد مباني سكنية جديدة، مصانع جديدة، آلات جديدة، فضلاً عن أنه إضافة إلى المخزون من المواد الأولية والسلع التامة الصنع أو نصف مصنعة، فالاستثمار هو الإضافات إلى المخزون، فضلاً عن رأس المال الثابت".

¹ريد محمد أحمد، "الاستثمار قراءة في المفهوم والأنماط والمحددات"، الطبعة الأولى، أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص10.

²أرشد فؤاد التميمي وأسامة عزمي سلام، "الاستثمار بالأوراق المالية تحليل وإدارة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2004،

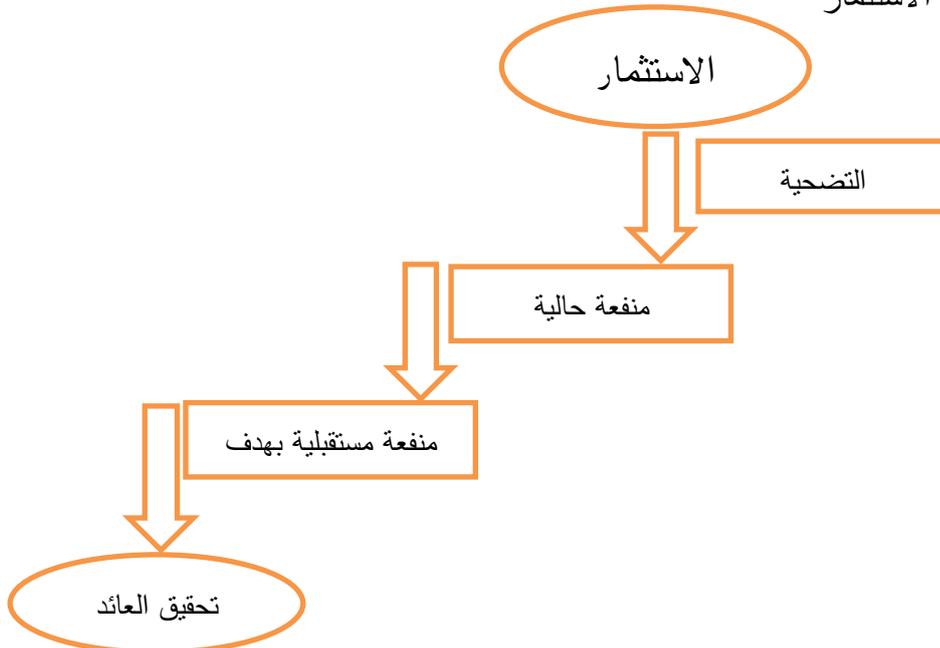
المفهوم المالي للاستثمار:

يعرف بأنه "توظيف للأموال في أصول يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائدا في المستقبل". ويقصد به أيضا: «التضحية بالأموال الحالية في سبيل أموال مستقبلية»¹. وهناك تعاريف أخرى للاستثمار:

يقصد بالاستثمار "التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من خلال إشباع استهلاكي حالي، والحصول على منفعة مستقبلية من استهلاك مستقبلي أكبر"²

يعرّف كينز الاستثمار بأنه: "يتضمن كل المنتجات التي يشتريها مقاول من مقاولين آخرين ويوجهها إلى مخزونه الذي يودع فيه المنتجات التامة وغير التامة" ويقول أيضا: "إن الاستثمار هو تلك النفقة التي تحفز على الشراء والتي بدورها تخلق الاستثمارات"³,

الشكل رقم 02: يبين مفهوم الاستثمار



المصدر: مروان شنوط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص 07.

¹ محمد الحناوي وآخرون، "الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة المخاطر"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص 9.

² موفق عدنان عبد الجبار الحميري، "أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة"، الطبعة الأولى، دار الورق للنشر والتوزيع، 2010، ص 115

³ JEAN-PIERRE COURIAUX, Macro-Economie, Economica, Paris, 1988, P366.

ثانيا: أهمية الاستثمار:¹

للاستثمار دور كبير وأهمية بالغة في تحريك النشاط الاقتصادي، وتتنحصر هذه الأهمية على الخصوص في الجوانب التالية:

(1) إدخال الأساليب الحديثة في الإنتاج، والتمكين من إجراء التحسينات الفنية، حيث أن أي تقدم للاقتصاد يكون مرهونا بالاستثمار على نطاق واسع في الصناعات الأساسية أو ما يطلق عليها بالبنية التحتية للاقتصاد والتي تتركز عليها الصناعات الأخرى؛

(2) الاستثمار في الأصول الرأسمالية هو الأسلوب العلمي لتطبيق الاختراع والانتقال به إلى مرحلة الابتكار ويحدد شوميتر ثلاثة أنواع من الابتكارات:

- إنتاج سلع جديدة لم تكن موجودة في السوق من قبل؛

- إدخال أسلوب فني جديد في إنتاج سلعة معينة؛

- اكتشاف مصدر جديد للمادة الأولية اللازمة لإنتاج سلعة معينة.

(3) للاستثمار دور كبير في تمويل الخزينة العمومية، وذلك من خلال التحصيل الضريبي والرسوم المفروضة على المشروعات التي تحقق عوائد معتبرة؛

(4) توفير المزيد من السلع والخدمات من خلال المشروعات الإنتاجية، أي خلق القيمة المضافة في الاقتصاد؛

(5) تلجأ الحكومات إلى وضع سياسات فعالة لجلب الاستثمارات وتشجيعها، الغرض منها خلق مناصب شغل جديدة والتقليل من مستويات البطالة.

¹رغبة طلال، "مناخ الاستثمار في الجزائر واقع وأفاق"، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أم البواقي، 2008-2009، ص 07.

المطلب الثاني: أهداف الاستثمار ومخاطره

أولاً: أهداف الاستثمار:

يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار وذلك من أجل الحفاظ على مكانته وتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصاديين وتمثل أهداف الاستثمار فيما يلي:

- تحقيق العائد أو الربح أو الدخل: مهما يكن نوع الاستثمار من الصعب أن نجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق العائد أو الربح؛

-تكوين ثروة وتنميتها: ويقوم هذا الهدف عندما يضحي الفرد بالاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل وتنمية الثروة؛¹

-تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السبيلة: لمواجهة تلك الحاجات، وبذلك فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي؛²

-المحافظة على قيمة الموجودات: يسعى المستثمر إلى التنوع في مجالات استثماراته حتى لا تنخفض قيمة الموجودات مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلباتها؛

-تحقيق الاستقلال الاقتصادي مع حرية القرار في توجيه النشاط الاقتصادي بعيدا عن أي ضغط أجنبي؛

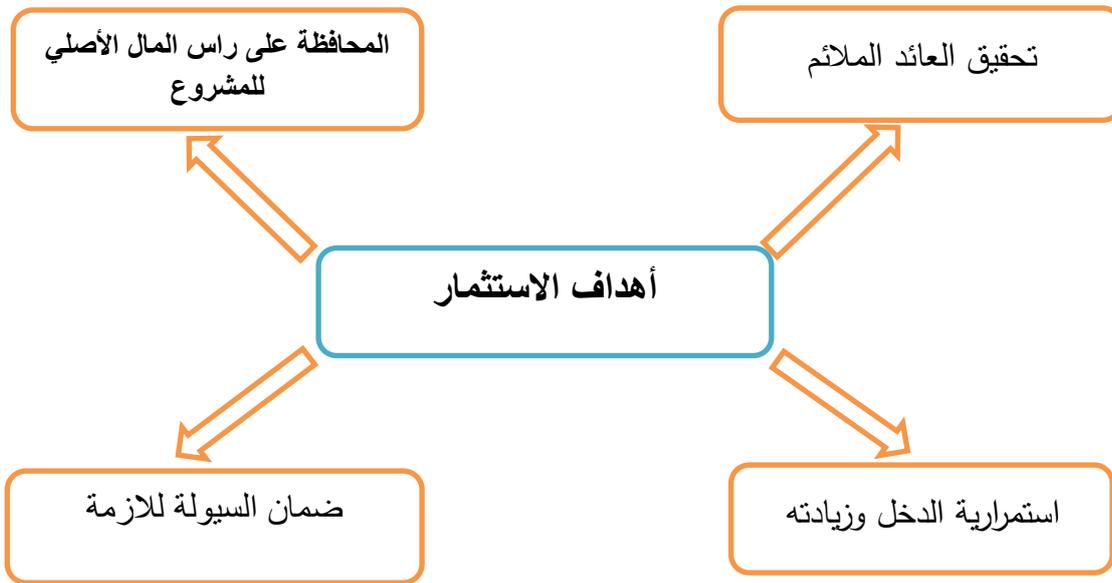
-توسيع نشاطات المؤسسة بخلق مشاريع ووحدات جديدة واستحداث منتجات تدعم تواجدها في الاسواق.³

¹ طاهر حردان، "أساسيات الاستثمار"، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر، عمان، 2012، ص16

² دريد محمد أحمد، المرجع السابق ذكره، ص 11، 12.

³ حوتية عمر، الترويج لفرص الاستثمار ومحفزاته، مداخلة تدخل ضمن فعاليات اليوم الدراسي بعنوان: "التحفيز الضريبي وعلاقته بالواقع الاستثماري في ولاية أدرار"، الجامعة الافريقية العقيد أحمد درارية، أدرار، 08 ماي 2007.

الشكل رقم 03: يوضح أهداف الاستثمار



المصدر: مروان شموط، كنجو عبود كنجو، المرجع السابق ذكره، ص16.

ثانياً: مخاطر الاستثمار:

تنقسم مخاطر الاستثمار إلى قسمين:

أولاً: مخاطر نظامية: وهي المخاطر التي تتعلق بالنظام العام في الأسواق وحركتها وعوامل سياسية... الخ، وكل هذه العوامل لا ترتبط بنوع معين من الاستثمار وإنما تقع تصيب مجالات وقطاعات الاستثمار.¹

ثانياً: مخاطر غير نظامية: وهي التي تمس مجالاً معيناً من مجالات الاستثمار دون الآخر مثل، أسعار الفائدة، تدهور قيمة العملة وعلى ضوء هذا يمكن تلخيصها فيما يلي:²

1- **مخاطر العمل:** وهي المخاطر التي تنشأ عن تخصيص استثمار معين قد لا يحقق أهدافه المسطرة بالتالي يفشل العمل المنجز.

¹ طاهر حردان، المرجع السابق ذكره، ص17.

² منصور الزين، "تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية"، الطبعة الأولى، دار الرياءة لنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2013، ص46-47.

2-مخاطر السعر: تنتج عن استثمار في أسعار فائدة منخفضة، إذا ارتفعت الفائدة بعد ذلك تكون خسارة الفائدة مرتفعة إذا ما لم يتم الاستثمار لأجل قصيرة.

3 مخاطر القوة الشرائية للنقود: وهي تلك التي تنتج عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره إلى الانخفاض في قيمة النقود معبرا عنها بالقوة الشرائية، وكذلك الخسارة في سعر صرف العملات.

4المخاطر المالية: وهي ناجمة عن عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة لغايات الاستثمار، أو حتى عن عدم القدرة على تحويل الاستثمارات إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة.

5مخاطر السوق: وتكون خاضعة لتقلبات أسعار أدوات الاستثمار والضمانات العائدة لها والمنافسة.

6 المخاطر الاجتماعية والتنظيمية: وهي المخاطر التي قد تنتج عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية، والتعليمات والقوانين التي يكون من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار وأسعار وأدوات الاستثمار (تنتج عن التشريعات المتعلقة بالتأمين ورفع معدلات الضرائب والرسوم).¹

¹ طاهر حردان، المرجع السابق ذكره، ص18.

المطلب الثالث: أنواع الاستثمار وتقسيماته

أولاً: التصنيف تبعاً لمعيار الملكية: أو الطبيعة القانونية، فحسب هذا المعيار تنقسم الاستثمارات إلى ثلاث أنواع هي:¹

1- الاستثمارات العمومية: وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.

2- الاستثمارات الخاصة: وتتميز هذه الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، وهي تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة سواء كان هؤلاء الأفراد والمؤسسات من السكان المحليين للدولة أو من الأجانب الذين يستثمرون في هذه البلدان.

3- الاستثمارات المختلطة: وتحقق هذه الاستثمارات برنامج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في إنعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأس مالها الخاص، أو لأن ظروف اقتصاد السوق تفرض عليها مشاركة الطرف الخاص، كما أن الاستثمارات المختلطة بالنظر إلى جنسية صاحب رأس المال قد تكون بين شخص أجنبي وشخص محلي وليس بالضرورة أن تكون الدولة طرف فيها.

ثانياً: من حيث المدة الزمنية:

وتصنف من حيث مدتها الزمنية إلى ثلاث أصناف هي:

1- استثمارات قصيرة الأجل: وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن سنتين، وتكون نتائجها في

نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.

¹ حسين عمر، "الموسوعة الاقتصادية"، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998، ص40

2- استثمارات متوسطة الأجل:

وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات وتزيد عن سنتين، وهي التي تكمل الأهداف الإستراتيجية التي تحددها المؤسسة.

3- استثمارات طويلة الأجل:

تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير، على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتقوم مدة إنجازها خمس سنوات.

ثالثا: حسب طبيعة الاستثمار: يتم تصنيف الاستثمارات وفق هذا المعيار إلى ما يلي:

1- الاستثمار الحقيقي: إن الاستثمار الحقيقي يشمل الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع، أي زيادة طاقته الإنتاجية، كسواء آلات ومعدات ومصانع جديدة. ويعتبر الاستثمار حقيقيا متى توفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي، كالعقار والسلع في حين لهذه الاستثمارات علاقة بالطبيعة والبيئة، ولها كيان مادي ملموس، ويترتب عنها منافع اقتصادية إضافية تزيد من ثروة المجتمع.

2- الاستثمار المالي: وتشمل الاستثمارات في سوق الأوراق المالية حيث يترتب على عملية الاستثمار فيها حيازة المستثمر على أصل مالي غير حقيقي، يأخذ شكل سهم أو سند أو شهادة إيداع.. والأصل المالي يمثل حقا ماليا يخول لصاحبه المطالبة بأصل حقيقي، ويكون عادة مرفقا بمسند قانوني، كما يساهم في حصول حامله على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية¹

رابعا: تصنيف الاستثمارات وفقا للجنسية: يتم تصنيف الاستثمارات وفق هذا المعيار إلى ما يلي:

1- استثمارات وطنية: تكون جنسية الاستثمارات داخل الدولة ذات أولوية في الكثير من الدول على الاستثمارات الأجنبية.

2- استثمارات أجنبية: يقوم بها الأفراد والهيئات أو الشركات الأجنبية أي من دول أخرى

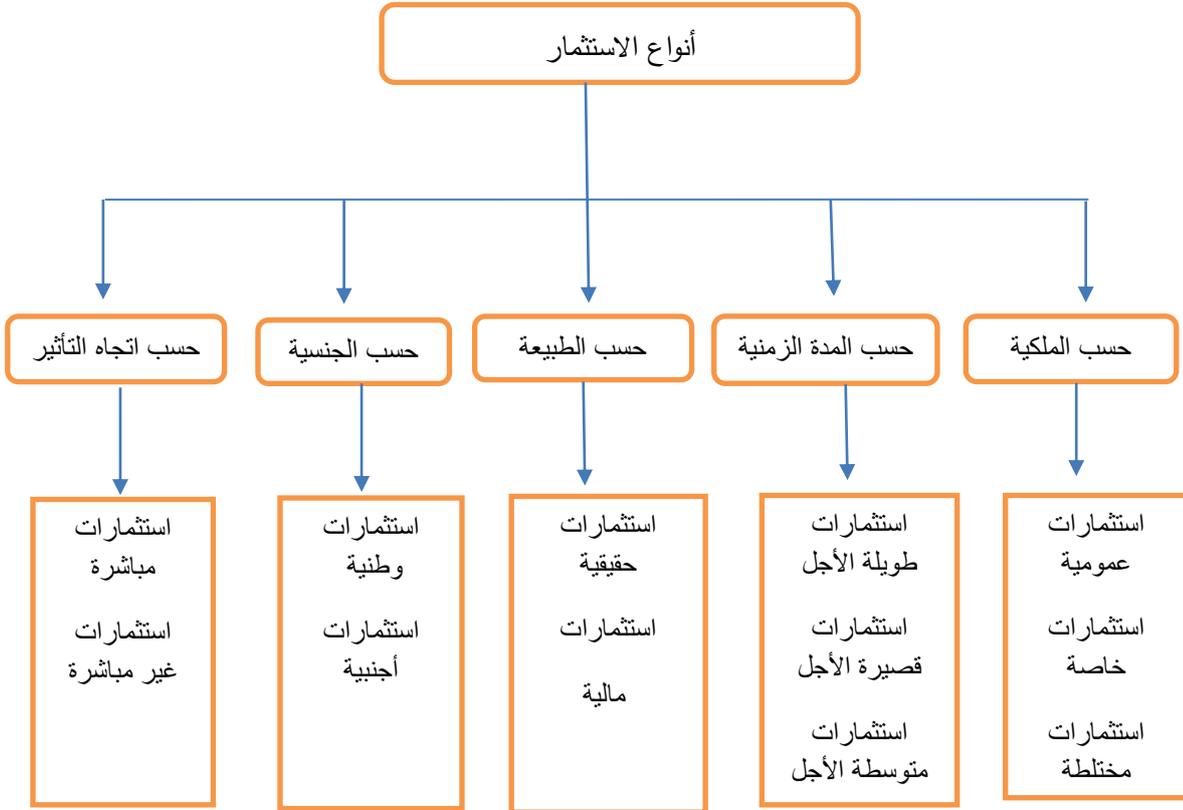
¹ محمد مطر، "إدارة الاستثمارات الإطار النظري وتطبيقات العملية"، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص62.

خامسا: تصنيف استثمارات حسب اتجاهات التأثير: يتم تصنيف الاستثمارات وفي هذا المعيار إلى ما يلي:¹

1- استثمارات مباشرة: هي استثمارات في جميع المشاريع الإنتاجية والخدمية الهادفة إلى إنتاج سلع وخدمات

2- استثمارات غير مباشرة: هي استثمارات في الأوراق المالية باختلاف أنواع شركات الأعمال بهدف تحقيق الربح عن طريق البيع.

الشكل رقم 04: يمثل أنواع الاستثمارات:



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات السابقة.

¹ قاسم نايف علوان، "إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق"، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، 2012، ص37.

المطلب الرابع: أدوات الاستثمار ومحدداته

أولاً: أدوات الاستثمار:

يقصد بأداة الاستثمار، ذلك الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر، مقابل المبلغ الذي يستثمره، وهناك عدة أدوات الاستثمار متاحة في الحالات الاستثمارية، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1- الأوراق المالية: الأوراق المالية من أهم وأبرز أدوات الاستثمار، لما تتميز به من امتيازات هامة للمستثمر لا تتوفر في أدوات أخرى للاستثمار، والأوراق المالية عدة أصناف تختلف عن بعضها البعض حسب معايير منها:

- حسب معيار الحقوق التي تعود لحاملها، منها ما هو أدوات مثل الأسهم بمختلف أنواعها، ومنها ما هو دين مثل السندات والأوراق التجارية.

- حسب معيار الدخل المتوقع من كل ورقة، هناك أوراق مالية متغيرة الدخل، وهناك أوراق مالية تكون مداخيلها ثابتة من قيمتها الاسمية.¹

2- الاستثمار في العقارات:²

هذا النوع من الاستثمار يمكن مشاهدته على حقيقته ويعد من الاستشارات المربحة والمقبولة من قبل مجموعة صغيرة من المستثمرين الخبراء في هذا المجال وتحتاج إلى رأسمال كبير للاستثمار، ويأتي الاستثمار في العقارات بالمرتبة الثانية من بين أدوات الاستثمار الأخرى كون العقارات متاحة بشكل واسع للمستثمرين إضافة إلى المزايا التي يتمتع بها الاستثمار في العقار وأكثر أنواع الاستثمارات العقارية هو في شراء المنازل ويكون عادة الدفع بالأجل لسنوات تتراوح بين 10-20 سنة،

¹ عبد القادر بابا، "سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، اطروحة دكتوراه، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2004، ص44.

² دريد كامل ال شكيب، "الاستثمار والتحليل الاستثماري"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص55.

والنوع الثاني من الاستثمار العقاري هو شراء الأراضي بهدف انتظار ارتفاع قيمتها وبيعها في المستقبل والحصول على الأرباح ولكن على المستثمر ان يأخذ بنظر الاعتبار العمولات والرسوم والضرائب المدفوعة عن عملية الشراء وعدم امكانية البيع بالسعر المطلوب من المستثمر لأن هذا النوع من الاستثمار يتصف بانخفاض سيولته مقارنة بالأوراق المالية وقد تسمح الفرصة للمستثمر بتطوير الاستثمار في الأراضي من خلال الاستثمار في بنائها مستقبلاً. وهناك شكلان للاستثمار في العقار:

أ. الاستثمار المباشر: ونقصد بذلك شراء العقار الحقيقي أي شراء أراضي أو مباني أو شقق من قبل المستثمر مباشرة ويقوم بإدارتها من قبله.

ب. الاستثمار الغير المباشر: عندما يتم شراء سند عقاري صادر عن البنك العقاري أو المشاركة في محفظة مالية لإحدى الشركات التي تتعامل بالعقارات أو الاستثمار في المنتجعات السياحية.

3- الاستثمار في السلع:

تتمتع السلع بمزايا اقتصادية خاصة تجعلها أداة صالحة للاستثمار لدرجة أن هناك أسواقاً متخصصة (بورصات) قد تكونت للبعض منها على غرار بورصات الأوراق المالية، لذا أصبحنا نسمع عن وجود بورصة للقطن في مصر أو في نيويورك، وبورصة للذهب في لندن وبورصة للبن في البرازيل ويتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع بواسطة عقود تسمى العقود المستقبلية وهي عقد بيع بين طرفين هما منتج السلعة ووكيل أو سمسار، يتعهد فيه المنتج لسمسار بتسليمه كمية معينة من سلعة ما بتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله على تأمين يحدد النسبة معينة من العقد، وتشبه المتاجرة بالسلع المتاجرة في الأوراق المالية إذ أن الكل منها أسواقاً متماثلة إلى حد كبير، كذلك يتمتع الاستثمار في السلع بدرجة عالية من السيولة كالاستثمار في الأوراق المالية، كما أن أسعار تكون معلنة في السوق، وتتصف عملية المتاجرة بالسلع بشكل عام بدرجة المخاطرة العالية التي يتعرض لها المستثمر لأن قابلية السلع التخزين محدودة تتطلب توفر شروط معينة من الصعب توفيرها.¹

¹ هيثم الزغبى، حسن أبو زيت، "أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي"، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، 2000، ص 64

4- الاستثمار في العملات الأجنبية:

تنتشر أسواق العملات الأجنبية عبر العالم، وتستقطب اهتمام العديد من المستثمرين، إلا أن التعامل بالعملات الأجنبية يمتاز بدرجة عالية من المخاطرة، نظرا للتأثر بالظروف السياسية والاقتصادية وانعكاس ذلك على القدرة الشرائية انطلاقا من مفهوم التضخم ومخاطر الائتمان وأسعار الفائدة ومحاولة التوفيق بين السيولة والربحية، في إطار الاتصالات المتطورة والتكنولوجيا الحديثة.¹

5- الاستثمار في صناديق الاستثمار:

صندوق الاستثمار هو أشبه ما يكون بوعاء مالي ذو عمر محدد. تكونه مؤسسة مالية متخصصة، وذات دراية وخبرة في مجال إدارة الاستثمارات (بنك أو شركة استثمار مثلا). وذلك بقصد تجميع مدخرات الأفراد ومن ثم توجيهها للاستثمار في مجالات مختلفة، تحقق المساهمين والمشاركين فيها عائلا مجزيا، وضمن مستويات معقولة من المخاطر. كما تعتبر أيضا أداة مالية، ويمارس عادة المتاجرة بالأوراق المالية بيعا وشراء، كما يمكن بالمثل تكوين صناديق استثمار عقارية تمارس المتاجرة بالعقار.²

6- الاستثمار في المشروعات الاقتصادية:

تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقي انتشارا، وتتنوع أنشطتها ما بين تجاري، وصناعي وزراعي، كما أن منها من يتخصص بتجارة السلع أو صناعاتها أو تقديم الخدمات. بحيث يحقق للمستثمر في المشروعات الاقتصادية عائدا مقبولا مستمرا، وتتوفر على قدر كبير من الأمان لدى المستثمر، باعتباره يحوز على أصول حقيقية لها قيمة ذاتية، ولذا فإن درجة المخاطرة تكون منخفضة إلى حد كبير.³

¹ جمال الدين برفوق واخرون، "إدارة الاستثمار"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، 2016، ص119.

² محمد مطر، "إدارة الاستثمارات"، الإطار النظري والتطبيقات العملية، الطبعة الرابعة، مؤسسة دار وائل للنشر، 2006، ص82.

³ جمال الدين برفوق واخرون، المرجع السابق ذكره، ص118.

7-الاستثمار في المعادن النفيسة:

لقد أصبحت المعادن النفيسة، كالذهب والفضة والبلاطين، أداة من أدوات الاستثمار الحقيقي. تنظم لها أسواق خاصة يتم التعامل فيها، عن طريق الشراء والبيع المباشر، وإيداع الذهب لدى البنوك، من الحصول على أرباح، أو تتم على شكل مبادلة أو مقايضة، مثلما يحدث في سوق المعاملات الاجنبية.¹

ثانيا: محددات الاستثمار:

تتمثل أهم العوامل المحددة للاستثمار فيما يلي:

1-تكاليف الاستثمار: يعتبر كل من سعر الفائدة والضرائب أهم العوامل التي تدخل في تكاليف الاستثمار.²

أ-سعر الفائدة:

هو السعر الذي يدفعه المستثمر إذا ما اقترض المال اللازم للاستثمار من مصادر الاقتراض المختلفة. فإذا كان التمويل بالمصدر الداخلي، فإن معدل الفائدة لا يشكل تكلفة بشكل مباشر، لأن المشروع لا يدفع أية فائدة على ذلك، أما إذا كان التمويل المصدر الخارجي، فإن معدل الفائدة يشكل تكلفة مباشرة و علنية، و بما أن أغلبية المشاريع الاستثمارية تعتمد على الاقتراض فإن سعر الفائدة يلعب دورا مهما في الطلب على رأس المال، وبالتالي التأثير على الاستثمار حيث يمكن القول بان هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة و حجم الاستثمار، فكلما انخفض سعر الفائدة شجع ذلك على عملية الاقتراض و بالتالي على زيادة الاستثمار و العكس صحيح.

ب - الضرائب:

تعد الضرائب من أهم التكاليف المؤثرة على الاستثمار، والملاحظ أن أغلبية الدول خاصة النامية منها، تعتمد في تمويل استثمارها على فرض الضرائب وذلك من خلال سياستها الضريبية المتبعة، عن طريق الاعفاءات والتخفيضات الممنوحة بهدف تنمية الاستثمارات وتشجيع مجالات استثمارية معينة والحد من مجالات أخرى.

¹ عبد القادر بابا، المرجع السابق ذكره، ص46.

²رزوق هدى، المرجع السابق ذكره، ص33.

2- معدل العائد المتوقع من الاستثمار: إن زيادة الطلب الكلي، والذي يترجم بزيادة في الإيرادات، يحفز المستثمرين على القيام بالمزيد من الاستثمارات، وذلك من أجل مواجهة هذه الزيادة وعادة ما تكون الزيادة في الاستثمار أكبر من الزيادة في الطلب الكلي.¹

3- توقعات المستثمرين: تلعب التوقعات دروا مهما في توجيه قرارات الاستثمار، حيث نجد أن المستثمر يتخذ قراره الاستثماري، بناء على توقعاته المستقبلية بخصوص النشاط الاقتصادي في المجتمع فالتوقعات المتفائلة بخصوص ظروف الاستثمار مستقبلا تؤدي إلى زيادة مستوى الاستثمار والعكس صحيح، وترتبط التوقعات بخصوص المستقبل بطبيعة السياسات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة التي تتخذها الدولة لتحفيز الاستثمارات أو توجيهها لمجالات معينة.

4- درجة المخاطرة: إن العلاقة بين المخاطرة والاستثمار هي علاقة عكسية، حيث أنها كلما زادت درجة المخاطرة، انخفض معها كمية الاستثمار، أما عندما تقل درجة المخاطرة ترتفع معها كمية الاستثمار.

ولكن من جهة ثانية نجد أن العلاقة بين درجة المخاطرة والعائد هي علاقة طردية وعليه فلا بد من توفير الحد الأدنى من الضمانات في إطار القوانين المشجعة للاستثمار خاصة في الدول النامية.

وهذه المخاطرة ترتبط بمدى توافر الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدولة، فتوفر الاستقرار السياسي والاقتصادي يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطرة والذي يعمل على تشجيع الاستثمار.

5- التقدم العلمي والتكنولوجي: مما لا شك فيه أن التطور التكنولوجي في مجال إنتاجي معين أو أي نشاط اقتصادي يعتبر من العوامل المهمة في خلق فرصة استثمارية جديدة، حيث أن إنتاج مادة جديدة أو اتباع طرق إنتاجية متطورة في إنتاج السلع وفتح أسواق جديدة مثلا ... كلها تؤدي إلى زيادة الطرق الاستثمارية، وبالتالي قدرة المستثمرين على توسيع حجم الاستثمار أو القيام باستثمارات جديدة.²

6- الائتمان المصرفي: إن مدى توفر الائتمان المصرفي في السياسة الداخلية للمصارف التجارية أو المصارف المتخصصة لدعم المشاريع أو شركات الأعمال سواء في رأس المال العامل (التشغيلي) أو رأسمال الثابت

¹ صابر صراح، "السياسة الضريبية ودورها في تحفيز الاستثمار"، مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019، ص13.

² جمال الدين برفوق وآخرون، المرجع السابق ذكره، ص37-38.

(الرأسمالي)، يعتبر عاملا محددًا ومؤثرًا على الاستثمار، فإن توافر القروض المصرفية يساهم في دعم وتشجيع الاستثمار.¹

7- العوامل الأخرى: تتمثل هذه العوامل في مدى توفر السوق المالية الفعالة والنشطة ومدى توفر الوعي الاستثماري لدى أفراد المجتمع.²

¹قاسم نايف علوان، "إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012، ص38.

²معاريف محمد، "إختيار المشاريع الاستثمارية"، مطبوعة جامعية، مكتبة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سعيدية، 2014-2015 ص7.

المطلب الخامس: مجالات الاستثمار وحوافز الاستثمار

أولاً: مجالات الاستثمار:

هناك معيارين لتبويب مجالات الاستثمار يتمثلان فيما يلي:

1- المعيار الجغرافي:¹

يمكن تبويب الاستثمارات حسب هذا المعيار الى استثمارات محلية والاستثمارات خارجية.

- الاستثمارات المحلية: هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات والذهب والمشروعات الاقتصادية..... الخ

- الاستثمارات الخارجية: هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق الأجنبية مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة، وتتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

2- المعيار النوعي لمجال الاستثمار:

تبويب مجالات الاستثمار من زاوية نوع الأصل محل الاستثمار إلى استثمارات حقيقية وأخرى مالية:

أ- الاستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية:

يعتبر الاستثمار حقيقياً أو اقتصادياً عندما يكون للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار، السلع والذهب. الخ، والأصل الحقيقي يقصد به أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو على شكل خدمة مثل العقار أما السهم فهو أصل مالي، ولا يمكن اعتباره أصل حقيقي لأنه لا يترتب لحامله حق حيازته في أصل حقيقي، وإنما لمالكة الحق في الحصول على عائد.

¹زيد رمضان، "مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص23.

ب- الاستثمار المالي:

يشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية حيث يترتب على عملية الاستثمار فيها حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل سهم، أو سند، أو شهادة إيداع... إلخ.

والأصل المالي: يمثل حقا ماليا لمالكه أو لحامله، ويكون عادة مرفقا بمستند قانوني، كما يترتب لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية.¹

ثانيا: حوافز الاستثمار:²

تعتبر حوافز الاستثمار التي تمنحها الدولة للمستثمر ذات أهمية في تشجيع النشاط الاستثماري، وتتمثل هذه الحوافز في الحوافز المالية، الحوافز التمويلية، حوافر أخرى.

1 الحوافز المالية: تتمثل في الحوافز الجبائية بصفة أساسية، ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، الإهلاك المعجل للأصول الرأسمالية، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات لأخرى إلى حوافر التصدير، علاوة على الحوافر الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة.

2 الحوافز التمويلية: تشمل أنواع أساسية منها:

-الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، أو بغرض دعم الانتاج من خلال تشجيع منتجات معينة حسب الاهداف المراد بلوغها كتدعيم المنتجات ذات الاستهلاك الواسع؛

-تسهيل وتبسيط الاجراءات المتعلقة بالحصول على القروض؛

-إنشاء صناديق متخصصة لتمويل ودعم وضمان استثمارات المؤسسات.

¹ محمد مطر المرجع السابق ذكره، ص75.

² منور أوسريير، نذير عليان، "حوافز الاستثمار الخاص المباشر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الجزائر، العدد2، 2005، ص120.

3 الحوافز الأخرى: تشمل تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تنفيذ وإدارة المشروعات، إعطاء المستثمر معلومات حول السوق، توفير المواد الخام، المساعدة في التدريب، تقديم النصح بخصوص عمليات الإنتاج، تزويد المستثمرين بالبنية الأساسية من أراضي ومباني ومرافق عامة بأسعار تقل عن الأسعار التجاري.

المبحث الثالث: دور الحوافز الجبائية في اتخاذ قرار الاستثمار

إن ارتباط الحوافز الجبائية بالاستثمار ارتباطاً وثيقاً بحيث أنها تلعب دوراً مباشراً في التأثير على المشروع الاستثماري إيجاباً إذا كان المشروع متحصلاً على إعفاءات أو تخفيضات ضريبية فإن تكاليف المشروع لا تكون كبيرة، أو سلباً بحيث تنقص من مردودية الاستثمار لسبب تكاليفه المرتفعة، وبالتالي فإن الحوافز الجبائية تتحكم في تغيير قرار المستثمر.

المطلب الأول: علاقة التحفيز الجبائية بالاستثمار:

إن الحوافز الجبائية هو أن تتخلى الدولة أو تضحى بجزء من إيراداتها الجبائية التي تمول الخزينة، ونجد في بعض الكتب تسميتها بالامتياز الضريبي، حيث أن أغلب الدول النامية ولتشجيع الاستثمار تلجأ إلى إعفاء أرباح المؤسسات من الضرائب لعدد من السنوات، من بدء حياة المشروع، أي أن المستثمر يتمتع ولعدد من السنوات بامتياز في التعامل مع المصالح الضريبية.

هذه الحوافز الجبائية قد تكون غير ملائمة في بعض الظروف لذلك عند تقديم الحافز الجبائي يتعين أن تأخذ في الحسبان العوامل التالية:¹

- إن الإعفاء كحافز ضريبي يمكن أن يترتب عليه أثر تمييزي لصالح استثمارات معينة في غير صالح الاستثمارات الأخرى، فبالنسبة للاستثمارات الطويلة الأجل والتي غالباً لا تحقق أرباحاً في بداية حياتها الإنتاجية، لذلك فإنه يتعين على النظم الضريبية وخاصة في الدول النامية أن تميز بين الاستثمارات الطويلة الأجل والاستثمارات قصيرة الأجل عند منح الحوافز أو الإعفاء الضريبي، حيث تزداد فترة الإعفاء بالنسبة للنوع الأول من الاستثمارات، وتقل +بالنسبة للنوع الثاني، ويرجع السبب إلى أن الاستثمارات الطويلة الأجل هي التي تكون غالباً ملائمة لظروف التنمية الاقتصادية في الدول النامية حيث تساهم بفاعلية في تحقيقها كما أن عدم التمييز بين الاستثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل عند منح الحافز الجبائي يمثل إسرافاً وتضحية بجزء من موارد الدولة بدون مبرر، في وقت هي في أشد الحاجة لكل جزء من مواردها، لذلك تلجأ بعض الدول لوضع حد أقصى للأرباح التي يسري عليها الإعفاء.

¹ يونس أحمد البطريق وسعيد عبد العزيز عثمان، "النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن"، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2002، ص101.

- إن استخدام الإعفاء الضريبي كحافز جبائي يكون له أثر تمييزي في صالح المؤسسات الجديدة وفي غير صالح المشروعات القائمة، لما يترتب عليه قيام المشروعات بتصفية أعمالها، وإنشاء مشروعات جديدة قصيرة الأجل وسريعة العائد.

- كما أن استخدام الإعفاء الضريبي كحافز بدون التمييز بين نوعية الاستثمارات المختلفة يترتب عليه أثر تمييزي في صالح الاستثمارات ذات السيول المرتفعة والكسب السريع، والمخاطر المحدودة، وفي غير صالح الاستثمارات الطويلة الاجل ذات العائد المنخفض والمخاطرة المرتفعة.

- إن استعمال الإعفاءات الضريبية لقيت الكثير من الجدل ولكنها أتبعته رغم العديد من التحفظات التي يبديها المشككون في جدواها، وخاصة بمقارنة المنافع التي تحققها الاستثمارات مع الخسارة التي تلحق بالدولة جراء تخفيض إيراداتها، بالإضافة إلى هذا الجانب إخلال هذه التخفيضات والإعفاءات بالعدالة وتأثيرها على تخصيص الموارد خاصة على المستوى العالمي، هذا بجانب صعوبة مراقبة مثل هذه الامتيازات الممنوحة، كما أن إتباع نظام الإعفاء الضريبي قد يترتب عليه بعض المشاكل بعد انتهاء مدة الإعفاء، وإذا نظرنا إلى النتائج الإيجابية نجد:

*سوف تعمل المؤسسات الاستثمارية على سرعة الانتهاء من فترة الإنشاء والتجهيز في أسرع وقت ممكن حتى تتمكن من الاستفادة من الإعفاء الضريبي.

*إن تحديد فترات مثلى مسبقة لمراحل الإنشاء والتنفيذ لكل نوع من الاستثمارات يساعد المشروعات الاستثمارية على إعداد خطط سنوية لمراحل الإنشاء أكثر دقة ووضوح.¹

¹يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، المرجع السابق ذكره، ص102.

المطلب الثاني: آثار سياسة منح التحفيزات الجبائية على الاستثمار

إن هدف المستثمر بالدرجة الأولى عند قيامه بتصريح استثماري لدى إحدى وكالات الاستثمار، هو الحصول على الحوافز الجبائية التي تخول له الحق بالتمتع بالإعفاء المؤقت أو الدائم والتسهيلات الضريبية من جهة وزيادة إيراداته من جهة أخرى. والهدف من وضع هذه السياسة التحفيزية إنعاش وتطوير الاقتصاد من خلال توفير المناخ والظروف الملائمة التي تساعد المستثمرين للقيام باستثماراتهم.

وتتمثل آثار الحوافز الجبائية فيما يلي:

1- تخفيض تكلفة الاستثمار:

تعتبر الحوافز الجبائية من الأدوات المحفزة لخلق المؤسسات ولاقتناء المعدات، من خلال التسهيلات الضريبية الممنوحة لهذه المؤسسات المرتبطة بالعملية الإنتاجية وذلك في قوانين محددة، إن هذه التحفيزات الجبائية لها دور كبير في زيادة إنشاء المشاريع الاستثمارية من جهة وتخفيض التكلفة من جهة أخرى، وهذا من خلال الإعفاءات والتخفيضات الضريبية والجمركية.¹

2- الرفع من مردودية الاستثمار:

يسعى كل مستثمر من خلال القيام بالاستثمار إلى تحقيق أكبر ربح ممكن، فعند قيام أي مؤسسة بالاستثمار فإنها تبحث بالدرجة الأولى على أكبر فائدة ممكنة وهذا يعني تحقيق أكبر مردودية، غير أنه من بين العوائق التي تواجه المستثمرين لتحقيق ذلك الجانب الضروري، ومن أجل ذلك قامت الدولة بوضع سياسة الحوافز الجبائية لتخفيف هذا العبء من خلال الاعفاء والتخفيض من الضرائب المفروضة على هذه الاستثمارات خلال قيامها بالمشروع فكل هذا يمكن أن يساعد أكثر على تحقيق مردودية أكبر.

¹ نعيمة مسعي، "دور التحفيزات الجبائية في دعم وتشجيع الاستثمار"، مذكرة ماستر، تخصص تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة أم البواقي، 2011-

3-الرفع من الطاقة الإنتاجية:

إن استفادة المؤسسة من الحوافز الجبائية يعني تقليل من التكاليف التي تقع على عاتق المؤسسة مما ينعكس على استعمال الطاقة الإنتاجية بأقصى حد ممكن من أجل حشد الطاقة المتاحة وتحسين الإنتاج، وهذا يؤدي إلى التخفيض من التكاليف عن طريق انخفاض تكلفة الوحدة الواحدة للتكاليف الثابتة كما يؤثر على الأرباح والمبيعات.

4-تطور طرق الإنتاج:

إن تحفيز الاستثمار يتطلب استعمال آلات ومعدات مختلفة ومتطورة تكنولوجيا بحيث تتماشى مع الظروف الاقتصادية وظروف السوق وذلك بالاطلاع على مختلف مصادر التكنولوجيا والأبحاث التي تتم باستمرار في مختلف المراكز المتخصصة وهذا لتحسين مستوى الإنتاج وتفادي أخطار المنافسة.¹

5-التكامل العمودي:

من خلال الإعفاءات الجبائية في إطار سياسة الحوافز الجبائية والتي تقوم بتدنية التكاليف داخل المؤسسة التي تساعد في إنتاج المواد الوسيطة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التكامل العمومي.

6-تنشيط دور شركات التأمين:

تمثل التأمينات المبالغ التي تودع لدى الغير بصفة ضمان للجهة المودعة في سبيل الحصول على خدمة أو إنجاز عملية معينة والمؤسسة في حاجة دائمة الى التأمين طالما هي في حالة النشاط، ويكون التأمين في أغلب الأحيان على الأخطار كالسرقة والحرائق والحوادث وتعد عملية دفع أقساط التأمينات من المؤسسة عملية تمويلية لشركات التأمين علما أن الضرر قد يتحقق، والزيادة في عدد الاستثمارات يعني الزيادة أو الرفع من الدخل لدى شركات التأمين وتدعيم نشاطها.²

¹ناصر دادي عدون، "اقتصاد المؤسسة"، الطبعة الأولى، دار المحمدية، الجزائر، 1998، ص92.

²عبد الفتاح الصحن، "مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية"، الدار الجامعية، بيروت، 1985، ص44.

7-تفعيل دور البنوك:

تعتمد الاستثمارات عادة على القروض الممنوحة من البنوك كما أن الأموال المستثمرة قد تكون على شكل ودائع مسحوبة من طرف مالكيها لغرض استثمارها لذا فإن البنوك تلعب دورا كبيرا في تمويل الاستثمارات و في المقابل فإن الفائض الناتج عن الاستثمارات سوف يدخر في بنوك، و عليه يمكن القول أن مجرد وجود استثمار يعني وجود تعاملات مالية مع بنوك هذا ما يؤدي الى تنشيط حركة رؤوس الأموال الذي يمكن من خلق قيمة إضافية و إيداع الأموال لدى البنوك يرفع من إمكانية الاقتراض أي أن عملية الادخار تكون عملية تمويلية للاستثمارات بصورة غير مباشرة.

المطلب الثالث: أهمية الحوافز الجبائية في تطوير الاستثمار¹

تلعب الحوافز الجبائية دورا هاما في تحسين مناخ الاستثمار نظرا لما تقدمه من مزايا من شأنها أن تشجع على الاستثمار في المجالات المرغوب فيها اقتصاديا واجتماعيا للدولة، وتتميز هذه المزايا، في الإعفاء من الضريبة أو تطبيق الأسعار الضريبية المنخفضة، أو السماح ببعض الخصومات التي تخفض من وعاء الضريبة أو الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية التي تفرض على الآلات والمعدات والمواد الخام التي يستوردها المشروع الاستثماري وتكون اللازمة لإنشائه أو تشغيله، أو للتوسع فيه، فإذا قدمت الدولة للمستثمر هذه الحوافز والمزايا الضريبية كان ذلك حافزا له على أن يستثمر أمواله فيها .

لذلك تعتمد العديد من تشريعات البلدان النامية على الحوافز الجبائية لتشجيع المستثمرين الأجانب والوطنيين على استثمار أموالهم فيها، وتعتمد هذه التشريعات على الإعفاءات الضريبية بصفة خاصة كحافز هام لتشجيع وتطوير الاستثمار لما يوفر هذا الحافز للمؤسسات الاستثمارية من ربح صاف غير خاضع للضريبة خلال فترة الإعفاء الضريبي، بل إن هناك تنسيق بين الدول النامية في منح الحوافز الضريبية لإغراء المستثمرين الأجانب على استثمار أمواله فيها.

¹ يوسف بسعود، 'دور التحفيزات الجبائية في تطوير الاستثمار'، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، تخصص فحص محاسبي، 2014-2015، ص 39.

المطلب الرابع: شروط منح الحوافز الجبائية في دعم الاستثمار:

حتى تكون الحوافز الجبائية فعالة لا بد من ترشيد استعمالها واستخدامها وذلك لتحقيق الغرض المراد منها، ويكون ذلك بالتركيز على:

1- يتم وضع وصياغة منظومة متكاملة من الحوافز الجبائية بالتوافق والتنسيق مع باقي معدات ومكونات مناخ الاستثمار والعوامل الأخرى المؤدية إلى جذب المزيد من الاستثمارات، وذلك أخذا بعين الاعتبار الاختلاف الموجود بين المؤسسات الاستثمارية وحاجتها إلى المعاملة الضريبية المثلّية لها، حيث يجب التمييز في ذلك بين التسهيلات الضريبية الملائمة بالخصوص لزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات وخاصة ذات النشاط التصديري (الإعفاءات الجمركية على المواد الخام، وقطع الغيار، وجميع مدخلات الإنتاج)، وأخيرا التسهيلات الضريبية المالية للاستثمارات المحلية و الأجنبية.¹

2- وضع مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية الموافقة، مع توفير فرص استثمارية متجددة وضمانات استثمارية ثابتة وواضحة. وقاعدة بيانات استثمارية على درجة عالية من الكفاءة، ومراكز وأجهزة متطورة تعمل على دعم قرارات الاستثمار، وذلك لأن تحسين مناخ الاستثمار يؤدي إلى زيادة فعالية الحوافز الضريبية، كمنظومة متكاملة، لاسيما إذا كانت العوامل الأخرى إيجابية، وتوافر البيئة العامة للاستثمار، كما هو الحال في الدول المتقدمة، وبعض الدول النامية التي حققت نجاحا في هذا المجال.

3- إن التوسع في منح المزايا والحوافز الجبائية لا يعتبر دليلا على نجاح السياسة الجبائية، فالسياسة الجبائية الناجحة ليست هي التي تمنح مزيدا من الحوافز الجبائية بل تلك التي تربط بين الحوافز الجبائية والعوامل الأخرى التي تؤثر على قرار الاستثمار، لذلك فمن الضروري أن تتسم سياسة الحوافز الجبائية بالمرونة وتتضمن نظاما واضحا للإعفاءات الجبائية لفترة زمنية محددة بأهداف معينة، ويجب أن تستند تلك السياسة إلى معايير متكاملة من الناحية النظرية والعملية، وأن تكون محددة المجالات الاستثمارية وترتبط بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الوطني.²

¹الزوين منصور، "آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005، ص186.

²زينات أسماء، المرجع السابق، ص126.

4- يجب أن تعمل سياسة الحوافز الجبائية على توجيه الاستثمار نحو الأنشطة الإنتاجية، وخاصة المشروعات التصديرية وتلك التي لديها إمكانيات الاستمرار والنمو.

5- أن تتناسب أهمية التخفيضات والإعفاءات مع أهمية النشاط إذ لا معنى لحافز جبائي موجه إلى نشاط لا يستفاد منه؛

6- تجنب اتخاذ القرارات تحت ضغوط سياسية أو تعقيد الإجراءات وتضييع الوقت حتى لا تضعف عزيمة المستثمرين ولا تحد من رغبتهم في الاستثمار؛

7- أن يكون حجم الحوافز الجبائية معتبر بحيث تحفز المستثمر على الاستثمار؛

8- تقييم مردودية الإعفاءات الممنوحة في إطار سياسة الحوافز الجبائية، وذلك لمعرفة مدى نجاح تلك السياسة، وفي هذا المجال يجب توفر إحصاءات عديدة حول حجم الاستثمارات الجديدة التي أنشئت في ظل القوانين المنظمة لهذه الحوافز وتوزيع الاستثمارات بين الصناعات المختلفة في حجم رأس المال المستثمر وحجم العمال المستخدم، والأجور الموزعة.¹

¹ شريفي يسمينة، المرجع السابق ذكره، ص 61.

المطلب الخامس: الانتقادات الموجهة لسياسة التحفيز الجبائي والمشاكل المترتبة عنها:

أولاً: الانتقادات الموجهة لسياسة التحفيز الجبائي:

آثار منح الحوافز الجبائية للمشروعات الاستثمارية جدلاً من فقهاء المال والاقتصاد، فمنهم معارضون ومنهم مؤيدون. تمثلت الاعتراضات حول الحوافز المقدمة فيما يلي:¹

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي قد لا تجذب المستثمرين لأن الأرباح عادة ما تكون قليلة في السنوات الأولى للمشروع. كما أن هذا الإعفاء قد يعفي بعض المستثمرين للقيام بالاستثمار رغبة في الاستفادة من الإعفاء وبانتهاء مدته يتوقف النشاط.

- إن منح الحوافر الجبائية الخاصة أو الإعفاء يترتب عنه ضياع حصيلة الضرائب على خزينة الدولة.

- بعض الشركات الاستثمارية قد تسيء استخدام الحافز الجبائي مثل قيامها ببيع منشأتها ثم تبدأ من جديد تحت اسم جديد للتهرب من الضرائب.

بالنظر إلى هذه الانتقادات التي وجهت إلى سياسة الحوافر الجبائية نلاحظ أنها لا توجه مباشرة إلى هذه الحوافر وإنما تتعلق بالثغرات التي قد توجد في تشريع هذه الحوافر والظروف التي تمنح في ظلها، فإذا أمكن سد هذه الثغرات والتحكم فيها فمن المتوقع أن تقوم الحوافر بدورها في جذب الاستثمارات.

كما أنه يمكن الرد على تلك الانتقادات على النحو التالي:

*إن الإعفاء من الضريبة يشكل حافزاً قوياً لجذب المستثمرين نظراً لقلّة الأرباح في السنوات الأولى، وأن هذا الإعفاء لا يغري المستثمرين على القيام بالاستثمار بقصد الاستفادة منه فترة وجوده ثم إيقاف نشاطه فور انتهاء مدة الإعفاء مردود عليه بأن المشروعات الاستثمارية إذا كانت تحقق أرباحاً قليلة في السنوات الأولى فإنه مع مرور الوقت سوف تزداد خبرتها وكفاءتها الإنتاجية في فترة الإعفاء ومنه يكون في مصلحتها الإنتاج للسنوات التالية وبالتالي لا يكون هناك مانع للتوقف.

¹شارف صبرينة سرية، "الامتيازات الجبائية لتحفيز الاستثمار الخاص في الجزائر"، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، ملحقة الجامعية مغنية تلمسان، 2015-2016، ص 99-100.

*أما القول بأنه يترتب على الحوافز الجبائية نقص في الحصيلة الضريبية فنقول فيه بأن هذه المبالغ تكون قليلة في السنوات الأولى للمشروع وإذا كانت هذه المبالغ سوف تنقص من خزينة الدولة فسوف تساهم في تنفيذ التنمية التي تصبو الدولة لتحقيقها.

ثانيا: المشاكل المترتبة عن الحوافز الجبائية:

إن سياسة الحوافز الجبائية تتخللها العديد من المشاكل والعيوب منها:

-مشكلة تحديد تاريخ بدء الإعفاء الجبائي فهي تحسب من تاريخ الحصول على الموافقة لإنشاء المشروع أم من تاريخ بدأ المشروع.¹

-مشكلة الأقساط: حيث تثار مشكلة حساب أقساط الإهلاك فبعد انتهاء مدة الإعفاء تعامل الآلات التي تم استخدامها بعد فترة الإعفاء على أنها آلات جديدة وفي هذه الحالة يتم التضحية بجزء كبير نسبيا من حصيلة الضريبة مما يدفع المؤسسات بعدم تحديد الاستثمارات وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية.

-عند تحقيق أرباح ضئيلة من المشروع الاستثماري أو خسائر في السنوات الأولى من بدء النشاط فهذه الخسائر لا يتحقق عليها ضرائب في الأصل.

-لجوء المستثمر إلى تصفية المشروع بعد نهاية الإعفاء الجبائي خاصة إذا كان المشروع تجاريا أو صناعات استهلاكية، وربما إنشاء مشروع آخر جديد للتمتع من الإعفاء من جديد في نفس الدولة أو الانتقال لدولة أخرى للتمتع بإعفاء جديد.

-تولد الإعفاءات المؤقتة حافزا قويا على التهرب الضريبي، حيث تستطيع المؤسسات الخاضعة الدخول في علاقات اقتصادية مع المؤسسات المعفاة أرباحها من خلال التسعير القائم على التحويلات المتبادلة، مثل دفع سعر مبالغ فيه للسلع المشتراة من الشركة الأخرى، ثم استرداده في صورة مدفوعات مستترة.²

¹رضا خلاصي، المرجع السابق ذكره، ص206.

²عبد المجيد قدي، "دراسات في علم الضرائب"، دار جرير للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص119.

خاتمة الفصل:

تعتبر الجباية من أهم مصادر الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة، ولتحقق الدولة بعض الأهداف المعينة منها تعزيز الاستثمار، تقوم الدولة بالتضحية وتقليص من الإيرادات الجبائية تحت اسم الحوافز الجبائية، وتكون هذه التضحية في شكل إعفاءات أو تخفيضات سواء كانت دائمة أو مؤقتة للضرائب المستحقة الدفع، كتسهيلات بهدف الإغراء والحث على الاستثمار الذي يعتبر من أهم الركائز التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، والتحفيز الجبائي لا يعتبر خسارة بالنسبة لخزينة للدولة بل يعتبر مساهمة تسعى من ورائها الدولة الى تحقيق أهداف مسطرة.

وسياسة الحوافز الجبائية قد تكون غير قادرة وحدها في تعزيز الاستثمار إذا لم تشاركها متغيرات أخرى كالوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني لخلق مناخ ملائم ومشجع على الاستثمار، بحيث نستنتج أن الحوافز الجبائية لا تكفي وحدها لتعزيز الاستثمار مالم يتوفر مناخ استثماري ملائم.

الفصل الثاني:

دراسة حالة المجمع

الصناعي لإنتاج الحليب

مبنة المنبع سعيدة

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية التي تمت في الفصل الأول والتي تم التعرض فيها إلى المفهوم العام للحوافز الجبائية والاستثمار داخل المؤسسة الاقتصادية وفي إطار تدعيم هذا الجانب النظري ولتأكد من صحة الفرضية الموضوعية في البحث سنحاول تسليط الضوء في جانب تطبيقي على واقع المجمع الصناعي لإنتاج الحليب ملبنة المنبع سعيدة محل الدراسة لننظر إلى دور الحوافز الجبائية ومدى فعاليتها في تعزيز الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية، فاختيارنا لمجمع الصناعي لإنتاج الحليب ملبنة المنبع سعيدة لم يأتي من محض الصدفة بل جاء لاعتبارات موضوعية كون أن هذه المؤسسة مستفيدة من الحوافز الجبائية.

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن المؤسسة

أولاً: التعريف بالمجمع الصناعي لإنتاج الحليب ملبنة المنبع سعيدة:

أنشئت المؤسسة بأمر رقم 69-63 في 20 نوفمبر 1996 وهي في شكل مؤسسة عمومية تابع تجاري وصناعي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، نلاحظ أن الديوان للحليب تحت سلطة وزارة الفلاحة وقد تم تقسيم هذا الديوان حسب النواحي التالية:

-الناحية الشرقية ORELAIT.

-الناحية الوسطى ORELAIT.

-الناحية الغربية OROLAIT.

التعريف ب OROLAIT: يعتبر المجمع الصناعي لإنتاج الحليب الجهوي الغربي للحليب ومشتقاته مؤسسة عمومية اقتصادية، وهي مختصة في إنتاج الحليب ومشتقاته عن طريق وحداتها المنتشرة عبر الجهة الغربية من الوطن، مقرها الرئيسي في مدينة وهران.

تأسست هذه المؤسسة في سنة 1948 عن طريق مجموعة من منتجي الحليب كان عددهم 150

منتج برأس مال يقدر بر 900000 فرنك فرنسي قديم وبطاقة إنتاجية تقدر ب 420 ألف لتر يوميا، وهذا تحت اسم مركب حليب وهران (CLO).

ثانياً: بطاقة تعريف لمجمع الصناعي لإنتاج الحليب ملبنة المنبع سعيدة:

*تسمية المؤسسة: مؤسسة إنتاج الحليب ومشتقاته OROLAIT.

*الشكل القانوني: مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي.

*المقر الاجتماعي: المنطقة الصناعية بسعيدة.

*مهمة المؤسسة: هي مختصة في إنتاج الحليب ومشتقاته.

المطلب الثاني: هيكلية وتنظيم المجمع الصناعي لإنتاج الحليب ملبنة المنبع سعيدة:
أولاً: البنية الإدارية:

تشغل الوحدة 8 ساعات يوميا بحيث عدد العمال الاجمالي هو 86 عاملا موزعين حسب المصالح وذلك كتوزيع أولي:

- المحاسبة والمالية: 5 عمال.
- الإنتاج: 23 عامل.
- الصيانة: 7 عمال.
- التموين: 3 عمال.
- البيع: 17 عامل.
- مصلحة الاستقبال: هذه للمصلحة يستقبل فيها حليب البقر من عند الفلاحين، العدد: 3 عمال.
- للمخبر: 2 عمال.
- الأمن: 11 عامل.
- كما يوحد توزيع ثانوي لعدد عمال الوحدة وذلك يتم كما يلي:
- منفذين: 49 عامل.
- السيطرة: 18 عامل.
- الإطارات: 9 عمال.
- الإطارات العليا: 10 عمال.

تنتج الوحدة حوالي 25000 لتر يوميا توزع كلها وهي مسماة كالتالي:

- 13000 لتر حليب معقم.
- 8000 لتر حليب بقر.
- 4000 لتر لبن.

يتم انتاج الحليب على نوعين، الكيس والعلبة، وكذلك بالنسبة للبن. كما أنه تم البدء في انتاج الزبدة والسمن. ومستقبلا تحضر المؤسسة مشروع انتاج الجبن لكن هذا المشروع تعترضه بعض العراقيل الادارية رغم وصول التجهيزات الخاصة بالإنتاج وتوفر الامكانيات والأرضية اللازمة لذلك.

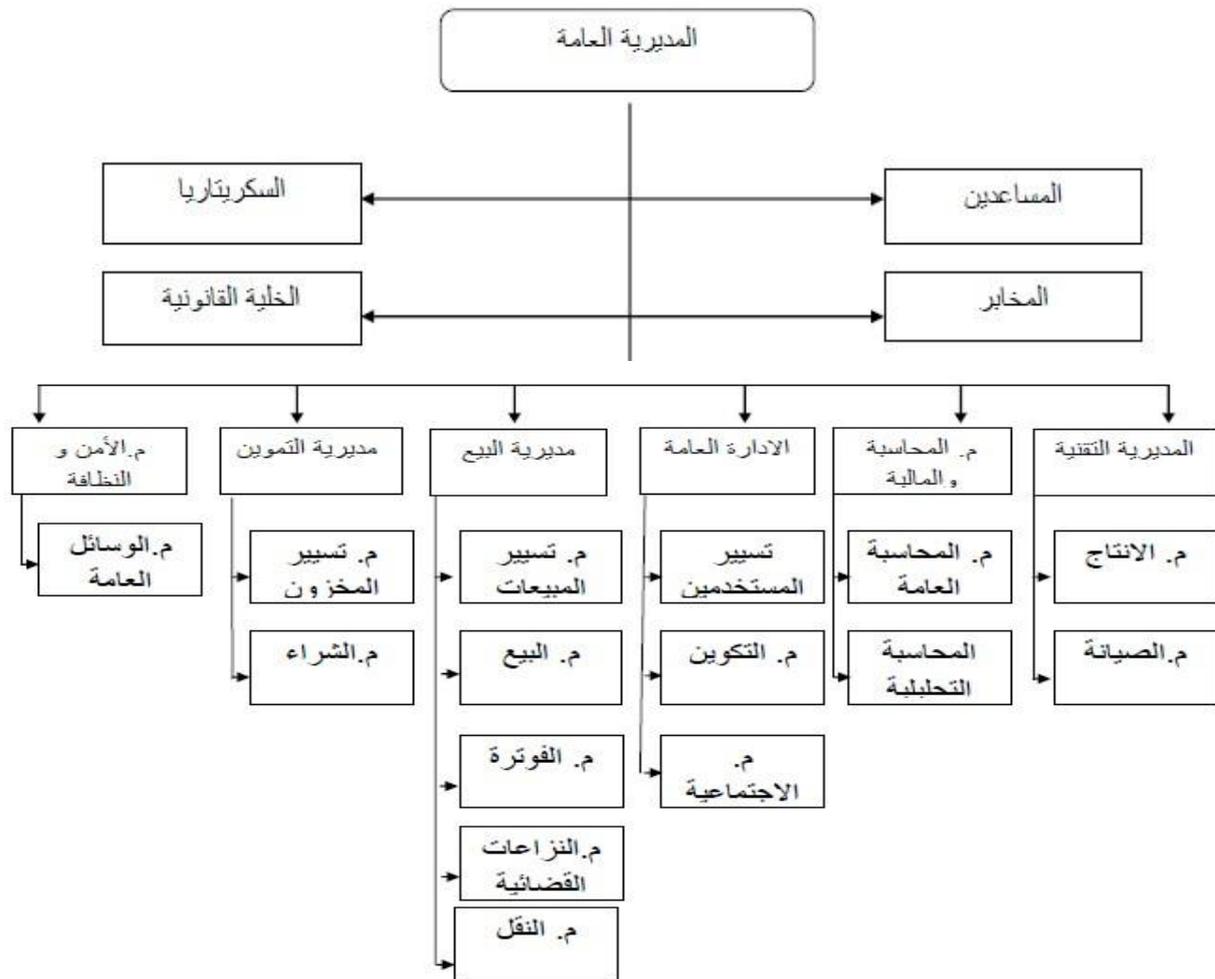
ملاحظة:

العمل في الورشات يتم على شكل نظام أفواج ويوجد فوجين كل فوج مكون من 17 عامل مقسم الى: 2 تقنيين، 15 منفذا ويكون العمل ل مدة 7 ساعات يوميا لكل فوج.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لمجمع الصناعي لإنتاج الحليب ملبنة المنبع سعيدة:

بالنسبة للهيكل التنظيمي للمؤسسة فهو يضم عدة مصالح لا يمكن الاستغناء عنها وهي مرتبة حسب الشرح التابع لها:

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المصدر: وثائق المؤسسة

شرح الهيكل التنظيمي للوحدة:

يتكون هذا الهيكل من 6 مديريات أو مصالح رئيسية تابعة لها مصالح ثانوية:

1-المديرية التقنية: وتضم هذه 4 مصالح ثانوية:

-مصلحة الإنتاج:

هذه المصلحة بدورها تضم ورشتين: ورشة التحضير، ورشة التعقيم.

-ورشة التحضير:

يتم في هذه المرحلة تخليط المادة الأولية * مسحوق الحليب * مع اضافة الماء وبعض المستلزمات الضرورية للحصول على الحليب، هذه المواد التي تستورد غالبا من الدول الإسكندنافية بالتحديد من النرويج
-ورشة التعقيم:

هذه المرحلة يتم تعقيم الحليب أو ما يعرف بعملية البسترة حتى يكون صالحا للاستهلاك البشري.

إضافة الى الورشتين السابقتين هناك غرفتين للتبريد تفصلان بينهما، الغرفة الأولى مخصصة لخرن مشتقات الحليب التي تحتاج الى برودة شديدة وهي منتجات ذات مدة صلاحية طويلة، أما الغرفة الثانية فدرجة البرودة فيها متوسطة ويتم فيها تخزين المنتجات التي تكون مدة فسادها سريعة جدا كالجبن مثلا، وتفكر المؤسسة في زيادة الانتاج بإضافة غرفة ثالثة من العمل لضمان الإنتاج على مدار الساعة.

-مصلحة الصيانة:

تقوم هذه المصلحة بصيانة وإصلاح آلات وتجهيزات مستعملة في الإنتاج، ولها علاقة أيضا مع مصلحة التموين والتوزيع عن طريق إصلاح وسائل النقل حيث تسهر هذه المصلحة على:

- ضمان المحافظة على وسائل الإنتاج.
- ضمان الصيانة والتشغيل المتواصل لكل التجهيزات المرتبطة والمشاركة في الإنتاج.
- تحقيق الأهداف المسطرة من برنامج الصيانة المعدة سابقا.
- إعداد وتنسيق ومراقبة الصيانة السنوية للوحدة.

وتضم مكتبا للدراسات وورشة لعملية الصيانة مجهزة بالوسائل اللازمة لذلك.

-المخبر:

يقوم باستقبال حليب المربين واجراء التحليلات للتأكد من مدى مطابقه للمعايير المطلوبة سواء تعلق الأمر بنسبة الماء أو درجة الحموضة وهذا عن طريق تحاليل فيزيوكيميائية ثم تحاليل بكتولوجية للتأكد من نقائه من أي أمراض ويقوم بتحليل المواد المستوردة من الوحدات الأخرى.

-مصلحة تجميع واستقبال الحليب:

دورها استقبال حليب المربين وتسييرهم إداريا حيث تعادل مساهمة المربين بالحليب الطبيعي 1 من الإنتاج الكلي ويتم تسييرهم وتنظيمهم بالتعاون مع للخير.

2-مديرية المحاسبة والمالية: تحتوي هذه الوظيفة على للصالح التالية:

-مصلحة المحاسبة العامة:

التي تعني بالضبط العمليات والحسابات المالية التجارية وفقا لأصول المحاسبة المتعارف عليها، وبناء على الوثائق التي يحتفظ بها لغرض الأثبات والتطهير ومن أهم مهامها:

- مراقبة ومتابعة الصندوق وتوجيه للمداخيل الى البنك.

- مراقبة خزينة المؤسسة.

- تبرير نفقات ومداخيل المؤسسة.

- إعداد قوائم الحسابات الختامية كالميزانية، جدول النتائج والتي تمكن من تحليل وضعية التسيير داخل المؤسسة.

- القيام بعملية الحرد، الترحيل الى دفتر الأستاذ وتسجيل العمليات يوميا.

-المحاسبة التحليلية:

التي تم الشروع في تطبيقها نظرا للنقائص الناتجة عن المحاسبة العامة، فبواسطة المحاسبة التحليلية يتم تصنيف التكاليف وتحليلها وحساب التكلفة النهائية بدقة.

3-الإدارة العامة:

وظيفتها الرئيسية هي تسيير المستخدمين وتنقسم الى المصالح الاتية:

-تسيير المستخدمين:

تهتم هذه المصلحة بشؤون المستخدمين والتأكد من صلاحية العاملين وتأهيلهم من كونهم في الأماكن المناسبة ومن كون شروط عملهم الحسنة والمشجعة على بذل الجهد وتكريس الطاقات من أجل العمال كما أنها تسهر على ضمان حقوق وواجبات العمل في إطار ما يعرف بعلاقات العمل.

-مصلحة التكوين:

دورها يتمثل في إطارات المؤسسة أو إطارات أخرى غير تابعة للمؤسسة * التكوين المهني المترشحين... الخ.

-المصلحة الاجتماعية:

تسهر هذه الاخيرة على حل كل مشاكل العمال الاجتماعية والمهنية، وتشرف على تلبية متطلبات العمل في ظروف أفضل، كما تقوم بالتأمين على كافة العمال داخل الوحدة.

4-مديرية البيع:

تنقسم هذه المديرية الى الأقسام التالية:

-مصلحة تسيير المبيعات:

يتلخص دورها في الاستقبال والبيع وتسيير هذه العمليات إداريا.

-مصلحة البيع:

تهتم ببيع منتج الحليب ومشتقاته وتسيير موزعي الحليب ومشتقاته سواء داخل الولاية أو خارجها.

-مصلحة الفوترة:

يتلخص دورها في إعداد الفواتير لكل المبيعات سواء تعلق الأمر بالحليب ومشتقاته.

-مصلحة النزاعات القضائية:

تهتم بكل النزاعات القضائية التي تخص الوحدة سواء تعلق الأمر بالموزعين أو العمال، فأحيانا يخل أحد الموزعين بالعقد الذي يربطه بالوحدة فهنا يأتي دور هذه المصلحة في متابعتها قضائيا.

-مصلحة النقل:

المهمة الأساسية لهذه المصلحة تتمثل في توفير وسائل النقل سواء نقل المواد الأولية أو المنتجات أو قطع الغيار.

5-مديرية التموين:

تقوم بتموين الوحدة بكل مستلزمات الإنتاج من غبرة الحليب، مادة دسمة، مواد التغليف الخ إذ تحصل على المادة الأولية الغبرة عن طريق المؤسسة الأم وهذا عبر مؤسسة أنشأت لغرض تموين الوحدات بالمواد الأولية، حيث ترسل الوحدة الكمية المطلوبة وتقوم تلك المؤسسة بشرائها والتفاوض مع الشركات الأجنبية مباشرة، أما فيما يخص مواد التغليف من نوع الكيس فإنها كانت تجلب من إسبانيا ثم انطلق انتاجها محليا بمركب المدية وهي ذات جودة متوسطة ولكنها تتحسن مع مرور الوقت، كما أنما تحصل على مادة التغليف من نوع علب من ألمانيا.

كان قرار بدء إنتاج العلب قد تم على مستوى المديرية الجهوية بوهران وهذا ضمن خطة وطنية تهدف إلى التخلص من الكيس التقليدي ولكن هذا المشروع لم يكتمل ولقد عادت المؤسسة بعد مدة إلى الطريقة الأولى نظرا لعدم رواج هذه الفكرة . واهتمت بهذا النوع من التغليف إلى ولايات أخرى وبالأخص وهران، وتتقسم هذه المديرية إلى مصلحتين:

-مصلحة تسيير المخزون:

تهتم بتسيير وإدارة المدخلات والمخرجات للمواد الأولية المختلفة: مواد التغليف، مواد التنظيف و قطع الغيار، وبالتالي فهذه المصلحة تتعامل مع كل أقسام الوحدة.

مصلحة الشراء:

تتكلف بكل ما يتعلق بشراء المواد الأولية وكل مستلزمات الإنتاج.

6-مصلحة الأمن والنظافة:

تقوم بمراقبة المعدات وأمن العمال كما أنما مسؤولة عن مراقبة دخول وخروج العمال والشاحنات وتقوم بحفظ الوحدة وتضم أيضا:

-مصلحة الوسائل العامة:

تسهر على توثيق كل مستخدمات المكتب ومستلزمات التنظيف.

المطلب الثالث: الوضعية الجبائية لمجمع الصناعي لإنتاج الحليب ملبنة المنبع سعيدة:

تخضع هذه المؤسسة للنظام الحقيقي في تحديد العبء الضريبي، أما جبائيا فهي تخضع لجميع الالتزامات الجبائية والنظام الضريبي المتعلق بالأشخاص المعنويين، وتتمثل في:

1- الضريبة على أرباح الشركات : تخضع المؤسسة للضريبة على أرباح الشركات BS إبناء على المواد 135 و 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بنسبة 19% من النتيجة العادية ويتم دفعها على شكل أقساط تدفع في شكل تسبيقات وتتمثل الآجال القانونية لإيداع التصريحات الجبائية كالتالي :

- القسط الأول: 30% من N/03/20 – N/04/20

- القسط الثاني : 30% من N/05/20 – N/06/20

- القسط الثالث: 30% من N/10/20 – N/11/20

بالإضافة الى إيداع التصريح الأخير لضريبة على أرباح الشركات قبل 30 أبريل من كل سنة لدى مفتشية الضرائب.

2- الرسم على النشاط المهني : وتخضع أيضا للرسم على النشاط المهني TAP حسب حجم المعاملات بناء على المواد 217 و 219 و 357 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بنسبة 2% على رقم الأعمال.

3- الرسم على القيمة المضافة : تخضع نشاط مؤسسة للرسم على القيمة المضافة TVA المادة 23 من قانون الرسم على رقم الأعمال بنسبة 19% من رقم الأعمال.

4- الضريبة على الدخل الإجمالي: تخضع المؤسسة للضريبة على الدخل الإجمالي IRG حسب جدول الشرائح.

المبحث الثاني: دراسة الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة وتأثيراتها الضريبية

لمعرفة التأثيرات الضريبية المختلفة على المؤسسة محل الدراسة لابد من عرض الميزانيات المالية خلال الفترة المدروسة، وكذا اسقاط ما تم تناوله في الفصل الأول من الدراسة النظرية على الدراسة التطبيقية لتحديد أثر الحوافز الجبائية المقدمة للمؤسسة وانعكاسها على سياستها الاستثمارية.

المطلب الأول: الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة

تستفيد المؤسسات أو الأشخاص الذين يباشرون مشاريع استثمارية من إعفاء مؤقت أو دائم جزئي أو كلي من دفع الضرائب على الأرباح أو غيرها، ومن بين الحوافز الجبائية التي منحت للمؤسسة نذكر ما يلي:

مزايا الاستغلال:¹

بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 13 أغسطس 2001، المعدل والمتمم، يحدد موضوع هذا المقرر مزايا الاستغلال الممنوحة، أجالها وكيفيات تطبيقها.

زيادة على الحوافز الجبائية وشبه الجبائية المنصوص عليها في القانون العام وطبقا للأمر السابق الذكر، لاسيما المادة 7 الفقرة 2، يستفيد المشروع الاستثماري (نوع الاستثمار توسيع) بعنوان الاستغلال من المزايا الأتية:

-الإعفاء من الرسم على أرباح الشركات.

-الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

*حيث تحدد النسبة المطبقة للإعفاءات ب 26 %

وتم تحديد مدة مزايا الاستغلال ب 10 سنوات. (وفقا لمقرر من مزايا الاستغلال رقم 2011/99/0137/E/0 المؤرخ 04 جوان 2015).

¹ انظر الملحق رقم (01)

المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة خلال الفترة (2015-2019)

في هذا المطلب تم التطرق إلى دراسة الميزانيات المالية وحسابات النتائج للمؤسسة خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019، التي تعتبر ذات أهمية في تحليل أهم المتغيرات والتطورات التي طرأت على المؤسسة خلال هذه الفترة، لاسيما الجانب المالي وتكاليف المؤسسة، نظرا لأهميتها في تنشيط الاستثمار داخل المؤسسة.

أولا: أصول المؤسسة

الجدول رقم (01): يوضح أصول المؤسسة لسنة (2015-2016-2017)

2017	2016	2015	البيان
			أصول غير جارية
65350,00	914500,00	144350,00	التثبيتات معنوية
			تثبيتات عينية
158186530,00	158186530,00	158186530,00	أراضي
156355797,80	132215549,71	122433016,80	مباني
118629244,08	96119795,60	83504659,64	تثبيتات عينية أخرى
267600,00	273000,00	23515778,59	تثبيتات جاري انجازها
			تثبيتات المالية
200000,00	200000,00	/	مساهمات
1306500,00	1492500,00	1667500,00	السندات وحسابات الأخرى المثبتة
23107569,91	29912978,45	21119994,32	الأصول الضريبية المؤجلة
458118591,79	418491803,76	410571829,35	مج الاصول غير جارية
			أصول جارية
81510590,16	78986300,80	54219843,02	مخزونات قيد التنفيذ
		
5885493,26	49566869,00	49616417,55	الزيائن
71477377,99	40076717,58	57136942,15	المدينون الآخرون
19418166,01	20626302,02	40544345,86	الضرائب وما شابهها
		
35506000,00	35506000,00	35506000,00	استثمارات وأصول مالية أخرى
296082547,11	244973820,81	216641443,14	الخزينة

الفصل الثاني: دراسة حالة المجمع الصناعي لإنتاج الحليب ملبنة المنبع سعيدة

50988174,53	469736010,21	453664991,72	مج الأصول الجارية
967988766,32	888227813,97	864236821,07	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (02): يوضح أصول المؤسسة لسنة (2018-2019)

2019	2018	البيان
		<u>أصول غير جارية</u>
72400,00	39250,00	التثبيات معنوية
		تثبيات عينية
158186530,00	158186530,00	أراضي
151871323,40	154167557,27	مباني
287093114,91	313249744,85	تثبيات عينية أخرى
/	/	تثبيات جاري انجازها
		<u>تثبيات المالية</u>
200000,00	200000,00	مساهمات
887500,00	965500,00	السندات والحسابات
		الأخرى المثبة
23643251,65	24071859,16	الأصول الضريبية
		المؤجلة
621954119,96	65880441,28	مج الاصول غير جارية
		<u>أصول جارية</u>
80148175,24	100971885,89	مخزونات قيد التنفيذ
15162549,06	7261230,43	الزبائن
59669474,97	55669474,03	المدينون الآخرون
17363903,33	22233919,25	الضرائب وما شابهها
50000000,00	35506000,00	استثمارات وأصول مالية
		أخرى
302014555,16	183981991,09	الخزينة

524358657,76	405741300,69	مج الأصول الجارية
1146312777,72	1056621741,97	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

أصول غير جارية للسنة الحالية _ أصول جارية للسنة السابقة

نسبة الزيادة في الأصول الغير الجارية =

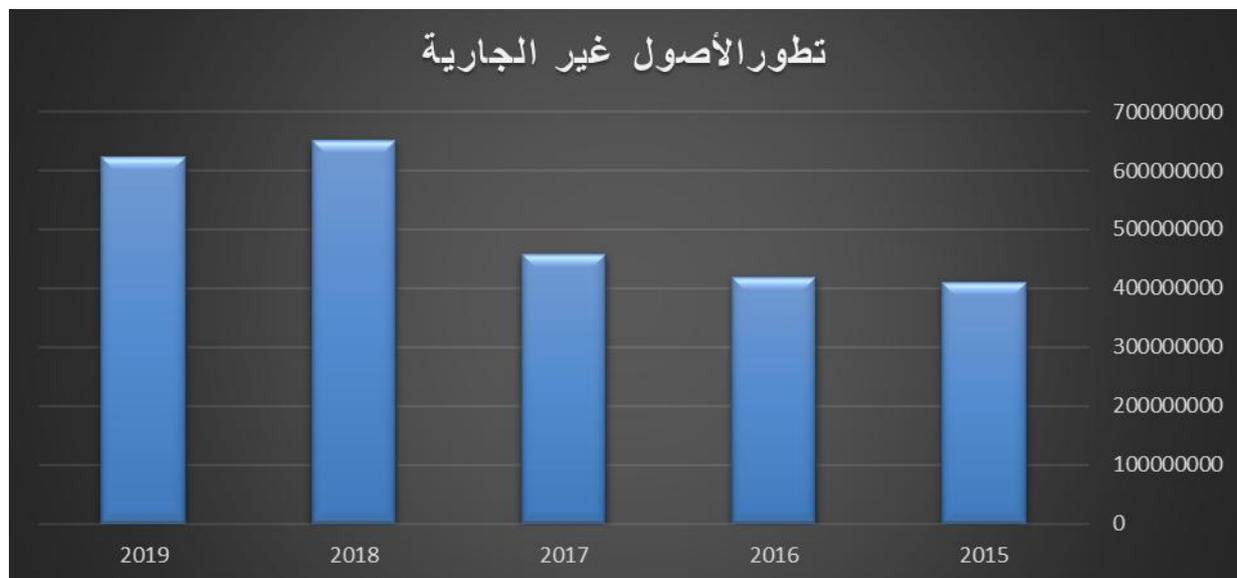
المجموع العام لأصول السنة الحالية _ المجموع العام لأصول السنة السابقة

الجدول رقم (03): يوضح نسبة زيادة الأصول الغير جارية للفترة (2015-2019)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة زيادة الأصول الغير جارية	%0.54	%0.33	%0.49	%0.57	%-0.32

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

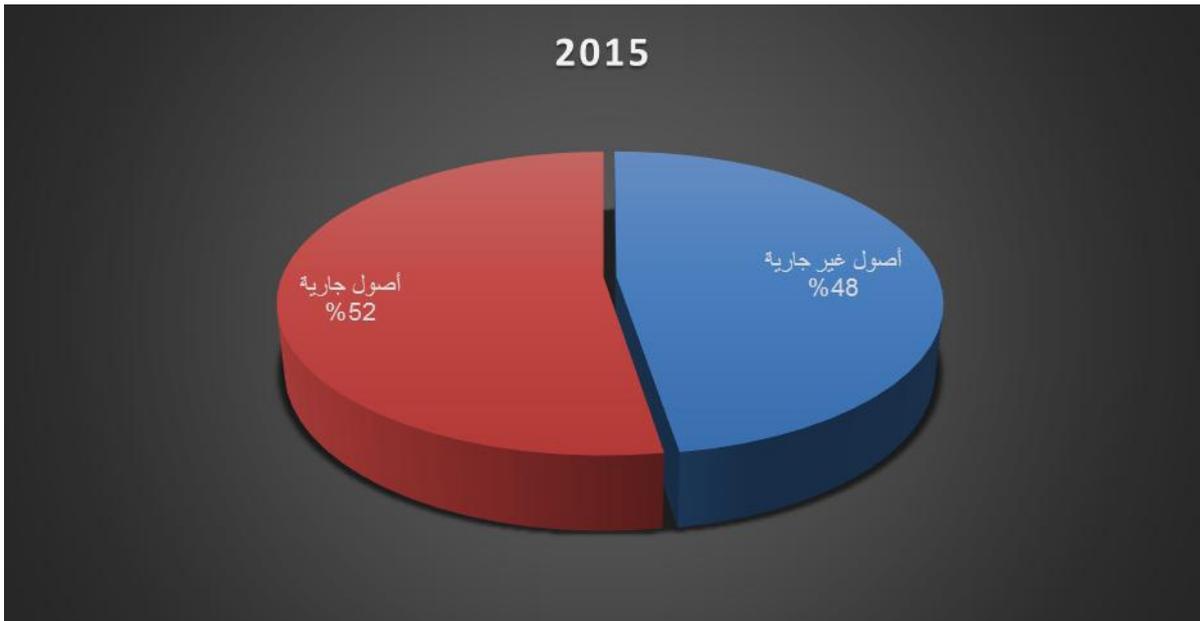
الشكل رقم (06): تطور الأصول الغير الجارية للفترة (2015-2019)



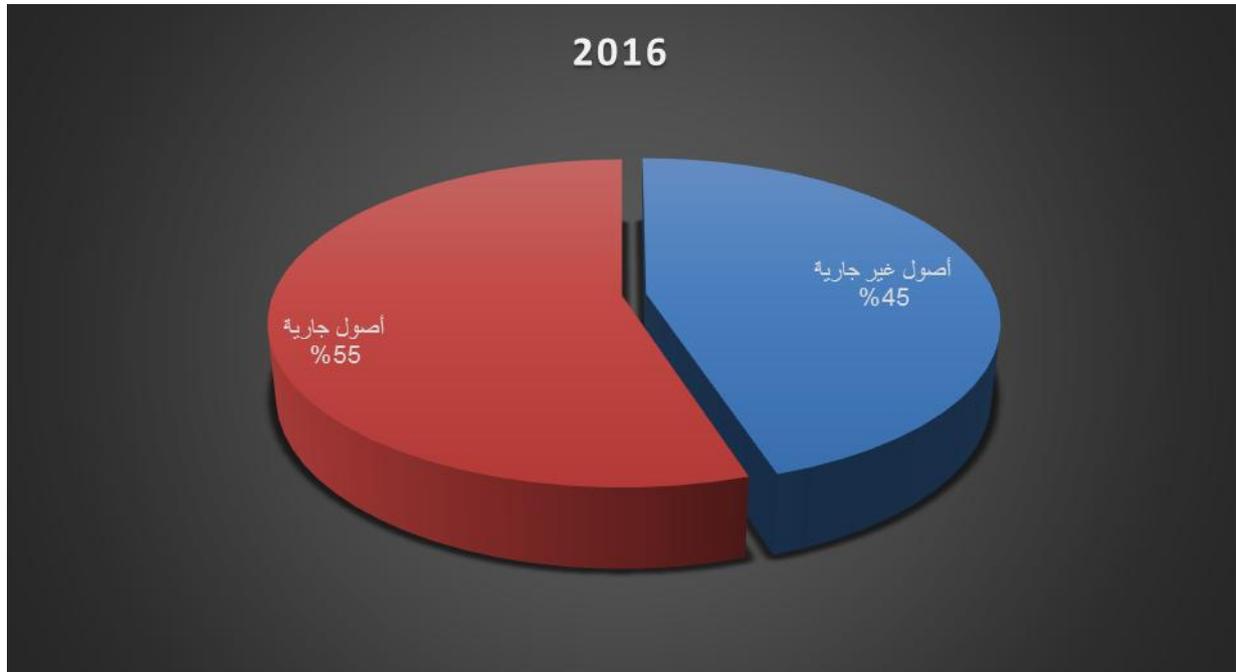
يتضح من الجدول والتمثيل البياني أعلاه أن هناك زيادة معتبرة في مجموع الأصول، حيث وصلت نسبة الزيادة في 2015 إلى 54 %، أما في سنة 2016 بلغت الزيادة نسبة 33 %، ما في سنة 2017 بلغت الزيادة نسبة 49 %، ما في سنة 2018 بلغت الزيادة نسبة 57 %، ما في سنة 2019 كان هناك انخفاض بنسبة 32- % وكان سبب هذا الانخفاض هو تنازل المؤسسة عن بعض معدات النقل حسب المعلومات التي تحصلنا عليها من طرف المؤسسة، ويرجع هذا الارتفاع لمجموع الأصول إلى الزيادة المعتبرة في الاستثمارات الى المزايا الجبائية التي قدمتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للمؤسسة، وهو ما سيتم عرضها بيانياً في الأشكال التالية:

التمثيل البياني لميزانيات المالية للمؤسسة، جانب الأصول للفترة الممتدة ما بين 2015-2019:

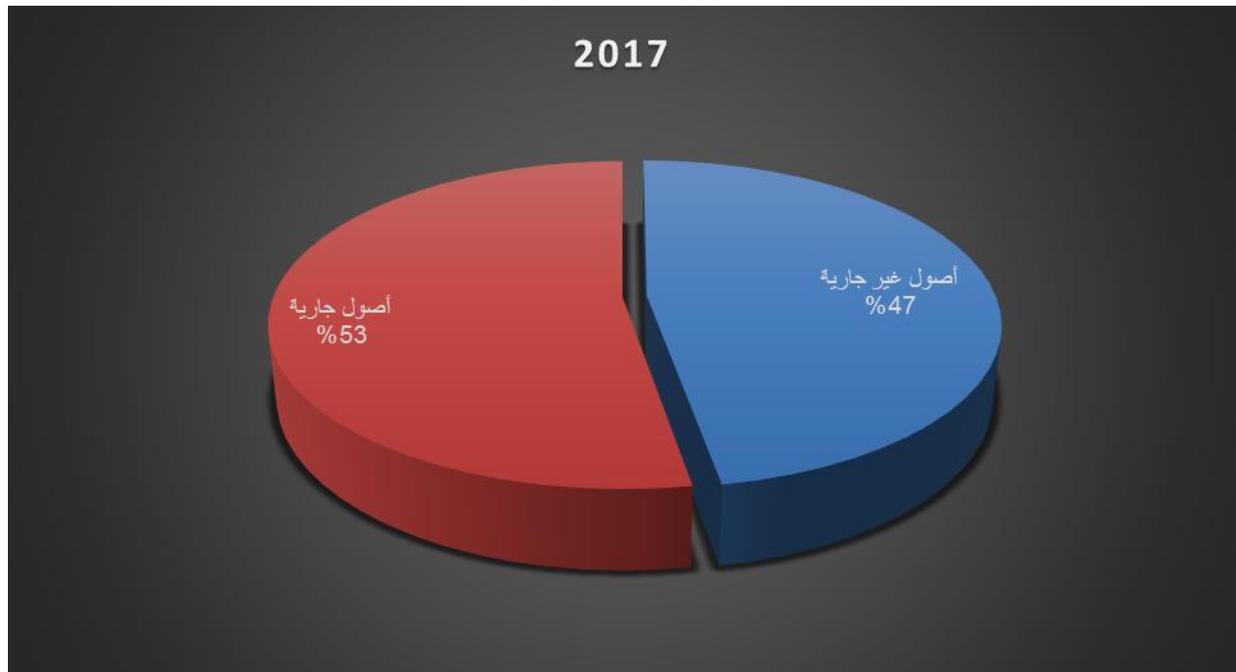
الشكل رقم (07): أصول المؤسسة لسنة 2015



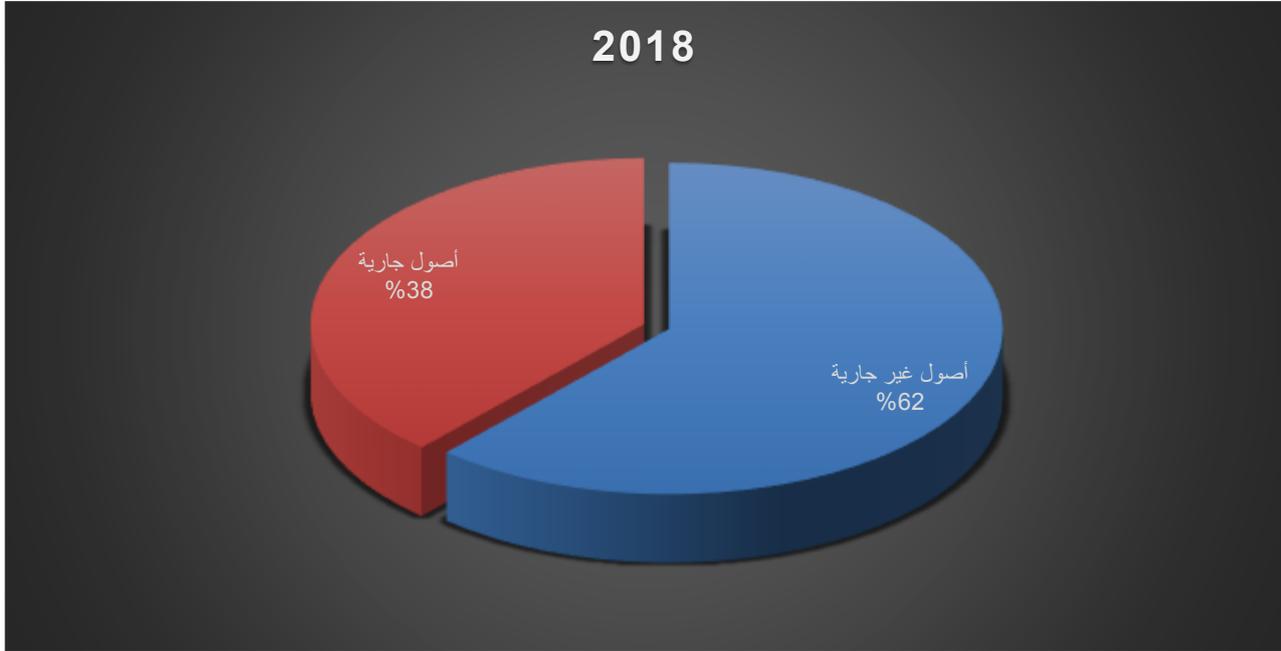
الشكل رقم (08): أصول المؤسسة لسنة 2016



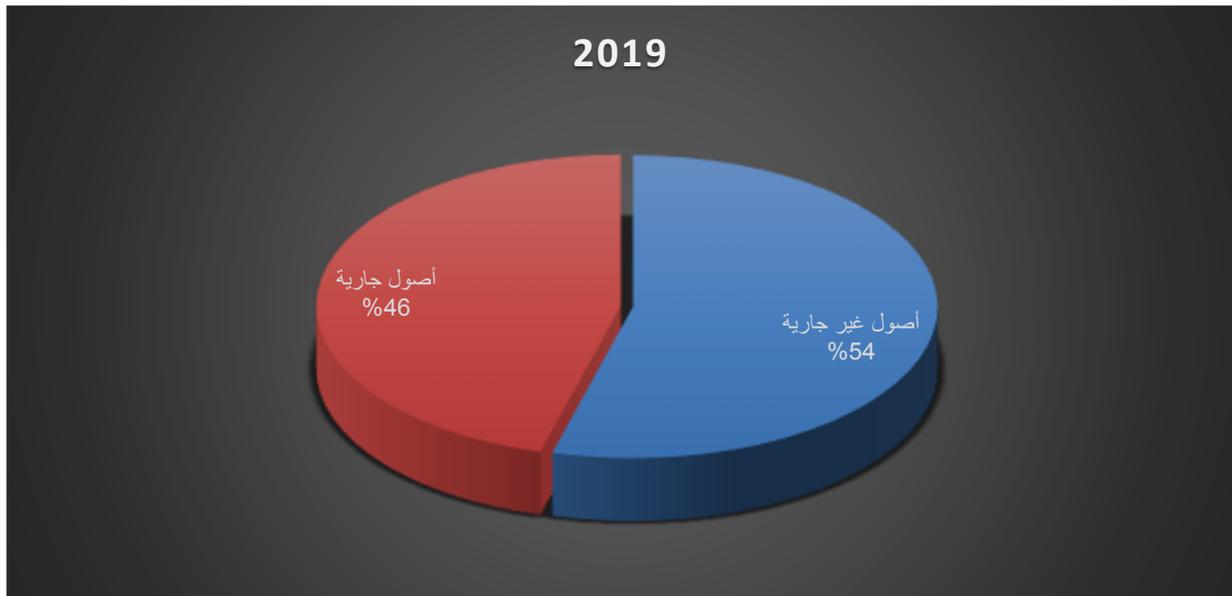
الشكل رقم (09): أصول المؤسسة لسنة 2017



الشكل رقم (10): أصول المؤسسة لسنة 2018



الشكل رقم (11): أصول المؤسسة لسنة 2019



الفصل الثاني: دراسة حالة المجمع الصناعي لإنتاج الحليب ملبنة المنبع سعيدة

من خلال التمثيل البياني لأصول المؤسسة خلال الفترة الممتدة من (2015-2019) تتضح زيادة في الأصول الغير الجارية واحتلالها لحصة كبيرة من مجموع الميزانية خاصة سنة 2018 وهذا ما يدل على توسع استثمارات المؤسسة أما النقص الحاصل سنة 2019 في الأصول الغير الجارية كان سببه التنازل عن بعض معدات النقل حسب المعلومات المتحصل عليها من طرف المؤسسة.

ثانياً: الخصوم:

الجدول رقم (04): يوضح خصوم المؤسسة لسنة (2015-2016-2017)

البيان	2015	2016	2017
رؤس الأموال الخاصة			
رأسمال المصدر	197380000,00	197380000,00	197380000,00
علاوات واحتياطات	152049502,37	216429612,13	282714919,51
النتيجة الصافية	74380109,76	84602533,71	104175813,25
الترحيل من جديد	9763206,34	-2977226,33	-329330,05
مج رؤوس الأموال الخاصة	433572818,47	495434919,51	583941402,71
الخصوم الغير جارية			
قروض وديون مالية	/	/	/
ضرائب	6388581,52	786647,52	/
منتجات معاينة مسبقا	46234808,88	33520787,22	34283647,31
مج الخصوم الغير جارية	52623390,40	41381434,74	34283647,31
الخصوم الجارية			
الموردون	135051621,58	118780777,63	104502658,04
ضرائب	17777893,63	6362125,76	10313394,17
دائنون آخرون	225211096,99	226268556,33	234957664,09
مج الخصوم الجارية	378040612,20	351411459,72	3497763716,30
المجموع العام للخصوم	864236821,07	888227813,97	967998766,32

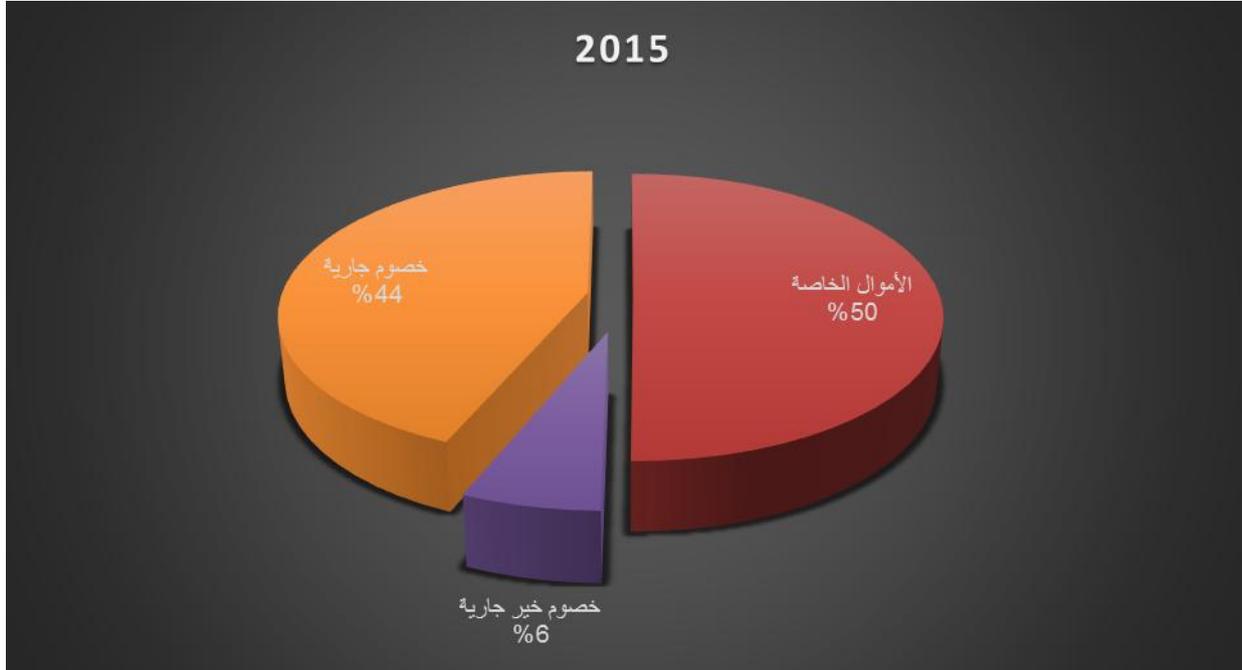
الجدول رقم (05): يوضح خصوم المؤسسة لسنة (2018-2019)

البيان	2018	2019
رؤس الأموال الخاصة		
رأسمال المصدر	396410000,00	396410000,00
علاوات واحتياطيات	371161402,71	474189326,01
النتيجة الصافية	118552923,30	114332762,66
الترحيل من جديد	/	/
مج رؤوس الأموال الخاصة	886124326,01	984932088,67
الخصوم الغير جارية		
قروض وديون مالية	/	2696400,00
ضرائب	/	/
منتجات معاينة مسبقا	33316993,37	36255546,62
مج الخصوم الغير جارية	33316993,37	38951946,62
الخصوم الجارية		
الموردون	85101307,55	82477010,64
ضرائب	10774634,13	2991677,38
دائنون آخرون	41304480,91	36960054,41
مج الخصوم الجارية	137180422,59	122428742,43
المجموع العام للخصوم	1056621741,97	1146312777,72

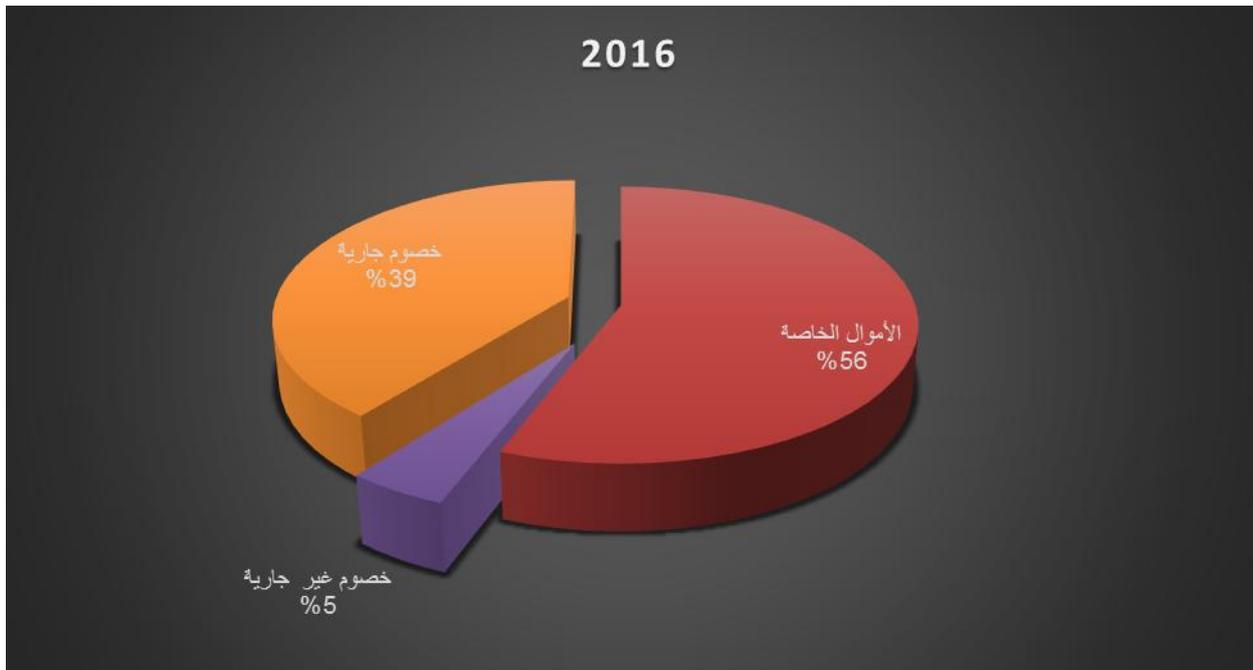
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التمثيل البياني للميزانيات المالية للمؤسسة، جانب الخصوم للفترة الممتدة ما بين 2015-2019

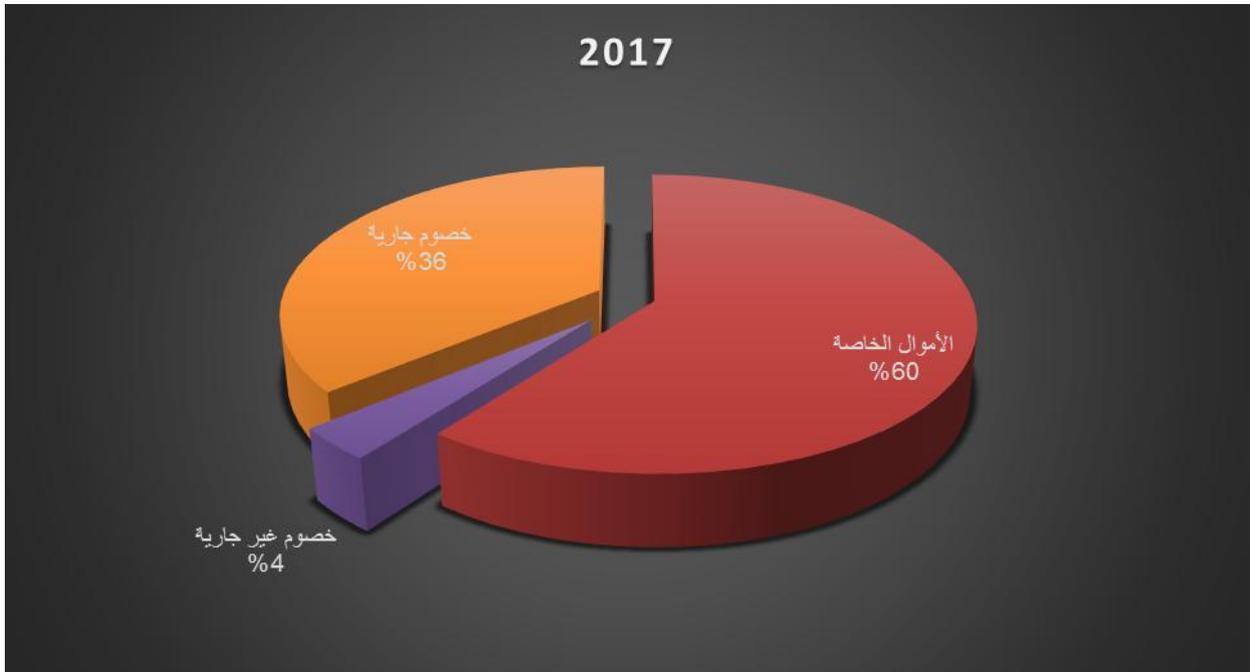
الشكل رقم (12): خصوم المؤسسة لسنة 2015



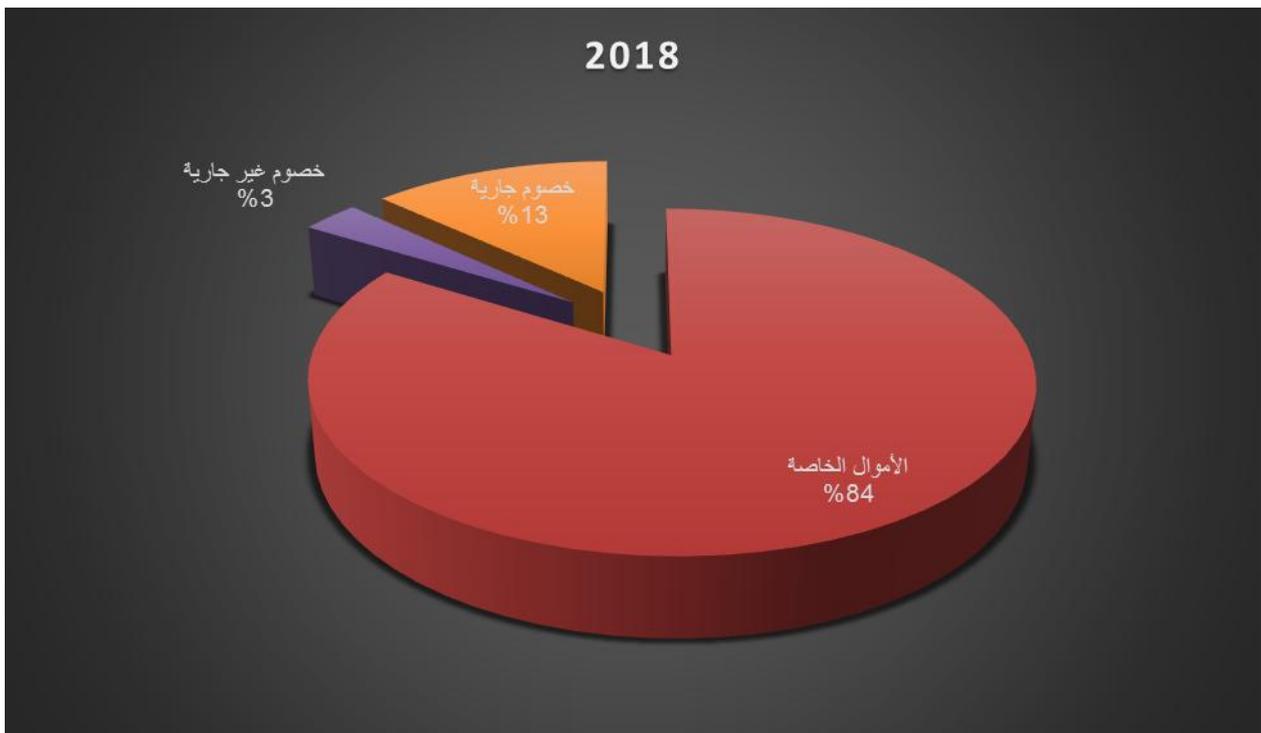
الشكل رقم (13): خصوم المؤسسة لسنة 2016



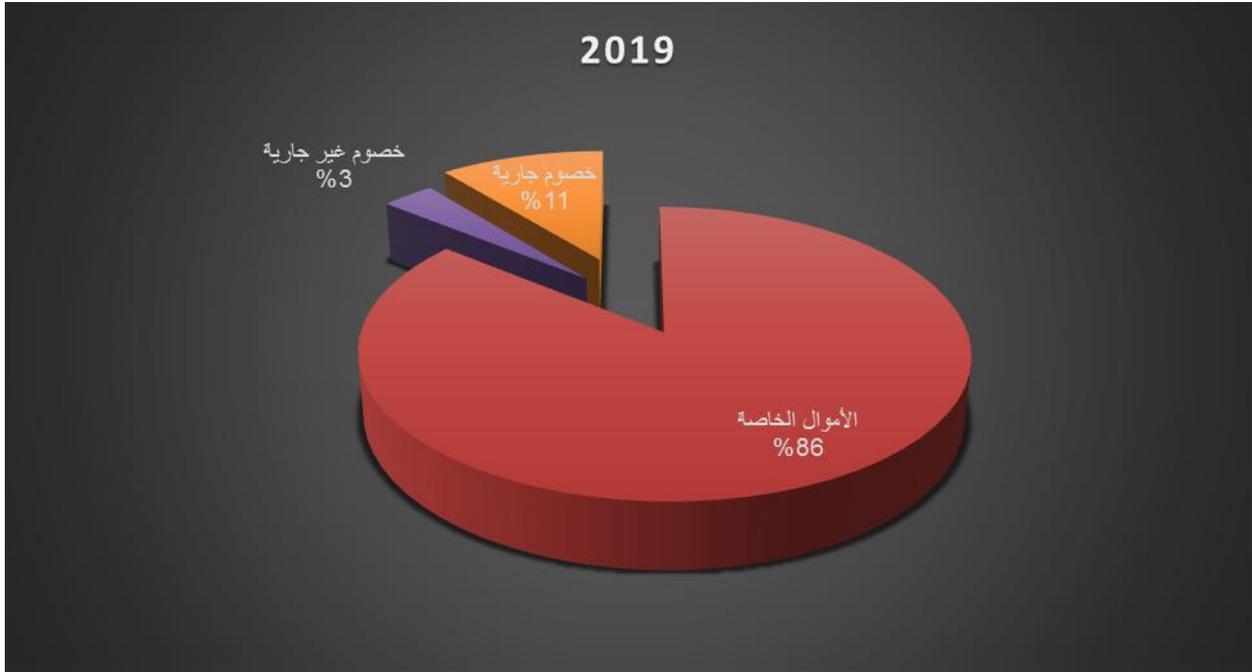
الشكل رقم (14): خصوم المؤسسة لسنة 2017



الشكل رقم (15): خصوم المؤسسة لسنة 2018



الشكل رقم (16): خصوم المؤسسة لسنة 2019



نلاحظ من التمثيل البياني للخصوم خلال الفترة الممتدة بين (2015-2019) زيادة معتبرة للأموال الخاصة وهذا راجع للزيادة الحاصلة في النتيجة بسبب تحصل المؤسسة على تخفيض ضريبي بمقدار 26%، والتي يقابلها نقص في الخصوم الجارية وهذا ما يدل على أن المؤسسة تعتمد في تمويلها لاستثماراتها على مصادرها الداخلية (التمويل الذاتي) يزداد كل سنة بينما ينقص اعتمادها في تمويل استثماراتها على الخصوم الجارية مما يخفض نسبة التبعية للأطراف الخارجية وهو مؤشر إيجابي.

ثالثاً: عرض جدول حسابات النتائج للفترة الممتدة من 2015-2019

يمكن إظهار حجم الضرائب التي تتحملها المؤسسة خلال الفترة 2015-2019 ورقم مبيعاتها وحجم نشاطها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): يوضح حساب النتائج لسنة (2015-2016-2017)

2017	2016	2015	البيان
1277706692,76	1205634970,88	1192758135,10	الإنتاج المباع
6375352,01	8782178,64	14025750,71	تغيرات في المخزونات
9200340,50	5231036,00	1488452,57	ومنتجات
28034567,00	42690680,00	42456890,00	الإنتاج المثبت
			إعانات الاستغلال
1321316952,27	1262338685,52	1250729228,38	إنتاج السنة المالية
-1029379986,26	-1000200164,67	-980936214,49	المشتريات المستهلكة
-28653643,46	-22936339,79	-17224363,73	الخدمات الخارجية
-1058033629,72	-1023136504,46	-998160578,22	استهلاك السنة المالية
263283322,55	239202361,06	252568650,16	القيمة المضافة للاستغلال
-105423175,37	-102844678,88	-119581313,30	مصاريف المستخدمين
-1946164,28	-1676555,83	-1650260,42	الضرائب والرسوم
155913982,90	134681126,35	131337076,44	إجمالي فائض الاستغلال
16461524,83	9318296,01	9300414,86	المنتجات العملية
-8756163,52	-11583529,76	-16387246,96	الأخرى الأعباء العملية
-63299023,29	-59370954,13	-51139408,73	الأخرى
1213501,57	11004609,44	12226593,61	الإهلاكات وخسائر القيمة
			استرجاعات خسائر القيمة
			والمؤونات
112454822,49	84049547,91	853337429,22	النتيجة العملية
1959208,02	1400000,00	1260000,00	المنتجات المالية
/	/	/	الأعباء المالية
1959208,02	1400000,00	1260000,00	النتيجة المالية
114414030,51	85449547,91	86597429,22	النتيجة العادية قبل الضريبة
-11293456,24	-8168997,99	-12516021,49	الضرائب واجبة الدفع
1055238,98	7321983,79	298702,03	الضرائب المؤجلة
1351872186,69	1284061770,97	1273516236,85	مح منتجات أنشطة العادية
-1247696373,44	-1199459237,26	-1199136127,09	مح أعباء أنشطة العادية

الفصل الثاني: دراسة حالة المجمع الصناعي لإنتاج الحليب ملبنة المنبع سعيدة

104175813,25	84602533,71	74380109,76	النتيجة الصافية
--------------	-------------	-------------	-----------------

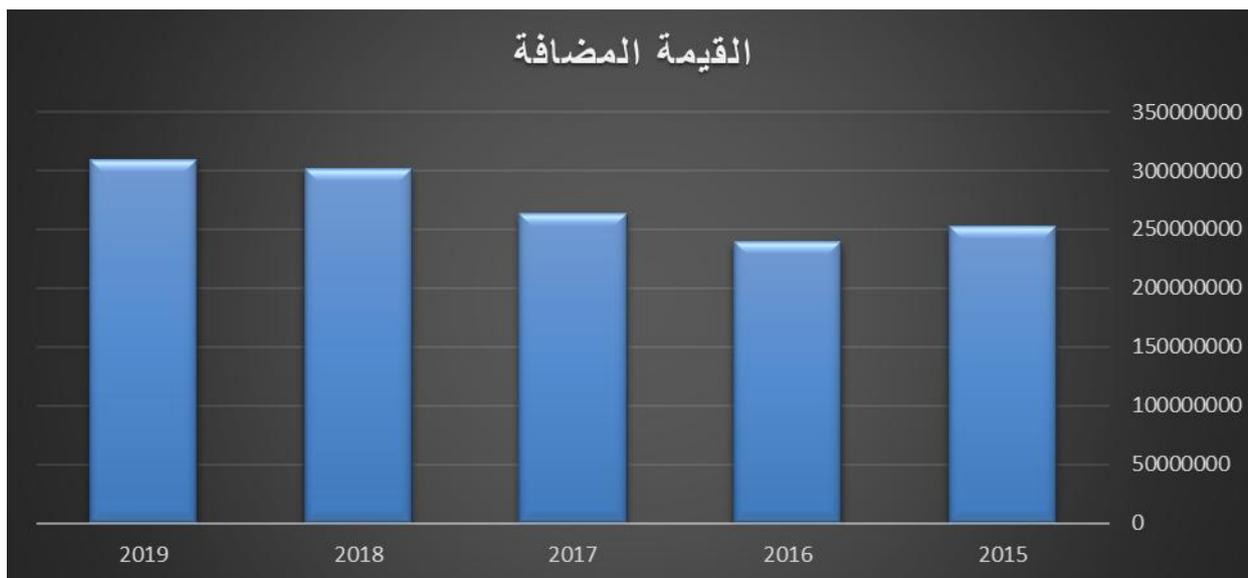
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة
الجدول رقم (07): يوضح حساب النتائج لسنة (2018-2019)

2019	2018	البيان
1501711958,32	1387269981,47	الانتاج المباع
2314444,42	17326543,33	تغيرات في المخزونات ومنتجات
/	4975197,28	الانتاج المثبت
40530505,00	45640681,00	اعانات الاستغلال
1544556907,74	1455212403,08	انتاج السنة المالية
-1215002476,44	-1133041921,55	المشتريات المستهلكة
-20009236,48	-20712315,07	الخدمات الخارجية
-1235011712,92	-1153754236,62	استهلاك السنة المالية
309545194,82	301458166,46	القيمة المضافة للاستغلال
-111494321,41	-101818816,12	مصاريف المستخدمين
-1154659,12	-1627131,71	الضرائب والرسوم
196896214,29	198012218,63	اجمالي فائض الاستغلال
6631397,67	3892023,24	المنتجات العملياتية الاخرى
-11750829,32	-9553907,92	الاعباء العملياتية الاخرى
-77320895,26	-64960902,01	الاهتلاكات وخسائر القيمة
2152139,55	2033781,72	استرجاعات خسائر القيمة والمؤونات
116608326,93	129423213,66	النتيجة العملياتية
1400000,00	1743752,27	المنتجات المالية
/	-898800,00	الاعباء المالية
1400000,00	844952,27	النتيجة المالية
118008326,93	130268165,93	النتيجة العادية قبل الضريبة
-3246956,76	-12679531,88	الضرائب واجبة الدفع
428607,51	964289,25	الضرائب المؤجلة
1554740744,96	1462881960,31	مج منتجات أنشطة العادية

1440407982,30	1344329037,01	مج أعباء أنشطة العادية
114332762,66	118552923	النتيجة الصافية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

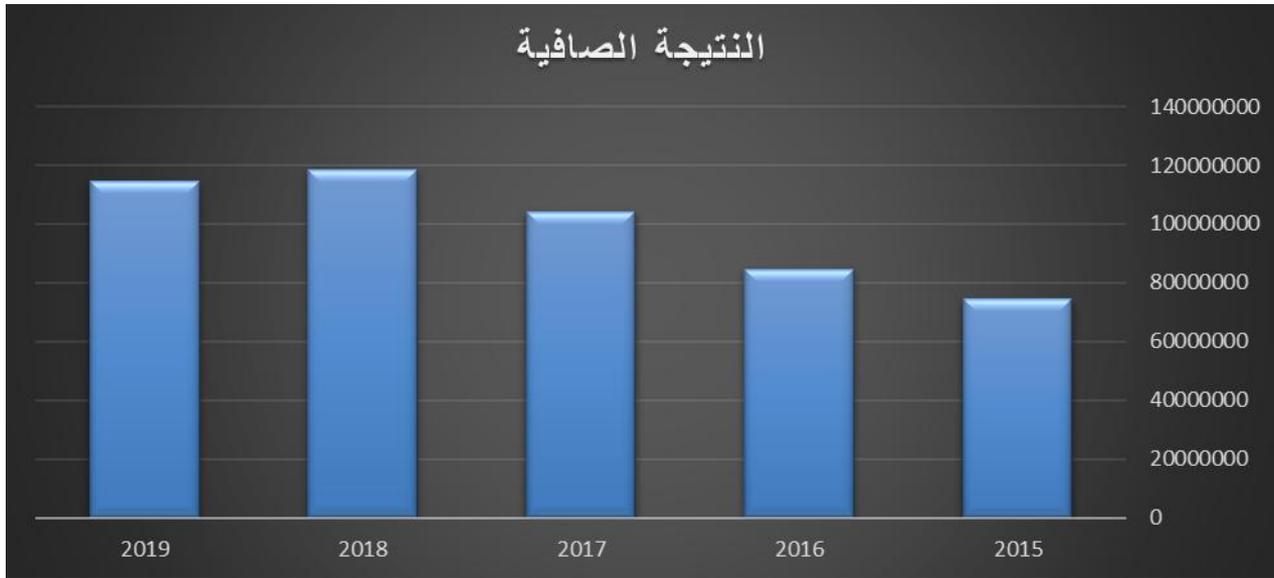
الشكل رقم (17): القيمة المضافة للفترة (2015-2019)



الشكل رقم (18): رقم الأعمال للفترة (2015-2019)



الشكل رقم (19): النتيجة الصافية للفترة (2015-2019)



يتضح من جدول حسابات النتائج للمؤسسة والتمثيل البياني أن القيمة المضافة للاستغلال سجلت ارتفاعا مستمرا خلال هذه السنوات، ويرجع هذا الارتفاع إلى قيم إنتاج السنة المالية، مما يعني أن المؤسسة في نشاط كبير ومتزايد.

ومن جهة أخرى فقد حققت المؤسسة ربحا معتبرا ويتجلى ذلك في التزايد المستمر لحجم النتيجة الصافية المحققة، وشهد هذا الربح ارتفاعا كبيرا ومستمرا خلال الفترة الممتدة بين 2015-2018، ويرجع هذا التحسن إلى ارتفاع رقم الأعمال من جهة، وإلى الحوافز الجبائية الممنوحة للمؤسسة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من جهة أخرى. ويجدر الإشارة أن المؤسسة مستفيدة من تخفيض ضريبي من دفع الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني بنسبة 26%، مما يفسر انخفاض العبء الضريبي. ومن خلال هذه الوفرة الضريبية والسيولة المالية المريحة فالمؤسسة تستغلها في التوسع في استثماراتها، ويظهر ذلك في زيادة أصولها، أما النقص في سنة 2019 كان سببه ارتفاع حجم المصاريف كما هو مبين في حساب النتائج لنفس السنة.

المبحث الثاني: التأثير الضريبي على أهم العناصر المحفزة على الاستثمار في المؤسسة
المطلب الأول: التأثير الضريبي على التوازن المالي

أولاً: رأس المال العامل: يعتبر رأس المال العامل مؤشر أساسي لتقييم التوازن المالي داخل المؤسسة، وبحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{الأموال الدائمة} = \text{الأموال الخاصة} + \text{الخصوم غير الجارية}$$

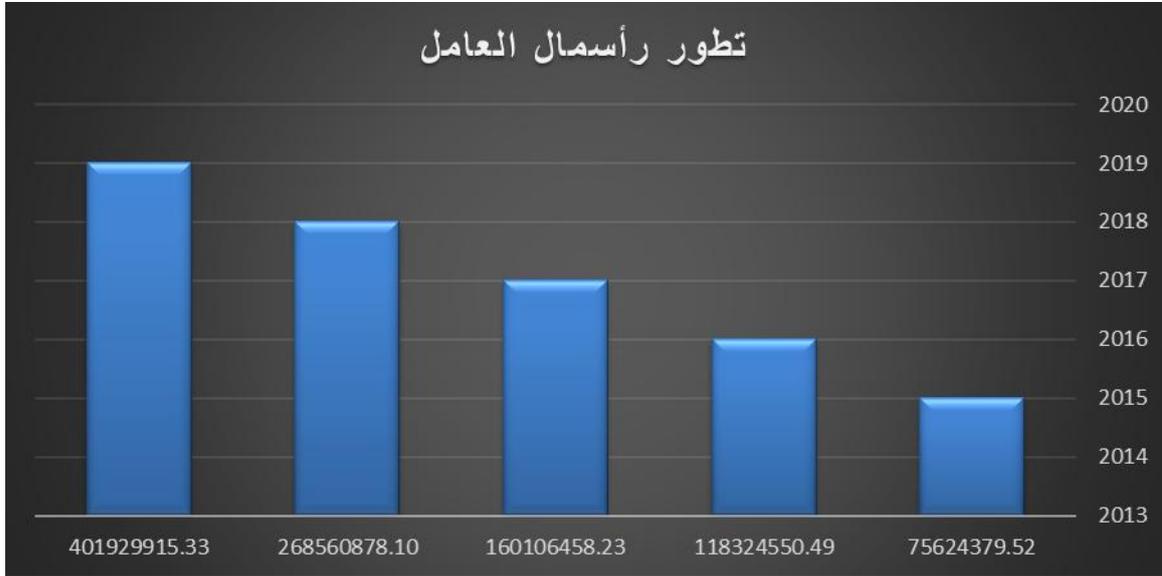
$$\text{الأصول الثابتة} = \text{الأصول الغير الجارية}$$

الجدول رقم (08): يوضح كيفية حساب رأس المال العامل للفترة (2015-2019)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
الموارد الثابتة	486196208.87	536816354.25	618225050.02	919441319.38	1023884035.29
الاستخدامات الثابتة	410571829.35	418491803.76	458118591.79	650880441.28	621954119.96
رأس المال العامل	75624379.52	118324550.49	160106458.23	268560878.10	401929915.33

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الشكل رقم (20): رأس المال العامل للفترة (2015-2019)



يتضح لنا من خلال الجدول والتمثيل البياني أن رأس المال العامل موجب وفي تزايد خلال الفترة الممتدة بين (2015-2019) يدل على أن المؤسسة أصبحت متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة الأجل باستخدام مواردها طويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية وهذا يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة ويدل على سلامة المركز المالي على المدى البعيد.

ثانياً: احتياجات رأس المال العامل: وهو يمثل احتياج المؤسسة لرأس مال العامل في كل لحظة من مدار دورة الاستغلال.

احتياجات رأس المال العامل = استخدامات الاستغلال-موارد الاستغلال
بجيث:

-استخدامات الاستغلال = أصول متداولة للاستغلال + أصول متداولة خارج الاستغلال

-موارد الاستغلال = خصوم متداولة للاستغلال + خصوم متداولة خارج الاستغلال

الجدول رقم (09): يوضح كيفية حساب احتياجات رأس المال العامل للفترة (2015-2019)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
أصول متداولة للاستغلال + أصول متداولة خارج الاستغلال	237023548.58	224762189.40	213797627.42	221759309.60	222344102.60
خصوم متداولة للاستغلال + خصوم متداولة خارج الاستغلال	378040612.20	351411459.72	349773716.30	137180422.59	122428742.43
احتياجات رأسمال العامل	-141017063.62	-126649270.32	-135976088.88	84578887.01	99915360.15

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن احتياجات رأس المال العامل أخذت قيما سالبة خلال الفترة الممتدة ما بين (2015-2017) نظرا لأن موارد الدورة تفوق احتياجات دورة الاستغلال، وهذا يدل على أنها كافية لتغطية احتياجات دورة الاستغلال، ويفسر بأن الموارد الدورية (الخصوم الجارية) أصبحت لا تمول الاحتياجات الدورية (الأصول الجارية) المتعلقة بدورة الاستغلال فقط، بل هناك فائض في التمويل وهذا شيء إيجابي بالنسبة إلى المؤسسة.

ونلاحظ أيضا من خلال الجدول ان احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال سنوات (2018-2019) وهذا يفسر ان احتياجات التمويل المؤسسة أكبر من مواردها، وهذا يعني انها سوف تعتمد على الموارد المالية طويلة المدى لتمويل احتياجاتها.

ثالثا: الخزينة: تعبر الخزينة عن القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة، وتحسب بالعلاقة التالية:

الخبزينة = رأس المال العامل-احتياجات رأس المال العامل.

الجدول رقم (10): يوضح كيفية حساب الخزينة للفترة (2015-2019)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
رأس المال العامل	75624379.52	118324550.49	160106458.23	268560878.10	401929915.33
احتياجات رأسمال العامل	-141017063.62	-126649270.32	-135976088.88	84578887.01	99915360.15
رصيد الخزينة	216641443.14	244936820.81	296082547.11	183981991.09	302014555.16

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول يتبين أن المؤسسة سجلت أرصدة موجبة للقيم للخزينة خلال الفترة ما بين 2019-2015 وهذا راجع لأن احتياجات رأس المال العامل أقل من رأس المال العامل، وهذا يعكس وجود سيولة مالية تتمتع بها المؤسسة مما يتضح أن المؤسسة تقوم بتجميد قسط أو جزء من أموالها لتغطية احتياجات رأس مال العامل مما يطرح مشكلة الربحية وهذا ليس في صالح المؤسسة، وعليه يجب استغلال الفائض في المشاريع الاستثمارية او توظيفها في البنوك.

المبحث الثالث: انعكاسات سياسة الحوافز الجبائية على الوضعية الاستثمارية في المؤسسة
بعد تعرضنا في الجانب النظري إلى الأسس النظرية للقرارات الاستثمارية، ووقوفنا على أهم محفزات الاستثمار، نحاول في هذا المبحث تحديد أثر التحفيزات الجبائية على القرار الاستثماري

المطلب الأول: تأثير الحوافز الجبائية على مردودية المؤسسة
يتم حساب كل من المردودية الاقتصادية والمردودية المالية من خلال النسب التالية: 1

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{المردودية الإقتصادية}$$
$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} = \text{المردودية المالية}$$

الفصل الثاني: دراسة حالة المجمع الصناعي لإنتاج الحليب ملبنة المنبع سعيدة

أولاً: في حالة استفادة المؤسسة من الحوافز الجبائية

الجدول رقم (11): يوضح كيفية حساب المردودية الاقتصادية والمالية في حالة استفادة المؤسسة من الحوافز الجبائية للفترة (2015-2019)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
النتيجة الصافية في حالة استفادة المؤسسة من الحوافز الجبائية	74380109.76	84602533.71	104175813.25	118552923.30	114332762.66
المردودية الاقتصادية	0.086	0.095	0.107	0.112	0.997
المردودية المالية	0.171	0.170	0.178	0.133	0.116

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن المؤسسة استخدمت مواردها المتاحة بكفاءة وبشكل أفضل، وهذا ما تشير إليه نسبة المردودية الاقتصادية التي هي بقيم موجبة وفي تحسن.

أما بالنسبة للمردودية المالية فقد أخذت قيما موجبتا مما يدل على أن المؤسسة تحقق أرباحا نظرا للحوافز الجبائية الممنوحة للمؤسسة مما ينتج عليه زيادة استثماراتها.

ثانياً: في حالة عدم في حالة استفادة المؤسسة من الحوافز الجبائية

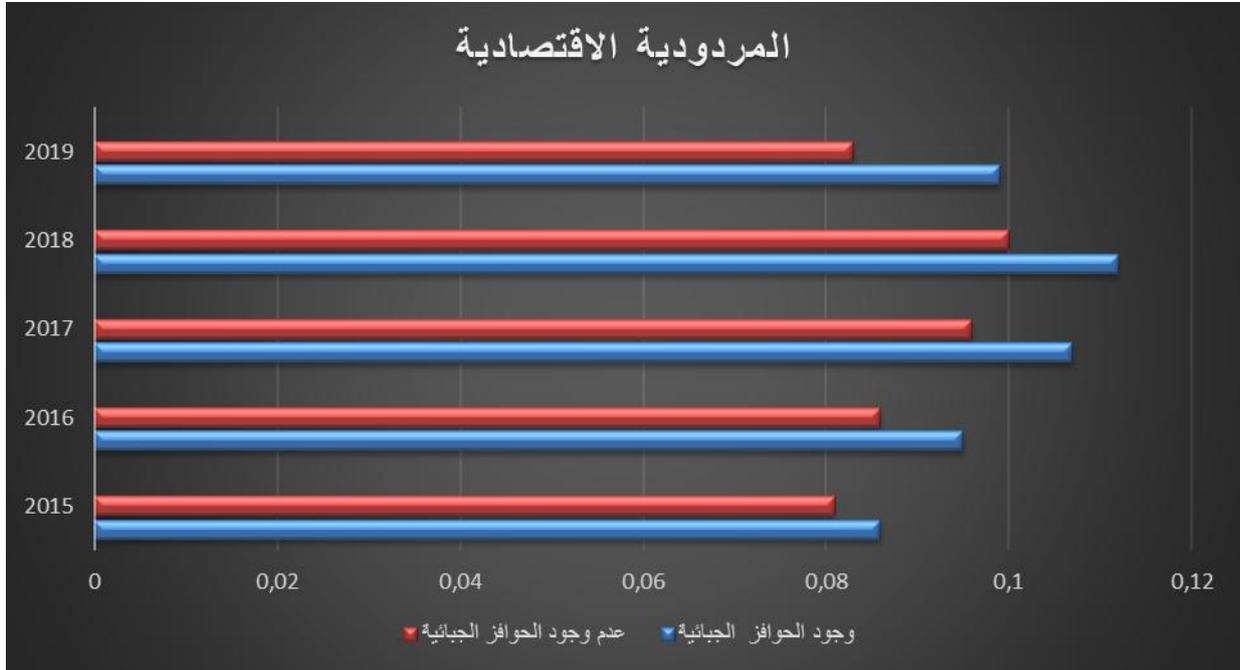
على سبيل المثال نفترض أن المؤسسة لم تستفد من التخفيض الجبائي إذا قمنا باحتساب الضرائب على أرباح الشركات (19%) ستكون المردودية المالية والمردودية الاقتصادية بالشكل التالي:

الجدول رقم (12): يوضح كيفية حساب المردودية الاقتصادية والمالية في حالة عدم استفادة المؤسسة من الحوافز الجبائية للفترة (2015-2019)

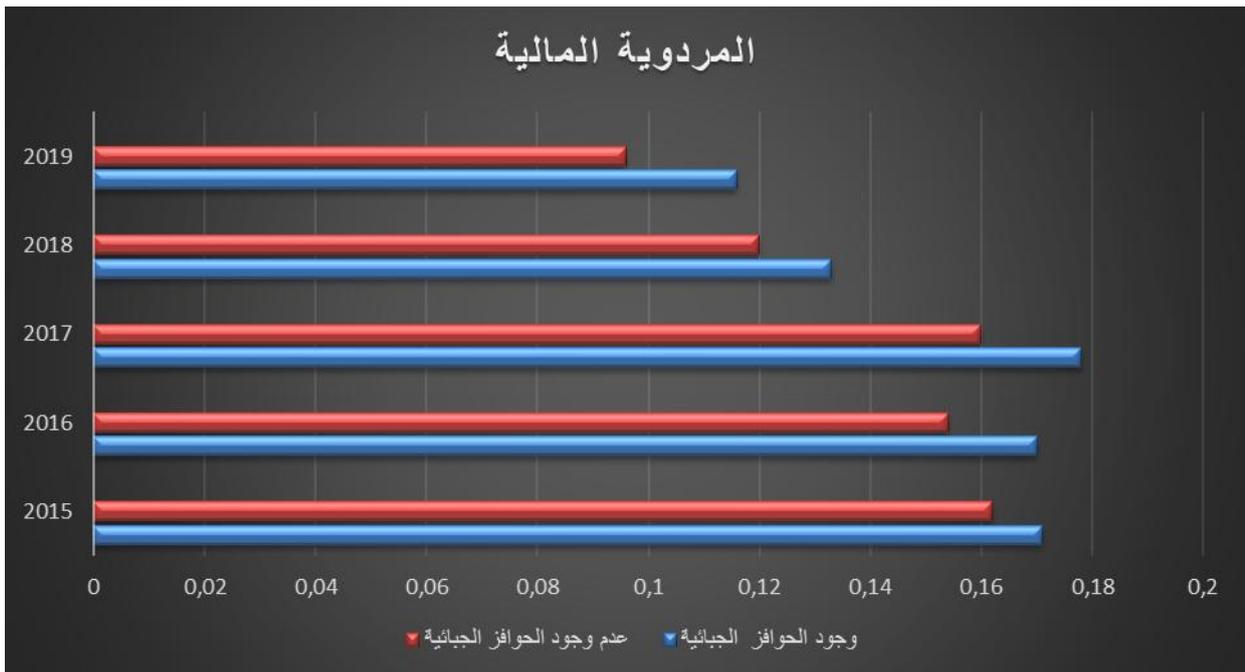
البيان	2015	2016	2017	2018	2019
النتيجة في حالة لم تستفد المؤسسة من الحوافز الجبائية	70442619.70	76536117.60	93730603.70	106481503.66	95158137.31
المردودية الاقتصادية	0.081	0.086	0.096	0.100	0.083
المردودية المالية	0.162	0.154	0.160	0.120	0.096

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الشكل رقم (21): المردودية الاقتصادية في حالة استفادة وعدم استفادة المؤسسة من الحوافز الجبائية



الشكل رقم (22): المردودية المالية في حالة استفادة وعدم استفادة المؤسسة من الحوافز الجبائية



بإجراء عملية مقارنة بين الجدولين نلاحظ انخفاض كل من المردودية المالية والاقتصادية في ظل عدم وجود حوافز جبائية ممنوحة للمؤسسة، وهذا راجع لانخفاض النتيجة الصافية بسبب الأثر الفعال لحجم الضرائب بشكل مباشر.

المطلب الثاني: التأثير الضريبي على ربحية المؤسسة الربحية:

تعد الربحية أساس قيام أي مؤسسة اقتصادية وأساس استمرارها بحيث تقيس مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح وتعتبر الأرباح المقياس الفعال لسياسات المؤسسة الاستثمارية والتمويلية وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{هامش الربح} = (\text{صافي الربح} / \text{رقم الأعمال}) \times 100$$

أولاً: في حالة استفادة المؤسسة من الحوافز الجبائية

الجدول رقم (13): يوضح كيفية حساب الربحية في حالة استفادة المؤسسة من الحوافز الجبائية للفترة (2015-2019)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
النتيجة الصافية في حالة استفادة من الحوافز الجبائية	74380109.76	84602533.71	104175813.25	118552923.30	114332762.66
رقم الأعمال	1192758135.10	1205634970.88	1277706692.76	1387269981.47	1501711958.32
هامش الربح %	6.235	7.017	8.153	8.545	7.613

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

يتضح من الجدول أعلاه أن هامش الربح خلال الفترة الممتدة ما بين (2015-2018) في تزايد مستمر وهو ما يدل على الوضعية الجيدة التي تمر بها المؤسسة.

الفصل الثاني: دراسة حالة المجمع الصناعي لإنتاج الحليب ملبنة المنبع سعيدة

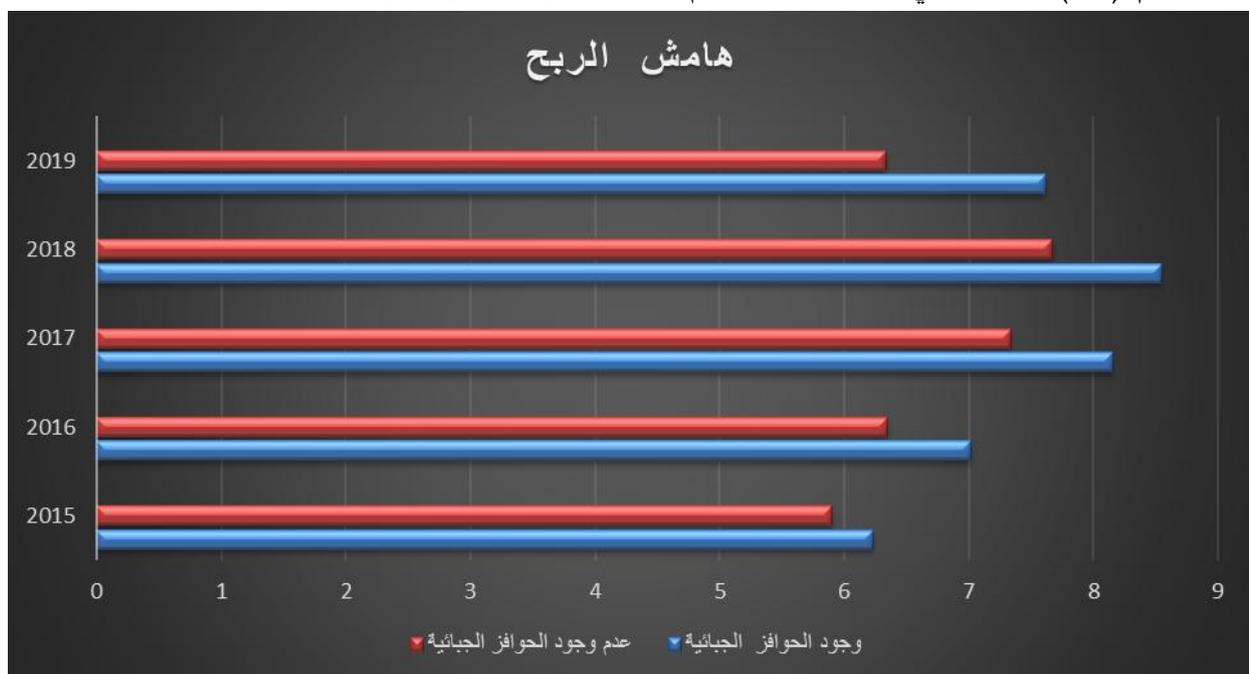
ثانياً: في حالة عدم في حالة استفادة المؤسسة من الحوافز الجبائية

الجدول رقم (14): يوضح كيفية حساب الربحية في حالة عدم استفادة المؤسسة من الحوافز الجبائية للفترة (2015-2019)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
صافي الربح في حالة عدم استفادة من الحوافز الجبائية	70442619.70	76536117.60	93730603.70	106481503.66	95158137.31
رقم الأعمال	1192758135.10	1205634970.88	1277706692.76	1387269981.47	1501711958.32
هامش الربح %	5.905	6.348	7.335	7.675	6.336

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الشكل رقم (23): الربحية في حالة استفادة وعدم استفادة المؤسسة من الحوافز الجبائية



بإجراء عملية مقارنة بين الجدولين وحسب التمثيل نلاحظ انخفاض هامش الربح في ظل عدم وجود حوافز جبائية ممنوحة للمؤسسة، وهذا راجع لانخفاض النتيجة الصافية بسبب الأثر الفعال لحجم الضرائب بشكل مباشر.

المطلب الثالث: الوفرة الضريبية التي تتمتع بها المؤسسة في ظل الحوافز الجبائية الممنوحة لها

الجدول رقم (15): يوضح الوفرة الضريبية للمؤسسة نتيجة استفادتها من الحوافز الجبائية

البيان	الاقتطاعات الضريبية في حالة عدم الاستفادة من التحفيزات	الاقتطاعات الضريبية بعد الاستفادة من التحفيزات	الوفرة الضريبية
2015 TAP	23855162.7	17652820.39	202342.30
IBS	16453511.55	12516021.49	3937490.06
2016 TAP	24112699.44	17843397.56	6269301.87
IBS	16235414.10	8168997.99	8066416.11
2017 TAP	25554133.85	18910059.05	6644074.79
IBS	21738665.79	11293456.24	10445209.55
2018 TAP	27745399.62	20531595.72	7213803.89
IBS	24750951.52	12679531.88	12071419.64
2019 TAP	30034239.16	22225336.98	7808902.17
IBS	22421582.11	3246956.76	22094625.35

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق ومعطيات المؤسسة

يتضح من الجدول أعلاه أن الحوافز الجبائية لها دور كبير وإيجابي في تخفيض العبء الضريبي مما أتاح للمؤسسة هامش سيولة معتبرة خلال الفترة (2015-2019) وهذا ما سمح لها بزيادة استثماراتها.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل إبراز دور أهمية الحوافز الجبائية التي استفادت منها المؤسسة محل الدراسة في إعادة توجيهها إلى استثمارات خاصة نحو توسيع مباني الإنتاج واقتناء معدات صناعية بغية الزيادة في الإنتاج. من خلال تحليل الميزانيات وحسابات النتائج للفترة (2015-2019) توصلنا الى النتائج التالية:

- يظهر تأثير الحوافز الجبائية على مردودية المؤسسة من خلال تأثيرها مباشرة على النتيجة الصافية للمؤسسة.

- مكنت الحوافز الجبائية المؤسسة من الاحتفاظ بهامش سيولة كون الضريبة تشكل عبئا على المؤسسة، يتم إخراج حصيلتها من خزينة المؤسسة مما يؤثر سلبا على هامش سيولتها.

-مكنت الحوافز الجبائية المؤسسة من زيادة وتوسيع استثماراتها مما أدى زيادة ربحيتها واستقرارها المالي.

خاتمة

خاتمة:

سعيًا من خلال الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في ما مدى مساهمة الحوافز الجبائية في تعزيز وتوجيه الاستثمار في المجمع الصناعي لإنتاج الحليب ملبنة المنبع سعيدة، حيث تم معالجة هذه الإشكالية في فصلين الأول نظري والآخر تطبيقي.

بعد كل من العرض النظري والدراسة الميدانية، سنحاول الوقوف على أهم النقاط التي تضمنها البحث، أن للحوافز الجبائية دور مهم فهي تسمح للمؤسسة بزيادة مصادر تمويلها كما تعمل على تدنية التكاليف، بالإضافة إلى الرفع من المردودية ونسبة الربحية للمؤسسة من خلال التأثير على النتيجة الصافية مما يشجعها على الاستثمار، كما تلعب دورا هاما في التأثير على مؤشرات التوازن المالي خاصة ما يتعلق بالخرينة، فزيادتها تزيد من قدرة المؤسسة على تسديد ديونها وعلى توسيع الاستثمارات.

اختبار الفرضية:

من خلال النتائج المتحصل عليها سابقا يمكننا الحكم بصحة الفرضية التي مفادها وجود علاقة إيجابية بين تعزيز الاستثمار والحوافز الجبائية في مؤسسة إنتاج الحليب ومشتقاته ملبنة المنبع سعيدة.

نتائج الدراسة:

-تعد الحوافز الجبائية البوصلة التي تقوم بتوجيه الاستثمارات؛

-تتيح الحوافز الجبائية وفرات مالية مما يساعد المؤسسة بزيادة استثماراتها؛

-تختلف آثار الحوافز الجبائية في تعزيز الاستثمار من مؤسسة لأخرى حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة؛

- السياسة الجبائية الناجحة ليست تلك التي تمنح مزيدا من الحوافز الجبائية أو الاعفاءات، بل تلك التي تربط بين الحوافز الجبائية وبين العوامل الأخرى والتي تؤثر على قرار الاستثمار.

الاقتراحات:

- ضرورة توجيه سياسة الحوافز الجبائية نحو الأنشطة الإنتاجية، من خلال وضع سياسة تحفيزية خاصة تتناسب وخصوصية كل قطاع أو نشاط؛

- تفعيل آليات الرقابة الجبائية لمتابعة مدى التزام المستفيدين من الامتيازات الجبائية من أداء واجباتهم الجبائية؛

- ترشيد استخدام التحفيزات الممنوحة للاستثمار، وربطها بالأولويات الاقتصادية بالتركيز على القطاعات الحساسة؛

- تفعيل النظام الجبائي ليكون أكثر شفافية وثباتا واستقرار لجذب وتحفيز الاستثمار؛

- التحديد بصفة دقيقة استراتيجية هادفة للأنشطة التي يمكنها الاستفادة من الحوافز الجبائية؛

- زيادة حجم الحوافز الجبائية على الأرباح التي يعاد استثمارها؛

- زرع ثقافة جبائية في المجتمع تساعد على معرفة كيفية الاستفادة من القوانين والتشريعات الجبائية بما يخدم المصلحة ويحقق أهداف استثمارية.

آفاق البحث:

في إطار دراستنا لموضوع الحوافز الجبائية ودورها في تعزيز وتوجيه الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية لاحظنا أن هناك مجموعة من المواضيع التي تحتاج إلى المزيد من البحث، لهذا نقترح البحث في المواضيع التالية:

- تقييم كفاءة الحوافز الجبائية في تحقيق التنمية الاقتصادية؛

- الحوافز الجبائية ودورها في زيادة وتوسيع القاعدة الضريبية على المدى البعيد.

المراجع

قائمة المراجع:

1- الكتب:

- حسين عمر، "الموسوعة الاقتصادية"، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998.
- زياد رمضان، "مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، 2009.
- إبراهيم متولي حسن المغربي، "دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
- أرشد فؤاد التميمي وأسامة عزمي سلام، "الاستثمار بالأوراق المالية تحليل وإدارة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- جمال الدين برفوق وآخرون، "إدارة الاستثمار"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، 2016.
- حميد بوزيدة، "جباية المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية الجزائر، 2007.
- دريد كامل ال شكيب، "الاستثمار والتحليل الاستثماري"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.
- دريد محمد أحمد، "الاستثمار قراءة في المفهوم والأنماط والمحددات"، الطبعة الأولى، أمجد للنشر والتوزيع، 2016.
- طاهر حردان، "أساسيات الاستثمار"، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر، عمان، 2012.
- عبد الفتاح الصحن، "مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعلمية"، الدار الجامعية، بيروت، 1985.
- عبد المجيد قدي، "دراسات في علم الضرائب"، دار جرير للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
- عبد المجيد قدي، "مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

- قاسم نايف علوان، "ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2012.
- محمد الحناوي وآخرون، "الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة المخاطر"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.
- محمد مطر، "إدارة الاستثمارات الإطار النظري وتطبيقات العملية"، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
- محمد مطر، "إدارة الاستثمارات"، الإطار النظري والتطبيقات العملية، الطبعة الرابعة، مؤسسة دار وائل للنشر، 2006.
- مروان شنوط، كنجو عبود كنجو، "أسس الاستثمار"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.
- معاريف محمد، "اختيار المشاريع الاستثمارية، مطبوعة جامعية"، مكتبة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سعيدة، 2014-2015.
- منصورى الزين، "تشجيع الاستثمار وواتره على التنمية الاقتصادية"، الطبعة الأولى، دار الريبة
- موفق عدنان عبد الجبار الحميرى، "أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة"، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، 2010.
- ناصر دادى عدون، "اقتصاد المؤسسة"، الطبعة الأولى، دار المحمدية، الجزائر، 1998.
- هيثم الزغبى، حسن أبو زيت، "أسس ومبادئ الاقتصاد الكلى"، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، 2000.
- يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، "النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.

2-المجلات والملتقيات والأيام الدراسية:

- كريم عبيس حسان العزاوي، "الحوافز الضريبية ودورها في نمو القطاع الصناعي الخاص في العراق"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل كلية الإدارة والاقتصاد، العدد12، 2014.

- منور أوسرير، نذير عليان، "حوافز الاستثمار الخاص المباشر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الجزائر، العدد2، 2005.

-باشونده رفيق، داني كبير معاشو، "تحليل سلوك المؤسسة اتجاه العبء الجبائي وأساليب التحريض الجبائي"، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، أيام 11 و12 ماي 2003.

-حوتية عمر، الترويج لفرص الاستثمار ومحفزاته، مداخلة تدخل ضمن فعاليات اليوم الدراسي بعنوان: "التحفيز الضريبي وعلاقته بالواقع الاستثماري في ولاية أدرار"، الجامعة الإفريقية العقيد أحمد درارية، أدرار، 08 ماي 2007.

-زينات أسماء، "دور التحفيزات في الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الجزائر 3، العدد17، 2017.

3- الرسائل والأطروحات الجامعية:

- بوفركاس صفية، جبري أمينة، "السياسة الضريبية ودورها في استقطاب وتوجيه الاستثمار"، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة البويرة، 2014-2015.

- حدادي أسماء، بلهاين ليلي، "التحفيز الجبائي ودوره في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة جيجل، 2017-2018.

- زغبة طلال، "مناخ الاستثمار في الجزائر واقع وأفاق"، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أم البواقي، 2008-2009.

- سعيدان السبتي ودغفل عبد المالك، "دور التحفيزات الجبائية في دعم نشاط المؤسسة المصغرة"، مذكرة ماستر، تخصص مالية وجباية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016-2017.
- سويعد عبد النور، "دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر"، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2013-2014.
- عبد القادر بابا، "سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، أطروحة دكتوراه، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- عفيف عبد الحميد، "فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة"، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة سطيف، 2013-2014.
- نجيب زروقي، "جريمة التملص الضريبي آليات مكافحتها في التشريع الجزائري"، مذكرة ماجستير في العلوم القانونية، تخصص علوم جنائية، جامعة باتنة، 2013-2012.
- يحي لخضر، "دور الإمتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية"، مذكرة ماجستير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2006-2007.
- يوسف قاشي، "النظام الضريبي في ظل افرازات العولمة الاقتصادية"، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، بومرداس، 2008-2009.
- الزين منصور، "آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، تخصص نقود ومالية، 2005-2006.
- حمومي إلهام، "أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار الخاص في الجزائر"، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة تلمسان الملحقه الجامعية مغنية، 2015-2016.
- رزوق هدى، "دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار"، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2012-2013.
- شارف صبرينة سرية، "الامتيازات الجبائية لتحفيز الاستثمار الخاص في الجزائر"، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، ملحقة الجامعية مغنية تلمسان، 2015-2016.

-صابر سراح، "السياسة الضريبية ودورها في تحفيز الاستثمار"، مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019.

-نعيمة مسعي، "دور التحفيزات الجبائية في دعم وتشجيع الاستثمار"، مذكرة ماستر، تخصص تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة أم البواقي، 2011-2012،

-يوسف بسعود، "دور التحفيزات الجبائية في تطوير الاستثمار"، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، تخصص فحص محاسبي، 2014-2015، ص39.

4-المصادر الأجنبية:

-Gilbert Orsoni, **L'Interventionnisme fiscale**, press universitaire De France , Paris,1995.

-JEAN-PIERRE COURIAUX, **Macro-Economie, Economica**, Paris,1988.

الملاحق

الملحق رقم (01): مقرر الاستفادة المؤسسية من الحوافز الجبائية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الصناعة و المناجم

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

مديرية الدراسات المكلفة

بالإستثمارات الأجنبية المباشرة و المشاريع الكبرى

مقرر منح مزايا الإستغلال

رقم : 2011/99/0137/E/0 المؤرخ في : 04 جوان 2015

المدير العام :

- بمقتضى الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أغسطس 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار المعدل و المتمم،
- بمقتضى الأمر رقم 01-09 المؤرخ في 22 جويلية 2009 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009،
- و بمقتضى الأمر رقم 01-10 المؤرخ في 26 أغسطس 2010 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010 ،
- و بمقتضى القانون رقم 11-16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2011، و المتضمن قانون المالية لسنة 2012
- و بمقتضى القانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012، و المتضمن قانون المالية لسنة 2013 ،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 ، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار و تنظيمها و سيرها ،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-98 المؤرخ في 24 مارس 2008 المتعلق بشكل التصريح بالاستثمار وطلب .
- و مقرر منح المزايا و كفاءات ذلك ،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-207 المؤرخ في 05 جوان 2013 المحدد لشروط و كفاءات حساب و منح مزايا الإستغلال للإستثمارات بعنوان النظام العام للإستثمار،
- و بمقتضى القرار الوزاري المشترك و المؤرخ في 25 جوان 2008 ، المتضمن معاينة الدخول في الاستغلال ،
- و بمقتضى التعليمات الوزارية رقم 04 المؤرخة في 10 فيفري 2009 المحددة لإجراءات معالجة طلب مزايا الإستغلال ،
- و بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 01 أبريل 2010 المتضمن تعيين المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار،
- و بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 05 أكتوبر 2011 المتضمن تعيين مدير الدراسات مكلف بالإستثمارات الأجنبية المباشرة و المشاريع الكبرى
- و بمقتضى المقرر رقم 02/ن م م ت/2012 المؤرخ في 05 جانفي 2012 الصادر عن المدير العام المتضمن تفويض إمضاء لمدير(ة) الدراسات مكلف بالإستثمارات الأجنبية المباشرة و المشاريع الكبرى
- بمقتضى المقرر رقم 01/59/22.12.2011 الصادر عن المجلس الوطني للإستثمار المتضمن منح المزايا الخاصة بالاستثمارات في ولايات الجنوب و الهضاب العليا، لاسيما المواد 1،2،3 و 4
- و بمقتضى مقرر منح مزايا الإنجاز رقم 0137/99/2011 المؤرخ في 31/01/2012
- و بمقتضى المحضر المتضمن معاينة اندخول الإستغلال رقم 11 المؤرخ في 08/03/2015
- الخر من طرف المصالح الجبائية لولاية سعيدة
- و بمقتضى طلب مزايا الإستغلال المودع من طرف السيد :
- بتاريخ 21/05/2015 و المسجل تحت رقم 20/2015

المادة 6 نظام المزايا

أن الاستثمار المذكور في المواد من 2 إلى 5 أعلاه قد استفاد من مزايا النظام الاستثنائي

المادة 7 : المزايا الممنوحة:

زيادة علي الخوافر الجبائية و شبه الجبائية المنصوص عليها في القانون العام و طبقا للأمر رقم 01-03، المعدل و المتمم، لاسيم المادة 7 الفقرة 2 ، يستفيد المشروع الإستثماري المذكور أعلاه بعنوان الإستغلال من المزايا الآتية:

- الإعفاء من الرسم على أرباح الشركات (رأش).

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني(ر ن م).

المادة 8 : نسبة الاعفاء المطبقة:

تحدد النسبة المطبقة للإعفاءات المقررة في المادة 07 أعلاه، 26% وذلك طبقا لمحضر إثبات معاينة الدخول في الاستغلال، المشار إليه أعلاه .

المادة 9 لمحضر المعاينة النهائي

بالنسبة للاستثمارات التي دخلت في الاستغلال الجزئي مع الاستفادة الفورية من مزايا الاستغلال، فإن إجراء إعداد المحضر النهائي يتم، لدى المصالح الجبائية، عقب الدخول في الاستغلال الكلي أو على الأكثر، 30 يوم بعد انقضاء أجل الانجاز. في غياب القيام بهذا الإجراء، فإنه يمكن الشروع في إجراء الإلغاء، طبقا لأحكام المادتين 12 و 13 من القرار الوزاري المشترك، و المؤرخ في 25 جوان 2008.

المادة 10 : مدة مرحلة الإستغلال

تحدد مدة مزايا مرحلة الإستغلال بـ 10 سنة/سنوات

المادة 11 تطبيق المزايا الممنوحة

تطبق المزايا الممنوحة المشار إليها في المادة 7 أعلاه ، بعد الإضاء علي مقرر منح مزايا الإستغلال و يسري مفعولها ابتداء من 02/01/2015 التاريخ المحدد في محضر معاينة الدخول في الاستغلال استنادا للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 جوان 2008 أعلاه، تمنح هذه المزايا حصريا، لمواقع الاستثمار المستفيد من هذا المقرر و التابعة للمناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة

المادة 12 : الاستثناء من المزايا :

لا تطبق المزايا المذكورة في المادة 07 أعلاه على حصة رقم الأعمال المتعلقة بالشراء



ش.ذ.أ : ملينة و مجينة العنصر سعيدة

مقرر رقم 2011/99/0137/E/0

الأولى : الموضوع

تأ لأحكام الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أغسطس 2001، المعدل و المتمم، المذكور أعلاه، يحدد موضوع المقرر مزايا الاستغلال الممنوحة، المستفيد منها ، آجالها، كفاءات تطبيقها .

أداة 2 : التعيين

ير هذا المقرر لفائدة : ش.ذ.أ ملينة و مجبة العصر سعيدة

ان الموطن الجبائي : منطقة الصناعية ص ب 142 رباحية

ية : سعيدة

ية : سعيدة

البلدية : 2001

م و تاريخ السجل التجاري : [REDACTED] في 23/04/2015

التعريف الجبائي : [REDACTED]

م وتاريخ تسجيل صاحب العمل لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية : [REDACTED] في 13/02/1988

مادة 3 : نوع الإستثمار

المستثمر المذكور اعلاه قد آجز استثمار توسيع وفقا للشروط المحددة في محضر معاينة الشروع في الاستغلال كور اعلاه .

أداة 4 : النشاطات

وضوع النشاط :

اج الحليب و مشتقاته (ملينة

مز النشاط : 107201

أداة 5 : موقع المشروع

نونان : منطقة الصناعية ص ب 142 رباحية

بلدية : سعيدة

لولاية : سعيدة

مز البلدية : 2001

ش.ذ.أ : ملينة و مجبة العصر سعيدة



المادة 13 : التخلي عن تمديد الأجال :

يعتبر الدخول في الاستغلال الجزئي للمشروع، تخلي المستثمر عن كل حق في تمديد آجال هذا المقرر .

المادة 14 : إحترام الالتزامات:

يجب إعلام الوكالة مسبقا عن كل عملية نقل أو تنازل عن المشروع خلال مدة صلاحية هذا المقرر تحت طائلة سحب المزايا طبقا لمدونة 30 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أغسطس 2001 المعدل و المتمم ، كما يجب إخطار الوكالة عن كل مخالفة تلاحظها المصالح المعنية، لاسيما المتعلقة بالنقل أو التنازل المشار إليهما أعلاه و ذلك لاتخاذ الإجراء المناسب طبقا لأحكام المادة 33 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أغسطس 2001 ، المعدل و المتمم . كما يلتزم المستثمر باللجوء إلى السلع و الخدمات المنتجة محليا عند تواجدها في السوق .

المادة 15 : التوزيع :

ترسل نسخة طبق الأصل من هذا المقرر إلى الإدارات الجبائية و الجمركية طبقا لأحكام المادة 34 من المرسوم التنفيذي رقم 08-98 المشار إليه أعلاه .



مدير الدراسات مكلف بالإستثمارات الأجنبية
المباشرة والمشاريع الكبرى

أحمد بن بوشقي

4 جوان 2015

مقرر رقم 2011/99/0137/E/0 ش.ذ.أ : ملبنة و مجبنة العنصر سعيدة

الملحق رقم (02): أصول المؤسسة لسنة 2014-2015

GIPLAIT SAIDA

BP 142 ZI REBAHIA SAIDA

N° D'IDENTIFICATION 098131010007932

EDITION_DU 03/05/2021 10:39

EXERCICE 01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2015			2014
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		460 500,00	316 150,00	144 350,00	151 200,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		158 186 530,00		158 186 530,00	158 186 530,00
Bâtiments		139 175 881,77	16 742 864,97	122 433 016,80	115 720 563,53
Autres immobilisations corporelles		446 505 967,15	363 001 307,51	83 504 659,64	87 041 657,02
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		23 515 778,59		23 515 778,59	1 123 809,80
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		1 667 500,00		1 667 500,00	2 465 571,20
Impôts différés actif		21 119 994,32		21 119 994,32	11 900 560,27
TOTAL ACTIF NON COURANT		790 632 151,83	380 060 322,48	410 571 829,35	376 589 891,82
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		59 627 830,00	5 407 986,98	54 219 843,02	48 979 761,64
Créances et emplois assimilés					
Clients		119 686 098,96	70 069 681,41	49 616 417,55	50 515 378,53
Autres débiteurs		79 136 066,15	21 999 124,00	57 136 942,15	69 123 744,14
Impôts et assimilés		40 544 345,86		40 544 345,86	40 243 404,56
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		35 506 000,00		35 506 000,00	37 753 000,00
Trésorerie		216 641 443,14		216 641 443,14	178 620 533,92
TOTAL ACTIF COURANT		551 141 784,11	97 476 792,39	453 664 991,72	425 235 822,81
TOTAL GENERAL ACTIF		1 341 773 935,94	477 537 114,87	864 236 821,07	801 825 714,63

الملحق رقم (03): خصوم المؤسسة لسنة 2014-2015

GIPLAIT SAIDA

BP 142 ZI REBAHIA SAIDA

N° D'IDENTIFICATION 098131010007932

EDITION_DU 03/05/2021 10:38

EXERCICE 01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2015	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		197 380 000,00	197 380 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		152 049 502,37	87 476 658,94
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		74 380 109,76	74 572 843,43
Autres capitaux propres - Report à nouveau		9 763 206,34	4 298 573,55
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		433 572 818,47	363 728 075,92
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		6 388 581,52	6 207 344,83
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		46 234 808,88	57 591 474,28
TOTAL II		52 623 390,40	63 798 819,11
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		135 051 621,58	124 186 354,51
Impôts		17 777 893,63	24 534 130,76
Autres dettes		225 211 096,99	225 578 334,33
Trésorerie passif			
TOTAL III		378 040 612,20	374 298 819,60
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		864 236 821,07	801 825 714,63

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (04): حساب النتائج لسنة 2014-2015

GIPLAIT SAIDA

BP 142 ZI REBAHIA SAIDA

N° D'IDENTIFICATION 098131010007932

EDITION_DU 03/05/2021 10:39

EXERCICE 01/01/15 AU 31/12/15

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2015	2014
Ventes et produits annexes		1 192 758 135,10	1 175 625 335,38
Variation stocks produits finis et en cours		14 025 750,71	10 753 127,32
Production immobilisée		1 488 452,57	1 123 809,80
Subventions d'exploitation		42 456 890,00	44 391 963,00
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 250 729 228,38	1 231 894 235,50
Achats consommés		-980 936 214,49	-974 356 481,29
Services extérieurs et autres consommations		-17 224 363,73	-15 058 863,51
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-998 160 578,22	-989 415 344,80
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		252 568 650,16	242 478 890,70
Charges de personnel		-119 581 313,30	-105 024 665,00
Impôts taxes et versements assimilés		-1 650 260,42	-1 732 412,56
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		131 337 076,44	135 721 813,14
Autres produits opérationnels		9 300 414,86	13 923 218,15
Autres charges opérationnelles		-16 387 246,96	-11 643 071,37
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeurs		-51 139 408,73	-56 812 536,84
Reprise sur pertes de valeur et provisions		12 226 593,61	25 551 272,35
V- RESULTAT OPERATIONNEL		85 337 429,22	106 740 695,43
Produits financiers		1 260 000,00	
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		1 260 000,00	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		86 597 429,22	106 740 695,43
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-12 516 021,49	-24 550 359,95
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		296 702,03	-7 617 492,05
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 273 516 236,85	1 271 368 726,00
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 199 136 127,09	-1 196 795 882,57
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		74 380 109,76	74 572 843,43
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		74 380 109,76	74 572 843,43

الملحق رقم (05): أصول المؤسسة لسنة 2016-2017

GIPLAIT SAIDA

BP 142 ZI REBAHIA SAIDA

N° D'IDENTIFICATION 098131010007932

EDITION_DU:03/05/2021 10:40

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2017			2016
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		508 500,00	443 150,00	65 350,00	91 450,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		158 186 530,00		158 186 530,00	158 186 530,00
Bâtiments		175 447 094,85	19 091 297,05	156 355 797,80	132 215 549,71
Autres immobilisations corporelles		526 732 470,26	408 103 226,18	118 629 244,08	96 119 795,60
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		267 600,00		267 600,00	273 000,00
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		200 000,00		200 000,00	200 000,00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		1 306 500,00		1 306 500,00	1 492 500,00
Impôts différés actif		23 107 569,91		23 107 569,91	29 912 978,45
TOTAL ACTIF NON COURANT		885 756 265,02	427 637 673,23	458 118 591,79	418 491 803,76
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		83 462 999,69	1 952 409,53	81 510 590,16	78 986 300,80
Créances et emplois assimilés					
Clients		61 465 157,50	55 579 664,24	5 885 493,26	49 566 869,00
Autres débiteurs		96 230 673,99	24 753 296,00	71 477 377,99	40 076 717,58
Impôts et assimilés		19 418 166,01		19 418 166,01	20 626 302,02
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		35 506 000,00		35 506 000,00	35 506 000,00
Trésorerie		296 082 547,11		296 082 547,11	244 973 820,81
TOTAL ACTIF COURANT		592 165 544,30	82 285 369,77	509 880 174,53	469 736 010,21
TOTAL GENERAL ACTIF		1 477 921 809,32	509 923 043,00	967 998 766,32	888 227 813,97

الملحق رقم (06): خصوم المؤسسة لسنة 2016-2017

GIPLAIT SAIDA *

BP 142 ZI REBAHIA SAIDA

N° D'IDENTIFICATION 098131010007932

EDITION_DU:03/05/2021 10:40

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		197 380 000,00	197 380 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		282 714 919,51	216 429 612,13
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		104 175 813,25	84 602 533,71
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-329 330,05	-2 977 226,33
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		583 941 402,71	495 434 919,51
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			7 860 647,52
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		34 233 647,31	33 520 787,22
TOTAL II		34 283 647,31	41 381 434,74
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		104 502 658,04	118 780 777,63
Impôts		10 313 394,17	6 362 125,76
Autres dettes		234 957 664,09	226 268 556,33
Trésorerie passif			
TOTAL III		349 773 716,30	351 411 459,72
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		967 998 766,32	888 227 813,97

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (07): حساب النتائج لسنة 2016-2017

GIPLAIT SAIDA

BP 142 ZI REBAHIA SAIDA

N° D'IDENTIFICATION 098131010007932

EDITION_DU:03/05/2021 10:40

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2017	2016
Ventes et produits annexes		1 277 706 692,76	1 205 634 970,88
Variation stocks produits finis et en cours		6 375 352,01	8 782 178,64
Production immobilisée		9 200 340,50	5 231 036,00
Subventions d'exploitation		28 034 567,00	42 690 680,00
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 321 316 952,27	1 262 338 865,52
Achats consommés		-1 029 379 986,26	-1 000 200 164,67
Services extérieurs et autres consommations		-28 653 643,46	-22 936 339,79
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 058 033 629,72	-1 023 136 504,46
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		263 283 322,55	239 202 361,06
Charges de personnel		-105 423 175,37	-102 844 678,88
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 946 164,28	-1 676 555,83
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		155 913 982,90	134 681 126,35
Autres produits opérationnels		16 461 524,83	9 318 296,01
Autres charges opérationnelles		-8 756 163,52	-11 583 529,76
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-63 299 023,29	-59 370 954,13
Reprise sur pertes de valeur et provisions		12 134 501,57	11 004 609,44
V- RESULTAT OPERATIONNEL		112 454 822,49	84 049 547,91
Produits financiers		1 959 208,02	1 400 000,00
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		1 959 208,02	1 400 000,00
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		114 414 030,51	85 449 547,91
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-11 293 456,24	-8 168 997,99
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		1 055 238,98	7 321 983,79
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 351 872 186,69	1 284 061 770,97
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 247 696 373,44	-1 199 459 237,26
VIII-RESU.LTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		104 175 813,25	84 602 533,71
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		104 175 813,25	84 602 533,71

الملحق رقم (08): أصول المؤسسة لسنة 2018-2019

GIPLAIT SAIDA

BP 142 ZI REBAHIA SAIDA

N° D'IDENTIFICATION 098131010007932

EDITION_DU:03/05/2021 10:41

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2019		2018	
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		565 500,00	493 100,00	72 400,00	39 250,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		158 186 530,00		158 186 530,00	158 186 530,00
Bâtiments		175 447 094,85	23 575 771,45	151 871 323,40	154 167 557,27
Autres immobilisations corporelles		779 355 812,30	492 262 697,39	287 093 114,91	313 249 744,85
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		200 000,00		200 000,00	200 000,00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		✓ 887 500,00		887 500,00	965 500,00
Impôts différés actif		23 643 251,65		23 643 251,65	24 071 859,16
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 138 285 688,80	516 331 568,84	621 954 119,96	650 880 441,28
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		82 100 584,77	1 952 409,53	80 148 175,24	100 971 885,89
Créances et emplois assimilés					
Clients		66 543 966,24	51 381 417,18	15 162 549,06	7 261 230,43
Autres débiteurs		84 410 664,20	24 741 189,23	59 669 474,97	55 786 274,03
Impôts et assimilés		17 363 903,33		17 363 903,33	22 233 919,25
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		50 000 000,00		50 000 000,00	35 506 000,00
Trésorerie		302 014 555,16		302 014 555,16	183 981 991,09
TOTAL ACTIF COURANT		602 433 673,70	78 075 015,94	524 358 657,76	405 741 300,69
TOTAL GENERAL ACTIF		1 740 719 362,50	594 406 584,78	1 146 312 777,72	1 056 621 741,97

الملحق رقم (09): خصوم المؤسسة لسنة 2018-2019

GIPLAIT SAIDA

BP 142 ZIREBAHIA SAIDA

N° D'IDENTIFICATION 098131010007932

EDITION_DU:03/05/2021 10:41

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		396 410 000,00	396 410 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		474 189 326,01	371 161 402,71
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		114 332 762,66	118 552 923,30
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		984 932 088,67	886 124 326,01
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		2 696 400,00	
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		36 255 546,62	33 316 993,37
TOTAL II		38 951 946,62	33 316 993,37
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		82 477 010,64	85 101 307,55
Impôts		2 991 677,38	10 774 534,13
Autres dettes		36 960 054,41	41 304 480,91
Trésorerie passif			
TOTAL III		122 428 742,43	137 180 422,59
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		1 146 312 777,72	1 056 621 741,97

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (10): حساب النتائج لسنة 2018-2019

GIPLAIT SAIDA
BP 142 ZI REBAHIA SAIDA
N° D'IDENTIFICATION 098131010007932

EDITION_DU:03/05/2021 10:41
EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2019	2018
Ventes et produits annexes		1 501 711 958,32	1 387 269 981,47
Variation stocks produits finis et en cours		2 314 444,42	17 326 543,33
Production immobilisée			4 975 197,28
Subventions d'exploitation		40 530 505,00	45 640 681,00
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 544 556 907,74	1 455 212 403,08
Achats consommés		-1 215 002 476,44	-1 133 041 921,55
Services extérieurs et autres consommations		-20 009 236,48	-20 712 315,07
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 235 011 712,92	-1 153 754 236,62
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		309 545 194,82	301 458 166,46
Charges de personnel		-111 494 321,41	-101 818 816,12
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 154 659,12	-1 627 131,71
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		196 896 214,29	198 012 218,63
Autres produits opérationnels		6 631 697,67	3 892 023,24
Autres charges opérationnelles		-11 750 829,32	-9 553 907,92
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-77 320 895,26	-64 960 902,01
Reprise sur pertes de valeur et provisions		2 152 139,55	2 033 781,72
V- RESULTAT OPERATIONNEL		116 608 326,93	129 423 213,66
Produits financiers		1 400 000,00	1 743 752,27
Charges financières			-898 800,00
VI-RESULTAT FINANCIER		1 400 000,00	844 952,27
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		118 008 326,93	130 268 165,93
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-3 246 956,76	-12 679 531,88
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-428 607,51	964 289,25
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 554 740 744,96	1 462 881 960,31
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 440 407 982,30	-1 344 329 037,01
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		114 332 762,66	118 552 923,30
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		114 332 762,66	118 552 923,30

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ